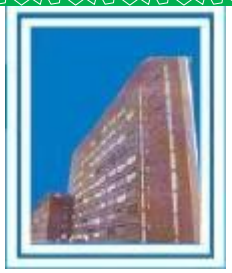

وزارة التخطيط
دائرة تخطيط القطاعات

العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥)

اعداد
اكتفاء عذاب زغير
باحث أقدم

سنـــة ٢٠١٧

الفهرس :

المحتويات	الصفحة
فهرس المحتويات	أ-
قائمة الأشكال البيانية	ب-
قائمة الجداول	ج-
المقدمة	د- هـ
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للانفاق العام والنمو الاقتصادي	(١- ٣٤)
المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	(١-٧)
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	(١-٣)
المطلب الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية	(٣-٤)
المطلب الثالث : النمو الاقتصادي والتنمية	(٤-٦)
المطلب الرابع : استراتيجية النمو الاقتصادي	(٦-٧)
المبحث الثاني : مفهوم الانفاق العام وتطوره	(٨-٣٢)
المطلب الأول : مفاهيم ومباديء أساسية حول النفقات العامة	(٩-١٢)
المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة	(١٢-١٥)
المطلب الثالث : الانفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي	(١٥-٢١)
المطلب الرابع : ظاهرة تزايد النفقات العامة ومستوى التنمية	(٢١-٢٣)
المطلب الخامس : طرق تمويل الانفاق العام	(٢٣-٢٤)
المطلب السادس : آثار الانفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي	(٢٥ -٣١)
المطلب السابع : الانفاق الحكومي والتضخم	(٣١-٣٢)
المبحث الثالث : النمو الاقتصادي واشكالية الفقر وتوزيع الدخل	(٣٣-٣٤)
المطلب الأول : النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل	(٣٣)
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي والفقر	(٣٤)
الفصل الثاني : العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي	(٣٥-٥٢)
المبحث الأول : دور الانفاق الاستهلاكي العام في تحقيق النمو الاقتصادي	(٣٥-٣٨)
المبحث الثاني : دور الانفاق الاستثماري العام في تحقيق النمو الاقتصادي	(٣٨-٤٢)
المبحث الثالث : المقاييس والمؤشرات الكمية للنمو الاقتصادي	(٤٣-٥٢)
الفصل الثالث : معدلات النمو الاجمالية والقطاعية المتحققة في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٥)	(٥٣-٨٧)
المبحث الأول : معدلات نمو الدخل القومي ومعدلات نمو نصيب الفرد منها	(٥٤-٥٧)
المطلب الأول : معدلات النمو للدخل القومي	(٥٤-٥٦)
المطلب الثاني : معدلات نمو متوسط دخل الفرد	(٥٦-٥٧)
المبحث الثاني : معدلات النمو الاجمالية والقطاعية للناتج المحلي الاجمالي	(٥٨-٨٢)
المطلب الأول : معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي	(٥٨-٦٢)
المطلب الثاني : معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية	(٦٢-٨٢)
المبحث الثالث: تقدير وتحليل إنموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	(٨٣-٨٧)
المطلب الأول : مراحل بناء الأنموذج القياسي	(٨٣-٨٤)
المطلب الثاني : تقدير الأنموذج القياسي	(٨٥-٨٦)
المطلب الثالث : عرض نتائج الأنموذج القياسي وتحليلها	(٨٦-٨٧)
الاستنتاجات والتوصيات	(٨٨-٩٠)
- الاستنتاجات	(٨٨-٨٩)
- التوصيات	(٩٠)
- المصادر	(٩١-٩٣)

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
١	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	(٢)
٢	"نموذج تقاطع كينز" بين الانفاق الكلي والعرض الكلي	(١٨)
٣	توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي	(١٩)
٤	آلية عمل أثر المضاعف والمعجل	(٢٩)
٥	نمط خطي (ثابت)	(٤٤)
٦	نمط خطي (متزايد)	(44)
٧	نمط خطي (متناقص)	(٤٥)
٨	النمو المتسارع	(٤٧)
٩	دالة اللوجستيك	(٤٨)
١٠	معدلات نمو الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	(٥٦)
١١	معدلات نمو متوسط دخل الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧	(٥٧)
١٢	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥	(٥٩)
١٣	معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)	(٦٠)
١٤	معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)	(٦١)
١٥	معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)	(٦٢)
١٦	معدلات النمو لمجموع الانشطة السلعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	(٦٣)
١٧	نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)	(٦٤)
١٨	نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)	(٦٥)
١٩	نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)	(٦٦)
٢٠	معدلات النمو لمجموع الانشطة التوزيعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	(٧١)
٢١	نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في اجمالي الانشطة التوزيعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)	(٧٢)
٢٢	نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في اجمالي الانشطة التوزيعية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)	(٧٣)
٢٣	نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في اجمالي الانشطة التوزيعية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)	(٧٤)
٢٤	معدلات النمو لمجموع الانشطة الخدمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	(٧٧)
٢٥	نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي الانشطة الخدمية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)	(٧٨)
٢٦	نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي الانشطة الخدمية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)	(٧٩)
٢٧	نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي الانشطة الخدمية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)	(٨٠)
٢٨	معدلات النمو السنوية لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ وبالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧%	(٨٢)

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار	(٣٨)
٢	معدلات نمو الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	(٥٥)
٣	معدلات نمو متوسط دخل الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧	(٥٧)
٤	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥	(٥٨)
٥	معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)	(٥٩)
٦	معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)	(٦٠)
٧	معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)	(٦١)
٨	معدلات النمو لمجموع الانشطة السلعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	(٦٣)
٩	نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)	(٦٤)
١٠	نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)	(٦٥)
١١	نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)	(٦٦)
١٢	معدلات النمو لمجموع الانشطة التوزيعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	(٧١)
١٣	نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في اجمالي الانشطة التوزيعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)	(٧٢)
١٤	نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في اجمالي الانشطة التوزيعية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)	(٧٣)
١٥	نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في اجمالي الانشطة التوزيعية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)	(٧٤)
١٦	معدلات النمو لمجموع الانشطة الخدمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	(٧٧)
١٧	نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي الانشطة الخدمية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)	(٧٨)
١٨	نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي الانشطة الخدمية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)	(٧٩)
١٩	نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي الانشطة الخدمية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)	(٧٩)
٢٠	معدلات النمو السنوية لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ وبالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧%	(٨٢)
٢١	بيانات (الناتج المحلي الاجمالي ، الانفاق الاستثماري الكلي ، الانفاق الاستهلاكي الكلي) بالأسعار الثابتة (2007-١٠٠)	(٨٧)

المقدمـــــة

يعد الأنفاق العام احد أدوات السياسة المالية وهو يعبر عن دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي ، فالأنفاق العام هو احد أدوات الدولة التي تسعى من خلاله إلى زيادة الإنتاج ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالتوازن بين العرض والطلب .

وقد بات من الواضح أن العقبات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية في عملية التنمية يمكن تفسيرها من الناحية المالية بأنها نتيجة لسوء عملية التخطيط المالي وتخلف السياسة المالية للدولة والتي تتجلى في عدم قدرة أدواتها على معالجة المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن أهم هذه المشكلات تكمن في نقطتين أساسيتين هما : البحث عن الموارد اللازمة لتمويل برامج التنمية ، وغياب استراتيجية واضحة ودقيقة لتعبئة الموارد المتوفرة وتوجيهها نحو مقاصد تحقيق الاهداف المحددة في الخطة الاقتصادية وضمن برنامج الميزانية العامة . اذ أن غالباً ما تتوفر الموارد ، ولكن لاتملك حكومات هذه الدول الآليات والوسائل الكفيلة بترجمتها على صعيد تحقيق الاهداف المسطرة مسبقاً والرامية أساساً لاحداث تنمية شاملة .

ومن المعروف أن عملية التنمية الاقتصادية تؤدي إلى أحداث تغييرات بنيوية تؤدي إلى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، وتهدف الدولة من خططها الاقتصادية المختلفة والتي تعتمدها إلى النهوض بإنتاجها في كافة القطاعات الاقتصادية لرفع معدلات النمو للناتج والدخل القوميين .

ومن هذه المنطلقات جاء اختيار بحثي الموسوم **(العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥))** لما للأنفاق العام لاسيما الاستثماري منه دور حاسم ومهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التعرف على الأنفاق العام وعلاقته ودوره في تحقيق النمو لكافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي .

الاطار العام للبحث

مشكلة البحث :

بالرغم من تزايد معدلات النمو في الانفاق الحكومي في العراق الا أنه لم يصل الى هدفه في تحقيق النمو الاقتصادي .

اهمية البحث :

يعد الانفاق العام محركاً للنمو الاقتصادي اذ يسهم في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد المحلي ، وذلك اذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة ، وبخلاف ذلك فأن توجيه الانفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر ايرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي الى حدوث عجز في موازنة الدولة ، ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادي .

فرضية البحث :

يفترض البحث وجود علاقة بين الأنفاق الحكومي ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاعاته داخل الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) .

هدف البحث :

من اجل أثبات صحة الفرضية المذكورة فان البحث يهدف إلى : -

١. دراسة واقع الأنفاق العام خلال مدة البحث بأسلوب وصفي .
٢. بناء إنموذج قياس يوضح العلاقة الدالية بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المؤثرة عليه بشكل كبير دون غيرها .
٣. دراسة تأثير الأنفاق العام على النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي .

منهجية البحث :

بالنظر لطبيعة موضوع البحث فأن المنهج المتبع هو :

- المنهج الوصفي : حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي والانفاق العام وذلك في الفصل الاول .
- المنهج التحليلي : الذي يتعلق بدراسة العلاقة بين الانفاق العام والنمو ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية المتحققة في العراق من خلال احصائيات ومنحنيات فقد تم اعتماده في الفصلين الثاني والثالث .

هيكل البحث :

من اجل نجاح أي بحث اقتصادي لابد من تحديد الظاهرة التي يتعامل معها الباحث والمتغيرات المؤثرة فيها ، وتحديد العلاقة بينهما فضلاً عن تحديد الأساليب المستخدمة في قياس هذه العلاقة ليجري بعد ذلك عرض النتائج المتحققة ، فضلاً عن تحقيق أهداف البحث ، وقد جرى تقسيم هذا البحث على ثلاثة فصول واستنتاجات وتوصيات ، حيث جاء **الفصل الأول** ليستعرض مفهومي الأنفاق العام والنمو الاقتصادي.

أما **الفصل الثاني** فقد كرس لتوضيح العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي وتحديد المقاييس والمؤشرات الكمية للنمو الاقتصادي . فيما جاء **الفصل الثالث** لقياس النمو الاقتصادي للدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي وقطاعاته والتي تحققت خلال مدة البحث هذا وقد توصلت الدراسة لجملة من الاستنتاجات والمقترحات .

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للانفاق العام والنمو الاقتصادي

إن للنفقات الحكومية Government Expenditure ، أهمية كبيرة في علم المالية العامة فهي وسيلة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة والمتجددة عبر الزمن وهي أحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي إذ تقوم الحكومات بنشاطات اقتصادية متعددة ومتنوعة وفقاً لتطور فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور والتقدم التي وصل إليها المجتمع .

ومن خلال **النفقات الحكومية بقسميها الجاري والاستثماري** تهدف الدولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية كهدف رئيس للنفقات العامة إذ أصبح النمو الاقتصادي أساسا لقياس درجة تقدم المجتمعات .

وقد جرى تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث يتناول **المبحث الأول** التعريف بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتحليل مكوناته ويتناول **المبحث الثاني** مفهوم الأنفاق العام وتحليل مكوناته ودور المدارس الفكرية عبر الزمن في تحليله . بينما يتناول **المبحث الثالث** النمو الاقتصادي واشكالية الفقر وتوزيع الدخل .

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي

١ـ تعريف النمو الاقتصادي :

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون و العلماء و المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية نذكر منها:

- ✓ النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط .
- ✓ الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .
- ✓ الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى و هو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي و العكس صحيح .
- ✓ عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة .
- ✓ النمو الاقتصادي أساساً عبارة عن ظاهرة كمية ، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم :

النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط ، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني ، و على ضوء ذلك يكون :

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان

أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب ، بل يتعين أن تكون حقيقية ، و هذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ، أي استبعاد أثر التضخم . أي لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو المحسوب بالأسعار الثابتة وهو الأكثر تعبيرا ومصداقية و الناتج المحلي الإجمالي الجاري أي المحسوب بالأسعار الجارية والذي يحتوي أثر التضخم . و إجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) و زيادة نصيب الفرد منه.

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عمومًا ثلاث حالات :

1- معدل نمو ثابت : أي نمو منتظم عبر الزمن

2- معدل نمو متزايد :أي يزداد عبر الزمن

٣- معدل نمو متناقص :أي يتناقص عبر الزمن (أزمنة)

<u>شكل رقم (١)</u> : أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن

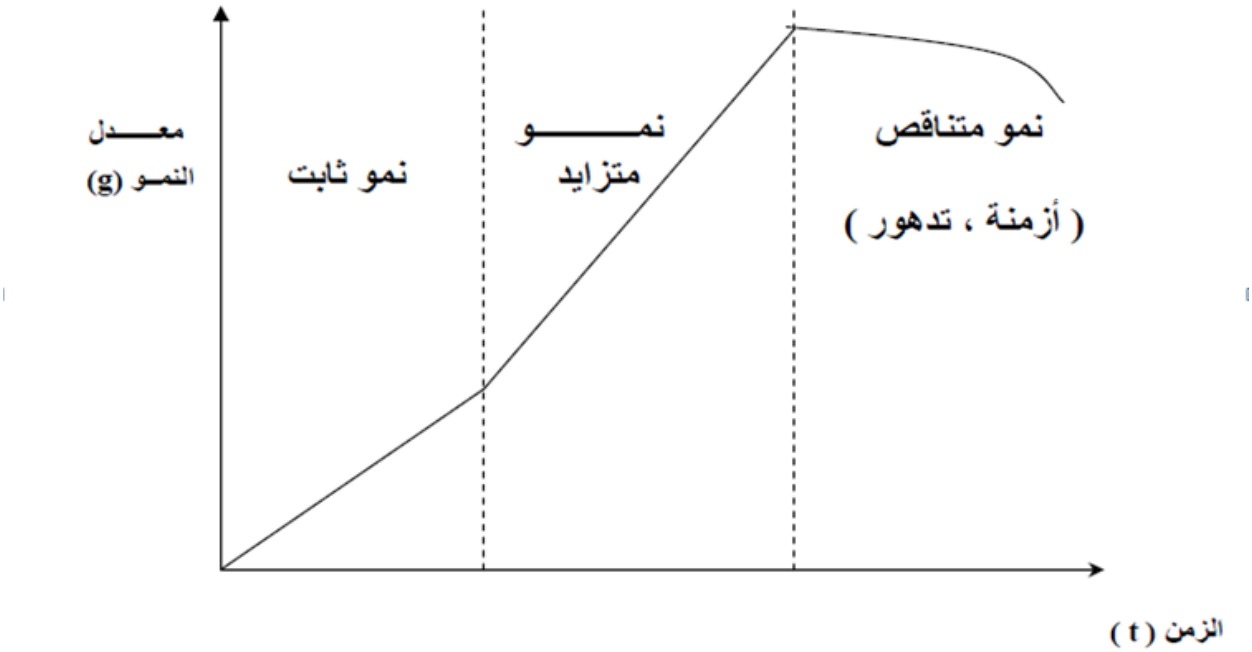

Source : Marè Nouchi , op-cit , page 45 .

2- عناصر النمو الاقتصادي :

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية و هي :

أ- **تراكم رأس المال :** يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية ، و يعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

ب- **النمو السكاني (العمل) :** يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة ، وزيادة حجم الأسواق و سهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى ، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل و من خلال محدودية الدخل.

ج - **التقدم التكنولوجي :** يعرف على أنه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية ، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[١] .

المطلب الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية[٢]

إذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره - فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية ، والاجتماعية المرافقة للنمو."

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية "

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل."

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية ، السياسية، الاجتماعية ، الفكرية والتنظيمية ، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ويرى بونيه "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة ، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة."

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن" النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني ، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

---

١. "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" (دراسة مقارنة) خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٠ ، اطروحة مقدمة من قبل الطالب "وعيل ميلود" لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، للسنة الجامعية (٢٠١٣ - ٢٠١٤) .

٢. جلال خشيب ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، مقالات متعلقة ، شبكة الالوكة ثقافة ومعرفة ، ادارة واقتصاد تاريخ الإضافة: ٢٠١٤/١١/١١
رابط الموضوع: http://www.alukah.net/culture/0/78320/#ixzz4f0UbgqHR

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي ؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن - بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها - إجراء تغييرات في هيكل الناتج ، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ومنه نستطيع القول: إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي ، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. • يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. • لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. • لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	• عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. • تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي والتنمية

كثيراً ماتبدو المصطلحات القريبة من بعضها البعض حاملة لنفس المعنى ، وخاصة عند البعيد عن التخصص ، فنثلاً نجد مصطلحي المؤسسة والمنظمة مختلفين عند المهتم بادارة الأعمال بينما تبدوان محتويتان لنفس المعنى عند البعيد عن مجال ادارة الاعمال وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلحي التشريع والقانون في مجال العلوم القانونية والادارية وأيضاً الايرادات والنتائج في مجال المحاسبة والأديان السماوية والشرائع السماوية في مجال العلوم الدينية . وفي مجال التنمية يبرز مصطلح النمو الاقتصادي كمصطلح مرادف لها عند غير المختصين في الدراسات التنموية .

في حقيقة الأمر هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية فالنمو الاقتصادي يعني التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي أو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن أبعاداً نوعية للتنمية ، تمتد الى ما وراء النمو الاقتصادي أو التوسع الاقتصادي ، وهذا التغير النوعي يحدث بصورة خاصة في التغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي للبلد وما ينعكس عليه من تغيرات في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها .

وقد أثير جدل كبير بين المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية حول مدى اقتران حدوث النمو الاقتصادي بتغيرات تنموية في مختلف المجالات ، ومن خلال تحليل المسار التاريخي لمختلف التجارب التنموية سواء في الدول المتقدمة أو النامية تم تسجيل انفصام كبير بين حدوث النمو الاقتصادي وحدوث التنمية لعدة ملاحظات أهمها :-

- النمو الاقتصادي يشير الى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لايرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية ، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد ، أما التنمية فهي كما أشرنا سابقاً ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقروناً بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والثقافية والعلاقات الخارجية ، بل يمكن القول أن التنمية انما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة من الزمن الى جانب عدد من النتائج الاخرى غير الاقتصادية ، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف [١] .

- قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي ، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الانتاجية ، مما ينعكس باحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية وما ينتج عن ذلك من سلبيات على العملية التنموية ، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم التوازن الاقليمي للخدمات والانتاج في البلد الواحد.
- من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية ، وذلك لعدم اتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الابداعية للناس ، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وادارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات .
- حدوث نمو اقتصادي دون أن يكون مصحوباً بتوزيع واسع شعبياً للدخل ، أو حدوث نمو اقتصادي في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج .
- قد يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية ، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية ، هذا بينما تتطلب عملية التنمية اشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية والمحلية كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات ، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية اعادة البناء الوطني .
- قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقروناً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وتوسع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في اطار النظام الرأسمالي العالمي والعولمة ، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة [٢] .

---

١. جمال حلاوة ، علي صالح ، مدخل الى علم التنمية ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص٣٠ – ٣١ .
٢. ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٣٢ .

- النمو الاقتصادي قد يحدث في ظل الاحتلال أو الاستعمار ، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار ، لأن الاستعمار يأتي ليدمر لا ليبني ويأخذ ويعطي ، فممكن أن ترتفع مداخيل الافراد وتتوسع مؤسسات المجتمع المدني ، الا ان كل هذا لايعني شيء أمام الكرامة والشعور بالانتماء للوطن وتوفير الذات والحرية والانعتاق ، فكل هذه القيم موجبة لعملية التنمية بينما لا يقترن المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي بها .

أن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي ، أي ازدياد اجمال في السلع والخدمات المنتجة بمعدل أسرع من نمو السكان ، أما النمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها ، الا أن النمو وأن كان أساسي فأنه كما ذكرنا ليس مرادفاً تماماً للتنمية ولا يكفي وحده فقط ، ان التنمية بالنسبة للبلدان النامية لاتعني النمو الاقتصادي فقط ، بل أشياء اخرى كثيرة ، انها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا والقضاء على الجوع والمرض ، ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك الدول ، والتحول من انتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة . وتطوير الصناعة وتنحية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصادياتها ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وزيادة مكانة البلد على الصعيد الدولي .

وهكذا فأن السعي وراء التنمية يشمل بالنسبة للكثير من تلك الدول على العديد من الاهداف الرئيسية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصادي [١] .

المطلب الرابع : استراتيجية النمو الاقتصادي

ان استراتيجية النمو الاقتصادي تتمحور في نظريتين هما نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن وتتمثل كل منهما فيما يلي :-

اولاً/ نظرية النمو المتوازن : [٢]

ان نقطة التركيز الأساسية لفكرة النمو المتوازن لبدء عملية النمو وخروج الاقتصاد الوطني من الحلقة المفرغة هو القضاء على مشكلة ضيق السوق وانخفاض الانتاجية في الدول المختلفة ما يترتب عليه من انخفاض الدخل هذا يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية وبالتالي ضيق نطاق السوق ، ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار .

ان استراتيجية النمو المتوازن تقوم على مفهوم الوفورات الخارجية عن طريق خلق طلب عن ناتج الصناعات ينظر الكثيرون على الدفعة القوية والنمو المتوازن بوصفهما وجهين لعملة واحدة كما يعتبر البعض الآخر أن النمو المتوازن هو الشكل التنفيذي لفكرة الدفعة القوية ، ويمكن تلخيص نظرية النمو المتوازن فيما يلي :-

---

١. صقر احمد صقر ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٤ .

٢. "أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر" مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تحصص ماليو ونقود ، للطالبة "مشتة كريمة" ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، السنة الجامعية ٢٠١٤- ٢٠١٥ ، ص٣٢- ص٣٣ .

١. دفعة قوية متمثلة في حد أدنى من الاستثمارات .
٢. توجيه هذه الاستثمارات الى جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في عديد من الأنشطة .
٣. أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي

ثانياً/ نظرية النمو غير المتوازن : [١]

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني .

وفقاً لهيرشمان فأن اقامة مشاريع جديدة يعتمد على ما حققته المشاريع الاخرى من الوفورات الخارجية ، حيث أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات اخرى تالية ، ويجب أن تستهدف السياسات الانمائية ما يلي :

١. تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية .
٢. الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها .

تستند نظرية النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي ، تواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام ، أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فأنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة .

---

1. نفس المصدر السابق ، ص٣٣ – ص٣٤ .

المبحث الثاني : مفهوم الانفاق العام وتطوره

مدخل .....

لما كانت الحكومة تقوم بدور اقتصادي حسب فلسفتها الاقتصادية فأن عليها أن تقوم بانتهاج الأسلوب الملائم الذي تستطيع من خلاله أن تخصص الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجات العامة ويتم ذلك عن طريق النفقات العامة .

ويعرف **الأنفاق العام**[1]* بأنه ((مبلغ نقدي تقوم بأنفاقه سلطة عامة ، بقصد إشباع حاجة عامة)) [٢]

أو هو (مبلغ من المال تنفقه الدولة أو شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة) [٣] .

ومن التعاريف الواردة في أعلاه يتضح أن للنفقة ثلاثة أركان رئيسة هي[٤] :

١- مبلغ من المال أو كم قابل للتقويم :
يفهم من ذلك بأن الجزء الأعظم من الأنفاق الحكومي يتم بصورة نقدية والأخرى عينية ألا انه من اليسير تقويمه نقداً وإضافة مجموعه إلى مجموع النفقات النقدية وهذا ما دفع إلى عد النفقة الحكومية كماً قابلاً للتقويم النقدي وعدم اقتصاره على ضرورة أن تكون النفقة الحكومية مبلغاً نقدياً يخرج من الذمة المالية للدولة .

٢- خروج المال من خزانة الدولة وان القائمين بالأنفاق من أشخاص القانون وهذا يعني أن القائمين بالأنفاق هم جهات رسمية أي أن يكون الأمر بالأنفاق شخص معنوي مهم ، ومن جانب أخر فأن هذا الأنفاق لا يعد أنفاقا عاماً مالم يدخل في سجلات الدولة .

٣- هدف الأنفاق إشباع حاجة عامة : يتضح من خلال التعاريف بأن الأنفاق لا يعد أنفاقا عاماً على الرغم من كونه يصدر من شخص معنوي عام ، مالم يوجه لإشباع حاجة عامة للمجتمع .

- هناك العديد والكثير من التعاريف للنفقات العامة للمزيد من الإطلاع ينظر :

أ- اقتصاديات المالية العامة ، د. فاضل شاكر الو اسطي ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٣ ، ص٢٥-٣٠ .

ب- المالية العامة ، د. رفعت المحجوب ، الكتاب الأول ، سنة ١٩٧١ ، ص٣٨-٤٢.

[٢]- د. صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة العاني بغداد : ١٩٨١ (ص ١٣٦) .

[٣] - د.احمد زهير شامية ود. خالد الخطيب (المالية العامة) عمان : ١٩٩١ (ص ٤٣) .

[٤] - أكرام عبد العزيز عبد الوهاب (دور السياسة المالية في معالجة المديونية الخارجية) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد سنة ١٩٩٦ ، (ص ١٦ – ١٧) .

المطلب الاول : مفاهيم ومباديء اساسية حول النفقات العامة :

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور مفهوم الدولة عبر الفكر الاقتصادي بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي ــ كما سبق وأن أشرنا في المبحث الاول ــ فقد اصبحت مساهمة النفقة العامة جد مهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما اتسع نطاقها ولم يعد مقصورا على الصور التقليدية واصبحت من اهم وسائل السياسة المالية واصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية الحديثة

وتهدف دراسة النفقات العامة الى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الانفاق العام على النحو الذي يحقق اهداف السياسة الاقتصادية للدولة ، وذلك ما سوف نتعرض له من خلال هذا المبحث .

تعريف النفقة العامة :

للنفقة العامة تعاريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي :

١. " النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة"[١]
٢. النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي يأمر بانفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعاً لحاجة عامة"[٢]
٣. تعرف النفقة العامة كذلك على انها " تلك المبالغ النقدية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية او انها مبلغ نقدي يقوم بانفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة ، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عامة"(٣)
٤. " النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بانفاقها في توفير سلع وخدمات عامة ، وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية"(٤)

ويتضح من هذه التعاريف ان النفقة العامة تتكون من ثلاث أركان أو عناصر وهي العنصر الاول أن النفقة العامة مبلغ نقدي ، أما العنصر الثاني أن النفقة العامة تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي واخيراً العنصر الثالث أن النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة . وفي ما يلي شرح لكل عنصر من العناصر السالفة الذكر :

---

١. حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة ٢٠٠١ ، ص١١ .
٢. حامد عبد المجيد دراز ، مباديء المالية العامة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٣٧٨ .
٣. محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٣ ، ص٦٥ .
٤. علي خليل سليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص٨٩ .

اولاً : النفقة العامة مبلغ نقدي :

ان قيام الدولة أو تنظيماتها الادارية بوظيفتها المالية من خلال الانفاق العام لسداد واشباع حاجة عامة انما يتطلب مبلغ نقدي ، واستخدام النقود أصبح هو الشكل المقبول ومسألة طبيعية طالما أن جميع المعاملات الاقتصادية في عالمنا المعاصر تتم في ظل الاقتصاد النقدي ، وعلى هذا الاساس فأن كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة ، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الانتاج ، أو منح الاعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة ، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في خانة النفقة العامة .

والصفة النقدية للانفاق العام هي بخلاف ما كان يتبع قديماً من استعمال المواطنين والزامهم باداء الخدمات مقابل شيء معنوي أو مادي ، كأن تمنحهم الدولة جزءاً من الأملاك العامة أو بعض الامتيازات الشرفية ، الا ان هذا الوضع قد اختفى بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة [1] وقد ادى التطور الى انتقال النظام الاقتصادي الى الاقتصاد النقدي ، وأصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات وأداة للتبادل وأصبح الانفاق العام والايراد العام في الشكل الغالب يتم بشكل نقدي .

كما أن اشتراط كون النفقة العامة مبلغاً نقدياً انما جاء على اعتبار أن الاقتصاديات الحديثة هي اقتصاديات نقدية وليست عينية ، وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية ، وتجنباً لمشاكل الانفاق العيني وتحقيقاً لمباديء العدالة والمساواة في الاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل الاعباء العامة ، هذا فضلاً عن صعوبة اجراء الرقابة الادارية والبرلمانية على الانفاق العيني وكذا صعوبة تحديده .

---

١. نظام المقايضة كان سائداً قبل ظهور النقود ويعتمد على التبادل العيني للسلع ، أي مبادلة سلعة بسلعة اخرى لها نفس المنفعة .

ثانياً : النفقة العامة تصدر من الذمة المالية للدولة أو أي شخص معنوي عام :

العنصر الثالث من الاركان المحددة للنفقة العامة هو صدورها من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي عام (يخضع للقانون العام) [١] ، سواء كان هيئات عامة قومية أو محلية أو مؤسسات عامة .

وعلى هذا فأنه لاتعد نفقة عامة التي يصرفها الافراد أو الهيئات أو المؤسسات الخاصة (الخاضعة للقانون الخاص) حتى ولو كانت تهدف الى تحقيق منفعة عامة ، كأن يقوم شخص أو مؤسسة خاصة بتقديم خدمة ذات منفعة عامة ، مثل توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب أو شق الطرقات (مثل المؤسسات الخيرية) ، فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام الا أن الانفاق صدر من شخص خاص والأموال خرجت من الذمة المالية لشخص خاص ، وبالتالي لايعد انفاقاً عاماً . [٢]

وقد أصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي ، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة ، يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الانفاق وهو مايطلق عليه المعيار القانوني ، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة ، وهو مايطلق عليه المعيار الوظيفي أو الموضوعي . [٣]

أ- المعيار القانوني والاداري : Legal and administrative standard

أي الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالانفاق ما اذا كانت عامة أو خاصة ، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أي شخص يخضع للقانون العام أو شخص معنوي عام ، وهي الدولة وكل هيئة عامة تابعة لها . أما النفقات الخاصة اذا قام بها الافراد والمؤسسات الخاصة بغض النظر عما تهدف اليه من مقاصد بخلاف النفقة العامة الصادرة عن شخص معنوي بهدف تحقيق منفعة عامة .

ب - المعيار الوظيفي أو الموضوعي : Functional or objective criterion

ويستند هذا المعيار أساساً على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالانفاق وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به ، حيث تحدد طبيعة النفقات العامة طبقاً لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات ، وبالتالي تعتبر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية ، أو اشخاص خاصين مفوضين من طرف الدولة . أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات العامة في الظروف نفسها التي يقوم القطاع الخاص للانفاق فيها فأنها نفقات خاصة .

---

١. مرسي السيد حجازي ، مباديء المالية العامة ، الدار الجامعية بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٢٩١ .

٢. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الاسكندرية ، ص٢٩ .

٣. د. خالد شحادة الخطيب ، د. احمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٧ . ص٥٦ .

ثالثاً : النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة :

لايمكن أن يتحقق مفهوم النفقة العامة الا اذا اكتمل العنصر الثالث الا وهو ضرورة تحقيق الهدف الذي تنشده النفقة العامة وهو اشباع الحاجة العامة ، ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة ، فلا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف الى اشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الافراد . ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الاهداف الاجنماعية والاقتصادية ، فالانفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الاغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الاعانات النقدية للفقراء مثل اعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية .... الخ . كما قد يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة ، محاربة التضخم ، تحقيق تنمية اقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة . فجميع هذه الاهداف واخرى والتي يتقرر في نطاقها الانفاق العام يتم تحقيق منفعة عامة لافراد المجتمع واذا انتفت المنفعة العامة من أشخاص القانون العام فان انفاقهم لا يعد انفاقاً عاماً .

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة :

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الاهمية في ظل الدولة الحارسة ، نظراً لانحصارها في نطاق ضيق لاتتجاوزه الدولة ، لكن ومع تطور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة الى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو في أنواعها ، زاد من اهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة واعداد الميزانية بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها .

وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية :

- ❖ معيار التكرار والدورية .
- ❖ المعيار الوظيفي .
- ❖ المعيار الاقتصادي .

❖ معيار التكرار والدورية .

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري الى نوعين :

١. النفقات العادية :

وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة ، كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة ، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة لاخرى ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية ، وتمول هذه النفقات من الايرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساساً في ايراداتها الضريبية وايراداتها من الاملاك العامة .

٢. النفقات غير العادية :

وتتمثل في النفقات التي لاتتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة ، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية ، وتمول هذه النفقات بالايرادات المالية غير العادية كالقروض والاصدار النقدي الجديد .

ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير الى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد ، ومن خلاله الى النفقات العامة والتي يعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارس لنشاط الافراد وبالتالي هي نفقات عادية وأن كل انفاق خارج عن اطار مهام الدولة التقليدية يعتبر انفاقاً غير عادي كالنفقات الاقتصادية والاجتماعية. ولكن ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي اصبح من الصعب التمييز بين النفقات غير العادية والنفقات العادية ، فالانفاق الحربي اصبح عادياً وتتضمنه الميزانيات الحكومية كل سنة ، كما أن النفقات الاقتصادية والاجتماعية اصبحت من الضرورات ، وذلك لعمل الدولة على استهداف التأثير الايجابي على النشاطات الاقتصادية بما يضمن استمرارية عمل الاقتصاد وتطوره وكذلك العمل على تقليل التفاوت الاجتماعي فيما يخص توزيع الدخول ، كما أن العديد من الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الايرادات العامة اذ تحولت الايرادات غير العادية الى عادية مع ازدياد لجوء الدولة اليها في نطاق السياسة المالية ، وعلى هذا الاساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة ، لذلك اتجه الفكر المالي الحديث الى التحول الى تقسيم آخر أكثر واقعية على النحو التالي :

النفقات الجارية :

وتسمى أيضاً بالنفقات التسييرية ، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة واشباع الحاجات العامة مثل الانفاق على السلع والخدمات في شكل : اجور ورواتب ، مساهمات العاملين وكذلك الانفاق في شكل مدفوعات الفوائد والاعانات[1].

النفقات الاستثمارية :

وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون ، أراضي وكذا اصـــول غير مادية [٢] ، والهدف منها توسيع الطاقة الانتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي ، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

وبالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة الى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقات العامة ، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، فكل النفقات أصبحت تتكرر سنوياً وحتى الايرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة ، فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات ، منها ماهو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية ، ومنها ماهو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية .

---

[1] International monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990, pp 177,182 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf), consulter le 24/02/2010.

[٢] International monetary fund: op-cit : p 182.

❖ **المعيار الوظيفي .**

تقسم النفقات العامة تبعاً لوظائف الدولة الى أربعة أقسام رئيسة وهي :

١. **نفقات الخدمات الحكومية العامة :**

وهي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لايمكن أن توكل الى أي شخص أو جهة اخرى ، ومنها نفقات الأمن والدفاع ، نفقات العدالة ، نفقات الادارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية ، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة .

٢. **نفقات الخدمات الاجتماعية :**

وهي تشمل نفقات التعليم ، نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية ، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموماً النفقات التي تستهدف خدمة الاغراض الاجتماعية .

٣. **نفقات الخدمات الاقتصادية :**

تبرز في النفقات التي تضاف الى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والاداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي ، وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف الى توفير الخدمات الاساسية كالنقل والمواصلات ، الكهرباء والماء ، اضافة الى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذا نفقات عمليات الري والصرف .

وتهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات الى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي ، وهذا النوع من النفقات تولى له أهمية كبيرة في الدول النامية خصوصاً نظراً لضعف نشاط القطاع الخاص بها .

٤. **نفقات خدمات حكومية اخرى :**

وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده ، اضافة الى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية .

❖ **المعيار الاقتصادي .**

تقسم النفقات العامة تبعاً لأثرها على الدخل القومي الى* :

١. **نفقات حقيقية :** وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة الى زيادة الناتج القومي ، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ، ونجد منها رواتب واجور موظفي الدولة ، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الانتاجية ، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كماً ونوعاً كما سنبرزه لاحقاً.

٢. **نفقات تحويلية[1]:** وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي ، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الاساسي منها هو اعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي ، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير وهي:

---

* اول من نادى بهذا التقسيم هو الاقتصادي بيجو .

1. محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، مباديء المالية العامة ، دار المسيرة ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧ ، ص١١٩ .

أ- **معيار المقابل المباشر :** ويقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة ، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية اذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة ، وتكون نفقة تحويلية اذا تمت بدون مقابل ، وعلى هذا الاساس لايمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية ، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجاناً وكونها لم تقدم بدون مقابل ، بل أن المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات انشاء المرافق الصحية والتعليمية ، وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين .

ب- **معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي :** تعتبر النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول اضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلاً ، أما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لايستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على اعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لاتؤدي الى زيادة مباشرة في الدخل القومي .

جـ - **معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع :** فحسب هذا المعيار فأن النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الانتاج وتقديم مقابل لها في شكل اجور ورواتب وفوائد ، أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي الى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الانتاج من طرف الافراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة .

المطلب الثالث : الانفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي :

لقد مر الانفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل ، تحدد فيها مفهومه وحجمه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها ، وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المتعددة كالفكر الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة وكذلك الفكر الكينزي في ظل الدولة المتدخلة بالاضافة الى الفكر النقدي والفكر الاشتراكي .

وخلال مراحل التطور هذه كان الانفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي وفيما يلي استعراض لأهم هذه الافكار الاقتصادية في هذا المجال .

الفرع الاول : الانفاق العام في الفكر الكلاسيكي :

لقد تميز الفكر الكلاسيكي باعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود المتمثلة في المهام التقليدية لها ، اولاً حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج ، ثانياً حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين ، ثالثاً دعم المؤسسات والأشغال العمومية .

دون محاولة التأثير على حرية النشاط الاقتصادي الذي اعتمد على الحوافز الفردية وفقاً لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق .[1] وفي ظل هذا الاطار الفكري لم يعط الكلاسيك أية أهمية تذكر لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الانفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، ويعتبر آدم سميث **(Adam Smith)** الذي ألف كتاب **"ثروة الامم"** عام ١٧٧٦ من أهم المفكرين الكلاسيك

١. مرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٢ ، ص319

الذي دعا الى عدم تدخل الدولة ، والاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية)[١] في اعادة التوازن ، وكانت نظرته للانفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة ، وبالتالي لم يقبل سميث فكرة أن الانفاق العام يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الاقتصادي بل أنه يحول الثروة من القطاع الخاص الى العام أي لأغراض غير منتجة ، وقد أثرت هذه الآراء على الاقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال ديفيد ريكاردو **(١٨٢٣ ـ ١٧٧٢) David Ricardo** الذي كان موافقاً لآدم سميث بأن الانفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة ، ويعتقد ريكاردو كذلك أن الانفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص الى العام .

ويرى **(١٨٣٢ ـ ١٧٦٧) Jean- Baptiste Say** أن الانفاق العام لايختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعا الى تقييد حجم الانفاق العام واعتبره عملاً ضرورياً لتوفير رأس المال واستخدامه في الصناعة والتجارة ولعل عبارته الشهيرة **"أن أفضل النفقات أقلها حجماً ، وأن أقل الضرائب أحسنها"** خير مايعبر عن وجهة رأي الكلاسيك اتجاه الانفاق العام [٢] ، وكان من رأي **(G.jeze)** أن علم المالية العامة يقوم على فكرة معينة هي أن هناك نفقات يتعين تغطيتها.[٣]

وتأكيداً لهذا الحكم جاء رأي **"(١٨٧٣ ـ ١٨٠٦) John Stuart Mill** عندما قيد تدخل الدولة للصالح العام وذلك في المجالات التي لايقبل عليها الأفراد ، وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها "آدم سميث" للنشاط العام بصفة أساسية الا أنه كان مقتنعاً بجدوى تدخل الدولة في المجالات التي ليس للقطاع الخاص اقبال عليها .

وعلى ضوء ما تقدم فأن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الانفاق العام يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

١. تقييد حجم الانفاق العام ، أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصراً على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة .
٢. حياد الانفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير على المجال الاقتصادي والاجتماعي نظراً لاعتقاد المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي الى اختلال في التوازن العام .
٣. أولوية النفقات في التقدير: ينفي التقليديون أي دور للايرادات العامة في التأثيرعلى الاقتصاد القومي وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقاً .
٤. الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة ، (تساوي جانب الايرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض ،[٤] وبالتالي أكد الكلاسيك على ضرورة توازن الميزانية أنه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء الى الاصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساساً للاستهلاك وهذا سوف يؤدي الى التضخم وفي ذلك يقول "آدم سميث": "the only good budget is a balanced budget".[٥]

خلاصة القول أن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية كبيرة لدراسة الانفاق العام انطلاقاً من فكرة أن تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصاديين انما يتحققان بصورة عفوية وطبيعية بدون تدخل الدولة .

---

١. اليد الخفية: استعمل هذا المصدر لأول مرة من قبل آدم سميث ، ومفاده أن الافراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تتحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة .
٢. الصديق نصر الشائبي ، مقال بعنوان الانفاق العام ودور الدولة في الماضي والحاضر ، مصر منشور على الموقع التالي: http:www.ceolibya.com/inc/print.php?id=3135
٣. يونس احمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤، ص٩.
٤. د. نوازد عبد الرحمن الهيتي ، د. منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في المالية العامة ، دار المناهج ، عمان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ ، ص١٨ .
٥. سميرة بو خالفة ، السياسة الميزانية في اطار برامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٩ ، ص٣١ .

الفرع الثاني: الانفاق العام في الفكر الكينزي :

على أثر الفشل الذريع الذي واجهه نظام السوق الحر وما ترتب عليه من كساد كبير خلال الفترة (١٩٢٩ـ ١٩٣٣) ظهرت أفكار الاقتصادي كينز **John Maynard Keynes (١٨٨٣-١٩٤٦)**[١]، من خلال كتابه الشهير **"النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"** والذي صدر في عام ١٩٣٦، والذي ضمنه نقداً شديداً للنظرية الكلاسيكية ، وتطلب الامر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي تغيرت النظرة الى النفقات العامة تغيراً جذرياً فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وانما أيضاً من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي الى تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع ، فالاعانات الموجهة للصناعة تختلف عن الاعانات الموجهة للمحتاجين أو العاطلين فالاولى تهدف الى رفع مستوى الصناعة وزيادة الارباح بينما الثانية تهدف الى رفع المستوى الاستهلاكي لفئة المحتاجين .

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقع انفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الاغراض الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة "هو مجموع الاستهلاك والاستثمار"[٢]، من أجل زيادة الانتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي انقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة .[٣]

ويرى كينز أيضاً أن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل[٤] ، وبالتالي فأن للانفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وذلك من خلال مايأتي[٥]:

١. زيادة الطلب الاستهلاكي ويتحقق ذلك من خلال :

أ- اعادة توزيع الدخول بين الافراد توزيعاً قريباً الى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات ، ذلك أن أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءاً من دخولهم في حين أن أصحاب الدخول المنخفضة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك ، مما يعني زيادة الطلب الكلي ، فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة ، ولهذا يتوجب تدخل الدولة لتقليل هذا التفاوت في الدخول عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وانفاقها على الفقراء.

ب- قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية الى أصحاب الدخول المحدودة مجاناً أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي .

---

١. الاقتصادي كينز من مواليد ١٨٨٣ ، بدأ حياته كينز كمدرس في جامعة كمبريدج ، ولم يكن في بداية مشواره الدراسي اقتصادياً ، انما درس الرياضيات وقدم اطروحة في "نظرية الاحتمالات" وقد درس مع ألفريد مارشال مساعد ، كما شارك في وضع الاسس الاولى لصندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤ ، من مؤلفاته النتائج الاقتصادية للسلم (١١٩) ، الاصلاح النقدي (١٩٢٣) ، النقود (١٩٣٠) ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود (١٩٣٦) .

٢. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الخامسة ، ٢٠٠٥ ، ص٦٣ .

٣. مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ ، ص١٥١ .

4- D. LABARONNE: **Macroeconomie-les fonctions économiques**-édition SEUIL ; PARIS ;1999 –P.29

5.مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥١ .

٢. زيادة الطلب الاستثماري ويتم ذلك من خلال :

أ- قيام الدولة نفسها عند حدوث أو ارتفاع معدل البطالة باقامة مشاريع استثمارية .

ب-تقديم اعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب أو مايسمى "بالانفاق الجبائي" وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل انفاق حكومي غير مباشر .

كما أيد الاقتصادي الامريكي (Alvin Hansen) في كتابه "السياسة المالية والدورات الاقتصادية" تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال الانفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ويمكن توضيح دور الانفاق العام في علاج أزمات الركود الاقتصادي من خلال الرسم البياني أدناه :

الشكل البياني رقم (٢) : "نموذج تقاطع كينز" بين الانفاق الكلي والعرض الكلي

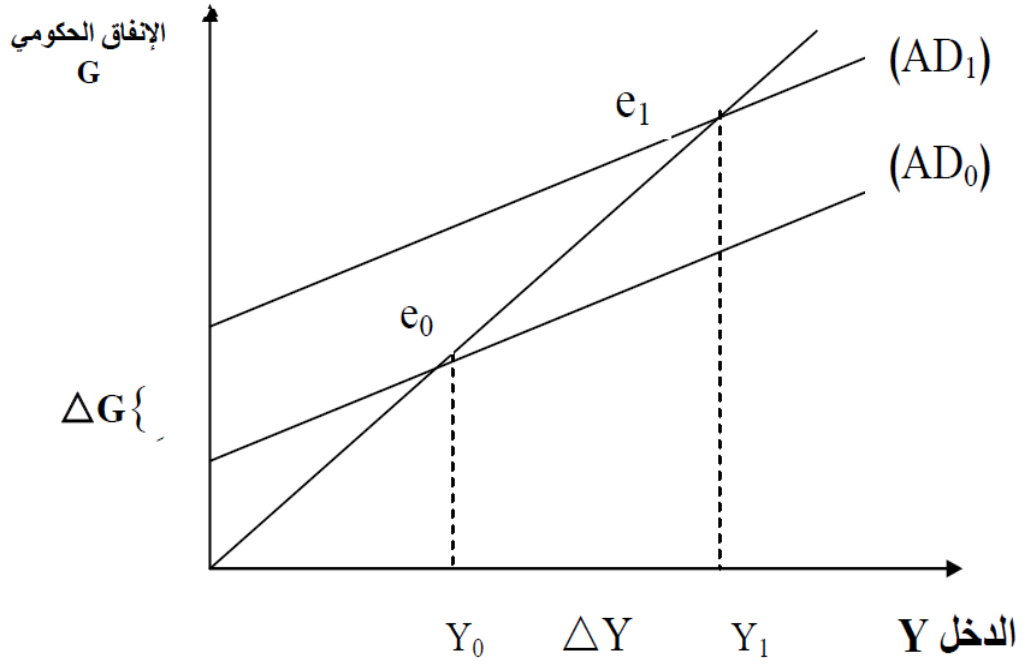

Source ; MICHEL Dévoluy , **Théories macroéconomiques** , 2eme édition, Armand colin , , Paris, 1998 P52

من خلال الشكل البياني اعلاه يمثل الطلب الكلي مجموع الانفاق الاستثماري (AD_0) ، أما العرض الكلي يمثل بالخط ٤٥° ، وتمثل نقطة التقاطع (e_1) نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي (Y_0)، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية (تقدر بالمسافة ΔG) فاذا قامت الدولة بزيادة حجم الانفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني الى (Y_1) (وهو دخل العمالة الكاملة) .

كم يلاحظ الزيادة في الدخل الكلي (ΔY) اكبر من الزيادة في الانفاق الحكومي (ΔG) ويرجع ذلك الى ظاهرة مضاعف الانفاق الحكومي .

وحسب التحليل الكينزي فأن للانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري دور كبير في تكوين الطلب العام والذي بدوره يؤثر على الانتاج ومنه على مستوى الاستخدام . ولتوضيح أكثر لدور الانفاق العام من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل البياني رقم (2): توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي.

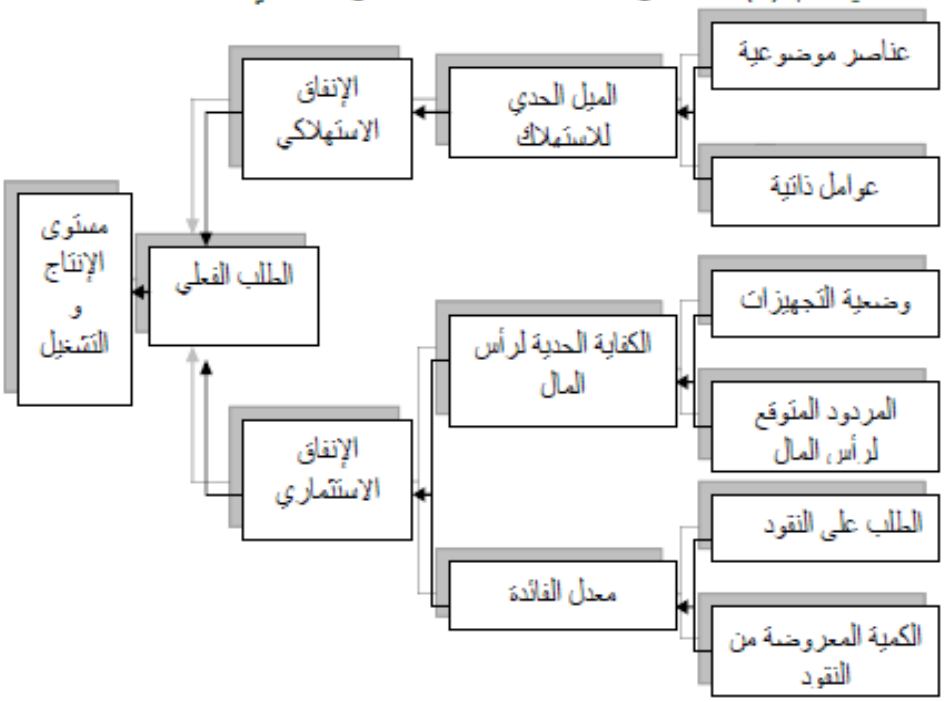

المصدر : فرحي محمد ، التمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،الجزائر ، 1999 ، ص87

الفرع الثالث: الانفاق العام في الفكر النقدي :

لقد تعرض النظام الرأسمالي لظاهرة اقتصادية لم يعرفها من قبل ، تمثلت في تعايش التضخم والركود جنباً الى جنب ، وتحول التضخم الى أزمة حقيقية مستعصية الحل ، فعجز الفكر بأدواته التحليلية عن مواجهتها وحلها . وبذلك نشأت المدرسة النقدية على نقد الفكر الكينزي بقيادة (Milton Friedman) الذي أعاد احياء النظرية الكمية التقليدية ، واستطاع الترويج لأفكاره وتقديم الحلول للحكومات للخروج من الأزمة ، ومن أهم أفكار المدرسة النقدية التي قامت عليها ما يلي[1]:

---

١. ابراهيم مشورب ، الاقتصاد السياسي – مباديء – مدارس – انظمة ، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٢ ، ص٢٥ .

١. الحرية الاقتصادية المطلقة ، وأنه لاتعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع .
٢. الدولة يجب أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي ، وتعود الى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية كما كانت في الحقبة الكينزية .
٣. ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية وليس السياسة المالية .
٤. الاهتمام بالعرض لاعتباره المحرك الاساسي للاقتصاد لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل .

وبالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لاستعمال السياسة المالية وخاصة جانب الانفاق العام في حل الأزمة باعتباره السبب الأساسي المولد للتضخم ، وذلك من خلال الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

١. أن الاعتماد على السياسة الانفاقية لايؤدي الى حل المشكلات الاقتصادية .

٢. على خلاف كينز رأوا أنه بالامكان استخدام سعر الفائدة (بالارتفاع أو الانخفاض) لتقليص أو تشجيع الائتمان حسب الظروف .

٣. اعتبروا أن تخفيض الضرائب يؤدي نظرياً وآلياً الى زيادة الادخار الخاص مما يمكن من رفع مستوى الاستثمار الانتاجي .

كما يرى النقديين أنه لايمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة ، وفي الأجل القصير ، بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة ، يكون هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للناتج الاجمالي ، وذلك بتطبيق اجراءات تخفيضية على الانفاق العام والجاري ، خاصة في شقه الاجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو وكذلك تخفيض الاستثمارات العامة .

الفرع الرابع: الانفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي (سابقاً) :

ان المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الانتاج أساساً لاقتصادها وكذلك التعاون والسيطرة المشتركة على الارض ووسائل الانتاج[١] . بالاضافة الى التخطيط المركزي الشامل كأسلوب لادارة الاقتصاد الوطني ، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد البشرية ، وتوجيهها نحو المجالات التي تولد نمواً اقتصادياً متوازناً لفروع الاقتصاد[٢] .

فبالنسبة للدول الاشتراكية يلعب الاستثمار العام دوراً كبيراً ، ومن ثم تبرز أهمية السياسة المالية بصفة عامة والسياسة الانفاقية بصفة خاصة في اشباع الحاجات الانسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملية الانتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية ،

---

١. محمد دويدار ، مباديء الاقتصاد السياسي مطبعة التونى ، الاسكندرية ، ١٩٩٣ . ص١٦٧.

٢. بلقاسم رابح ، محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد (معهد العلوم الاقتصادية) ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٩ ، ص٦١ .

وقد أوضح كل من "Karl Marx" (١٨١٨/ ١٨٨٣) ورفيقه "Engels" (1820/ ١٨٩٥) أن الاشتراكية هي نظام اقتصادي واجتماعي بحيث يكون هدف الأنتاج هو تلبية حاجات الناس بدلاً من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الانتاج ، وذلك وفق سياسة عامة تعتمد على التخطيط الشامل ، وأن هذا الاسلوب الاقتصادي يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع ونبذ التناحرات الطبقية .

وبالتالي فقد اعطى الفكر الاشتراكي للدولة دور كبير وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة ، وأدى ذلك الى تطور في نظرته الى النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الانفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة :

- تولي الدولة مسؤولية الانفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني ، الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول الى انفاق استثماري يقود الى نمو الناتج القومي .
- يهدف الانفاق العام في الفكر الاشتراكي الى تحقيق الاهداف الاقتصادية بالاضافة الى الاهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد وبهدف تحقيق المصلحة العامة .
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياة وتهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية معاً .

من ناحية اخرى ينتقد بعض الاقتصاديين النظام الاشتراكي بأنه لم يفلح في مواجهة التطورات وأصبح يضعف أمام التحديات العالمية من خلال عدم اعطاءه فرص للقطاع الخاص وأصبح القطاع العام يتحمل كل هموم الاقتصاد وهذا ما كان وراء فشله وانهياره .

المطلب الرابع : ظاهرة تزايد النفقات العامة ومستوى التنمية :

تزداد النفقات العامة مع مرور الزمن وفي المدى البعيد تعد قانوناً من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي لكافة الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية إذ إن ظاهرة زيادة النفقات العامة تعد حدثاً مألوفا في كافة الدول على مر الزمن وتعزى أسباب الزيادة في النفقات العامة إلى نوعين من الأسباب هما [١]:-

أ- الأسباب الظاهرية والمقصود بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات نقدياً دون أن يصاحبها زيادة في كمية السلع والخدمات المتحصل عليها بالمقابل ومن أمثلتها (تغير قيمة النقود ، اختلاف الفن المالي) .

١- د. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٥٢ -٢٧٢ .

ب- الأسباب الحقيقية والمقصود بها تلك العوامل التي تؤدي إلى زيادة فعلية في حجم السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة وهذا يعني زيادة متوسط ما يصيب الفرد من الخدمات العامة ومن أمثلتها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ويعد الاقتصادي الألماني **أدولف واكنر** أول من أشار إلى ظاهرة تزايد الأنفاق الحكومي فسميت هذه الظاهرة **بقانون واكنر (WAGNER LAW)** حيث يؤكد على وجود علاقة موجبة بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم الأنفاق الحكومي وملخص هذا القانون انه كلما حققت المجتمعات معدلاً من النمو الاقتصادي أدى ذلك إلى توسع نشاط الدولة الإنتاجي وازدادت حصة الفرد من هذا الناتج ومن ثم زاد الأنفاق الحكومي بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[١].

وأكدت التجارب الواقعية على أن الأنفاق العام ومستوى التنمية مقاسين بنصيب الفرد من الدخل القومي ويرتبطان بعلاقة قوية في عدد كبير من الدول ، وان هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى حدوث زيادة في الأنفاق العام يمكن أجمالها بما يأتي :-

١- التوسع في التصنيع والتحديث يحصل بشكل مرتبط مع الوظائف الإدارية للدولة ويحدث ذلك بسبب أبدال الفعالية الخاصة بالفعالية العامة وكلها مرتبطة بازدياد السكان والتحضر .
٢- التوسع بالنشاطات الثقافية والتعليمية ونشاطات الرفاه الاجتماعي .
٣- التطورات الاقتصادية في التكنولوجيا وزيادة حجم الاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية سوف يولد الاحتكارات وذلك يستوجب تدخل الدولة [٢].

وعند استعرض الآراء الأخرى حول أسباب الزيادة في النفقات العامة فأننا نتعرف إلى فرضيات الأثر الازاحي التي قدمها كل من **(PEACOCK and WISEMAN)** حيث لاحظ هذان الكاتبان أن تطور الأنفاق الحكومي خلال الزمن يشبه الهضبة التي تنتابها ارتفاعات وان هذه الارتفاعات متزامنة مع الحروب أو خلال حدوث الاضطرابات كما أنها تزداد في أوقات السلم لضمان الاستقرار الاقتصادي كما انه يتعذر بعد الوصول إلى مستوى معين من الأنفاق الحكومي التراجع إلى المستويات السابقة للأنفاق الذي هو اقل مما وصل إليه، أي أن وقوع الاضطرابات أو أي ظروف غير طبيعية مثل الحروب فأنها تخلق أثرا للإحلال عن طريق دفع النفقات الحكومية إلى مستويات جديدة وحينما تنتهي هذه الاضطرابات تستقر النفقات عند مستوى أعلى من المستوى الذي كانت عليه قبل حدوث الاضطرابات وأسباب هذا الأثر تعود إلى عوامل عديدة تتفاعل فيما بينها ومن هذه العوامل استمرارية عدم التوازن في القطاع العام ، علماً أن الإيرادات هي العامل الحاسم في تقرير تلك النفقات [٣].

١- PEACOCK A.T andJ.WISEMAN," The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom " U.S.A , 1966 ,P17

٢- باسل البستاني ، المصاريف والإيرادات والتطور الاقتصادي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الثاني ، 1982 ، ص٤٣- ٤٤.

٣- حمدية شاكر الايدامي ، العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق العام في العراق للمدة من ١٩٧٠- ١٩٩٥، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد سنة 2001 ، ص10 – ص١١ .

أما إنموذج التنمية الذي وضعه كل من **(MUSGRAVE and ROSO)** والذي يعتمد على زيادة الأنفاق الحكومي فقد تبين من خلاله أن المراحل الأولى من التنمية تحتاج إلى خدمات اجتماعية كالطرق والجسور والموانىء وهي مشاريع كبيرة وعملاقة يمتنع القطاع الخاص عن القيام بها نتيجة لانخفاض عوائدها الاقتصادية [١] ومادامت البلدان النامية تتسم بخصائص مشتركة يشار أليها بخصائص التخلف[٢]، والمتمثلة بكونها تعتمد على القطاع الأولي زراعي واستخراجي واختلال هيكل الصادرات والانفجار السكاني فقد أدى إلى أن تصبح هذه البلدان مصدراً للمواد الأولية ومعتمداً على الطلب الخارجي فأن ذلك يفرض على الدولة أن تتدخل لتحطم جملة من العوائق التي تقف أمام التنمية في هذه البلدان [٣] .

ولقد أثبتت التجارب التنموية التي انتهجتها البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن أن القطاع الخاص هدفه الأساس الحصول على الربح السريع من خلال المشاريع والاستثمارات التي تتميز بسرعة دوران راس المال على الرغم من الدور والمجال الكبير الذي فسحته حكومات البلدان النامية للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية ، ونتيجة لذلك فان الدعوات التي تنطلق لتقليص دور القطاع العام فيها الكثير من السلبيات التي تؤدي إلى الأضرار بالعدالة والرفاه الاجتماعيين وتؤدي إلى تأخير عملية التنمية وإبطائها [٤].

إن ظروف بلدان العالم الثالث تختلف عن ظروف العالم الرأسمالي المتقدم لذلك فأن التنمية لايمكن أن تكون تلقائية كما كانت في القرن التاسع عشر ويتطلب تدخل الدولة لتحقيق ذلك .

المطلب الخامس : طرق تمويل الانفاق العام :

تلجأ الحكومة الى طرق لتمويل نفقاتها ويكون تمويلها بواسطة الضرائب والقروض العامة أو بالاصدار النقدي وسيتم توضيح هذه الطرق فيما يلي :ـ

أولاً: تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب :

تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل العجز ذلك أن زيادة الانفاق العام تقتضي زيادة في معدلات الضريبة . تعرف الضريبة على أنها "اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبراً من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة العامة" .

وتعد هذه الوسيلة من أهم وسائل تمويل الانفاق العام ، غير أن التوسع في الوعاء الضريبي له حدود لايجوز للدولة تخطيها لأن ذلك سيؤثر على ممولي هذه الضرائب فمثلاً اذا تم تمويل العجز من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح الشركات الخاصة ، فأن القطاع الخاص سوف يحول هذه الزيادة في الضرائب الى المستهلكين النهائيين وذلك يرفع أسعار سلع المنتجون حتى يحافظ على اجورهم ، مما يؤدي الى انخفاض هوامش الربح بالنسبة للمؤسسات على اعتبار أن الاجور جزء من تكاليف الانتاج وبالتالي فأن الزيادة في الضرائب تعمل على الحد من قدرات التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع الخاص لاستثماراتها[٥] .

١- سلام عبد الجليل ، الأنفاق الحكومي والتغيرات البنيوية في الاقتصاد العراقي للمدة 1970- ١٩٩٠، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة ، 1995 ، ص12.

٢- فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة الإرشاد ، بغداد : 1988، ، ص ٣٦- ٧٠ .

٣- محمد عبد العزيز عجمية ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة ، بيروت : 1983، ص 80 .

٤- مصطفى مهدي حسين ، صندوق النقد والبنك الدولي سياسات التكيف في البلدان النامية ، مجلة آفاق اقتصادية عدد 69 ،1997 ، ص127 .

٥- يودخدخ كريم ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (٢٠٠٩- ٢٠١٠) ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٩- ٢٠١٠ ، ص١٧٦- ص١٧٧ .

ثانياً: تمويل النفقات العامة عن طريق القروض العامة :

يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام من الأفراد أو الاشخاص الخاصة أو العامة الوطنية أو الأجنبية أو من الدول الاخرى ، والمؤسسات الدولية مع العهد بردها ويدفع فائدة عنها وذلك وفقاً لشروط عقد القرض ويختلف القرض عن الضريبة من عدة وجوه فهو اختياري ويخصص لغرض معين يحدده القانون الذي يصدره كما أنه واجب الرد ويعطي فائدة ومع ذلك فقد أخذت هذه الافكار تخف تدريجياً في العصر الحديث بحكم كثرة الالتجاء الى القروض الاجبارية والى عدم تخصيص القرض لغرض معين وتعتبر القروض العامة من الايرادات غير العادية [١] ولذا فمعظم الدول تلجأ الى الاقتراض لتمويل نفقاتها العامة سواء من الداخل أو الخارج ويسند البعض في تبرير اللجوء للاقتراض العام الى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض التي مفادها أن القروض تمحو نفسها بمرور الزمن نظراً لكون العبء الحقيقي للقروض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان وفي حجم الثروة الوطنية أيضاً بسبب تدهور قيمة النقود ولكن الاعتماد على القروض العامة في تمويل النفقات له حدود فلا يمكن للدولة أن تقترض مبالغ كبيرة بدون دراسة مدى تأثير هذا الاقتراض على الاقتصاد الوطني وكذا على ميزانيتها ، لأن هذه القروض ستتحول الى نفقات عندما يحين تاريخ استحقاقها . وبالتالي تزيد النفقات العامة ويتحقق عجز في الميزانية ، كما أن زيادة الاقتراض من طرف الدولة لأجل تمويل النفقات العامة يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة مما يضعف الاستثمار الخاص هذا مايعرف بأثر المزاحمة حيث أنه بزيادة الاقتراض العام توجه معظم المدخرات الى الاستثمار المالي على حساب الاستثمار الانتاجي [٢] .

ثالثاً: تمويل النفقات العامة عن طريق الاصدار النقدي الجديد :

وهو قيام الدولة من اجل تمويل النفقات العامة بالاصدار النقدي وهو مايعرف بنقدية عجز الموازنة العامة للدولة وهو عبارة عن صورة من صور فرض ضرائب اضافية حيث أن الحكومة يمكن لها أن تستخدم عملية الاصدار النقدي الجديد (طبع نقود جديدة) وذلك من أجل تأمين ايرادات اضافية للميزانية العامة ، حيث يعرف هذا المبدأ في الحصول على الايرادات من أجل تغطية النفقات بمبدأ السيادة ، حيث أن الحكومة لها الحق في زيادة ايراداتها ، وذلك بواسطة سيادتها وحقها في خلق النقود[٣].

---

١. يسرى ابو العلاء ، ماجد شلبي وأخرون ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، بدون تاريخ نشر ، ص٦١ .

٢. ماصمى أسماء ، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر (١٩٧١ ـ ٢٠١١) مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد كلي ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١٣- ٢٠١٤ ، ص٢٢ .

٣. دردوري لحسن ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية (العدد ١٤ ديسمبر ٢٠١٣) جامعة بسكر (الجزائر) ، ص١١٨ .

المطلب السادس : آثار الانفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي :

لقد تحولت النظرة لدور النفقات العامة من فكرة النفقات العامة المحايدة الى فكرة النفقات الايجابية والمؤثرة في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالي ستقتصر دراستنا على آثار النفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي ، لمعرفة الأثر المتوقع الذي يمكن أن تحدثه نفقة معينة .

وتشمل هذه الدراسة آثار النفقات العامة المباشرة وغير المباشرة :

الفرع الأول : آثار النفقات العامة المباشرة :

وتشمل آثار النفقات العامة المباشرة على الانتاج القومي والاستهلاك وسنقوم بدراسة هذه الآثار كل على حدة .

اولاً/ آثار النفقات العامة على الانتاج القومي :

تحدث النفقات العامة آثاراً مباشرة في الانتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار ، وتأثيرها على تحويل عناصر الانتاج وفي القوى المادية للانتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على الشكل التالي :

أ- أثر النفقات العامة على قدرة الافراد على العمل والادخار والاستثمار :

هناك من النفقات العامة التي ترفع من قدرة الافراد على العمل من خلال رفع الكفاءة والأهلية المهنية ، وتأخذ هذه النفقات العامة شكلاً نقدياً وعينياً [1] .

فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الاعانات العائلية والمعاشات والاجور والمرتبات التي يستفيد منها الافراد مباشرة ، أما الشكل العيني للنفقات العامة ، كالخدمات الصحية والتعليمية والاسكانية ، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الافراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للادخار من هذه الدخول .

كما أن النفقات العامة على هذه المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للانتاج ، فهذه المرافق تهيىء الظروف التي يصعب بدونها الانتاج ، فهي توفر الأمن والطمأنينة للافراد لقيامهم بالنشاط الانتاجي ، فمن جهة تزيد هذه النفقات العامة من امكانات الافراد على الادخار ومن جهة اخرى تزيد من قدرة الافراد على الاستثمار ، اذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار . وبالتالي فأن تأثير النفقات العامة في قدرة الافراد على العمل ، وكذلك في قدرتهم على الادخار والاستثمار ، ينتقل ليصيب الانتاج القومي .

---

١. د. خالد شحادة الخطيب ، د. احمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص٩١ .

ب - آثار النفقات العامة على انتقال عناصر الانتاج :

ان للنفقات العامة آثار على الناتج القومي من خلال تأثيرها على انتقال عناصر الانتاج من مكان لآخر ومن استخدام لآخر . وذلك على النحو التالي[١] :

١. ان الدور الوظيفي للدولة الذي يرتكز على اشباع الحاجات العامة وتحقيق الاهداف المسطرة انما يتطلب اعادة النظر في توزيع عناصر الانتاج من مرافق عامة ووسائل الانتاج لتساهم في بعث الانتعاش الاقتصادي .
٢. وهناك أثر للنفقات العامة على الانتاج القومي نتيجة انتقال عناصر الانتاج الى بعض الاستخدامات التي يعزف عنها القطاع الخاص أو يتوجه اليها بشكل أقل كمشاريع البحث العلمي والتدريب والتعليم والصحة ، نظراً للصعوبات الموجودة بها كضخامة الاستثمارات والعراقيل الادارية وقلة الارباح بها . وبالتالي قيام الدولة بهذه المشاريع يكون له أثر على الانتاج القومي.
٣. توجيه الانفاق العام صوب انتاج السلع والخدمات ذات المنفعة الكبيرة للمواطن مما يزيد الطلب عليها وبالتالي يكون هناك أثر ايجابي على الانتاج القومي من خلال انتقال وسائل الانتاج الى انتاج هذه السلع والخدمات .
٤. كما أن النفقات العامة تؤدي الى انتقال وسائل الانتاج من مناطق الى اخرى ، كالاعانات الموجهة الى المناطق الريفية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين بها ، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق خلق مناصب شغل بها ، ليكون لها أثر ايجابي على الانتاج القومي .

ج - آثار النفقات العامة على القوى المادية للانتاج (المقدرة الانتاجية القومية):

يقصد بالقوى المادية للانتاج ، الموارد الطبيعة ، القوة العاملة ، ورأس المال الفني والانتاجي ، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الانتاجية القومية . وعن تأثير النفقات العامة على المقدرة الانتاجية القومية من خلال تنمية عامل الانتاج يجب أن نميز بين النفقات العامة الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية كما يلي[٢] .

فالنفقات الرأسمالية (الاستثمارية أو الانتاجية) تستخدم في بناء رأس المال الاجتماعي أو مشروعات البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والطرق والمواصلات .... الخ . لاشباع الحاجات العامة من أجل تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار . وهذا النوع من الانفاق العام الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي الى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومي ، وذلك من خلال قيام الدولة مباشرة بهذه المشاريع الاستثمارية أو تقديم الاعانات لبعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية .... الخ

---

١. د. خالد شحادة الخطيب ، د أحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٣ .

٢. سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٤٦٩ .

أما النفقات الاستهلاكية أو الجارية تؤدي الى زيادة المقدرة الانتاجية القومية مثل الاعانات الاجتماعية ونفقات التعليم والبحث العلمي والتدريب ، ونفقات العلاج والصحة . كلها تؤدي الى زيادة الانتاج القومي .

د ـ آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي :

باعتبار ان الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب على أموال الاستثمار والاستهلاك ، ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الانتاجية القومية ، على الطلب الفعلي ، أي على الانفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك . وتشكل النفقات العامة وبحسب نوعيتها جزءاً هاماً من الطلب الفعلي الذي يزداد مع تدخل الدولة في الاقتصاد ، فهناك النفقات الحقيقية والتحويلية .

فالتفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلباً على السلع والخدمات وبذلك ترفع من الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل القومي ، أما النفقات التحويلية فأن أثرها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين فيها ومدى استعمالهم لهذه النفقات في الادخار والاستثمار .

وأن تأثر الطلب الفعلي بالنفقات العامة بالايجاب والذي يؤثر بدوره في زيادة حجم الانتاج القومي وحجم التشغيل ، ويتوقف ذلك على مدى مرونة الجهاز الانتاجي الذي تتميز به الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية التي تعاني من تخلف جهازها الانتاجي .

ثانياً/ آثار النفقات العامة على الاستهلاك :

للانفاق العام آثار مباشرة على الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الافراد في صورة مرتبات واجور تكاد تشمل الغالبية منهم في البلدان الاشتراكية[1] .

---

١. محمد الصغير بعلي ، د يسري أبو العلى ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٣ .

ويقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي ، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي أي التي تتم من خلال دورة الدخل ، وتحدث النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القــومي من خلال الآتي[١] :

١. قيام الدولة باقتناء سلع استهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع كأفراد الجيش مثلاً ، بدلاً من توزيع دخول أكبر لهم فهذا العمل يعد نوعاً من تحويل الاستهلاك بدلاً من قيام الافراد بهذه المهمة ، أو اقتناء أثاث وسيارات من أجل السير الحسن لخدمات المرافق العامة بالاضافة الى الخدمات المجانية كالتغذية المدرسية والخدمات الصحية . كل ذلك يتعكس بصورة مباشرة على الاستهلاك القومي .

٢. قيام الدولة بتوزيع الدخول من مرتبات واجور ومعاشات ومكافآت للموظفين والعمال مقابل ما يقدمونه من أعمال ، فأن الجزء الاكبر منها يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الاشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك القومي .

الفرع الثاني : آثار النفقات العامة غير المباشرة :

لايقتصر أثر النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط وانما تشمل أيضاً الآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال مايعرف بدورة الدخل ، ويطلق عليها كذلك "بأثر المضاعف" و"المعجل" .

ويطلق على "أثر المضاعف" الاستهلاك المولد ، كما يطلق على "المعجل" الاستثمار المولد . ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالاثر المترتب على الانتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل وبمعنى أوضح فأن النفقة العامة لاتؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الانتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل "المعجل" . ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي :

---

١. نوازد عبد الرحمن الهيتي ، د منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره . ص٦٤ .

الشكل البياني رقم (٤) : آلية عمل أثر المضاعف والمعجل :

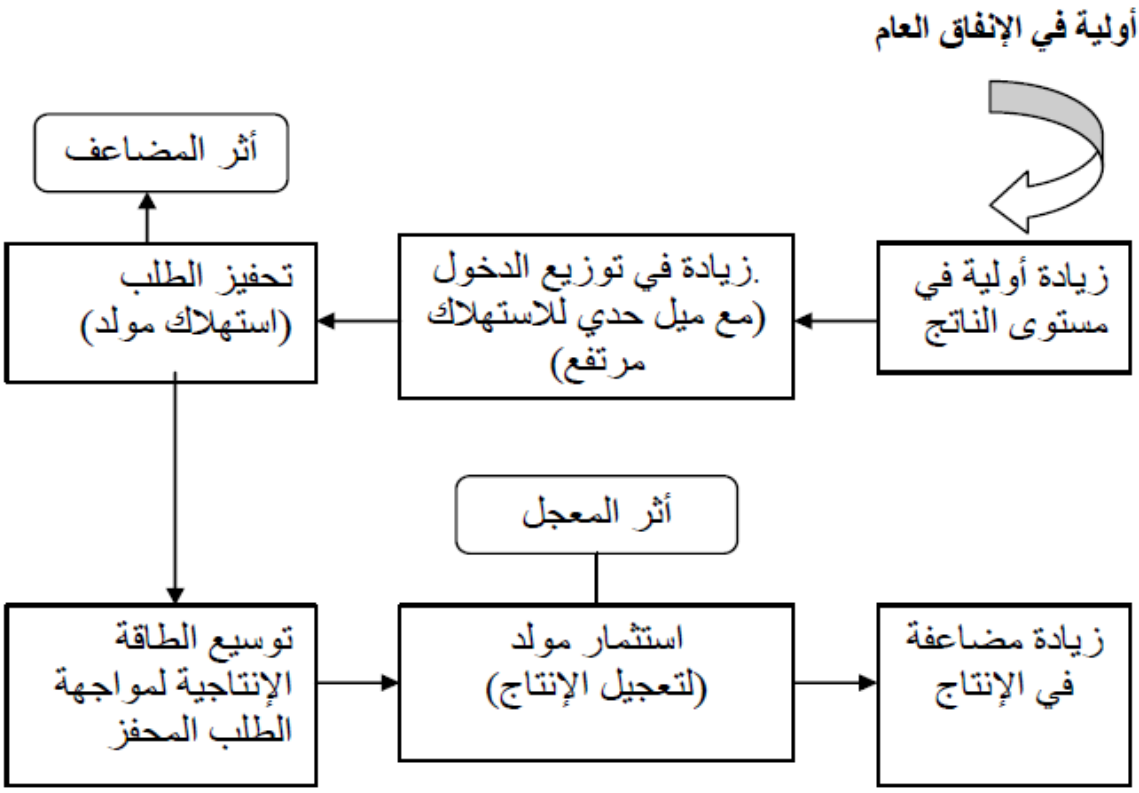

المصدر: د نوازد عبد الرحمن الهيتي ، د منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره،ص66.

اولاً/ "أثر المضاعف" " multiplication effect"

ان فكرة المضاعف – الذي طوره كينز – كانت ثمرة بحث الانكليزي (Richard khan) سنة 1931 والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البنى التحتية من أجل مضاعفة حجم التشغيل ، فباجتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وانما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير .

كيف يمكن لنا أن نصيغ مفهوماً للمضاعف ؟ .

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي ، المعامل العددي الذي يشير الى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الانفاق ، وأثر الانفاق القومي على الاستهلاك[١] .

واذا كان تركيز (Richard Khan) على مضاعف التشغيل ، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي الا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل الى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك ، والانفاق العام ، والتصدير .

---

١. سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٩ .

ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية[1] .

$$\Delta Y = K . \Delta I$$

حيث أن: ΔY يعبر عن التغير في الدخل.

ΔI يعبر عن التغير في الاستثمار.

K معامل المضاعف.

وبالتالي: $K = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$

غير أن $Y = C + I$

إذن $\Delta Y = \Delta C + \Delta I$

حيث $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$

وتصبح العلاقة كالتالي: $K = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C}$

أي $K = \frac{\Delta Y}{\frac{\Delta C}{\Delta Y}}$

حيث يمثل $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ الميل الحدي الاستهلاك و $1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ الميل الحدي للادخار.

وخلاصة القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه : "عندما تزيد النفقات العامة فأن جزء منها يوزع في شكل اجور ومرتبات وأرباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لانفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة ، ويقومون بادخار الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار . وبالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي الى خلق دخول جديدة لفئات اخرى وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة" .

---

١. ب. برنييه ، أ سيمون ، اصول الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين ، الطبعة الاولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ١٩٨٩ ، ص١٦٣ .

ثانياً/ "أثر المعجل" "Effect of accélérator"

يعبر اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار ، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل[1] .

فالمعجل يبين أثر التغير الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي :

$$\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}} = \frac{\Delta C}{\Delta I}$$

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين الى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الانتاج وبالتالي الأرباح ، وبزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل القومي ، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثاراً تراكمية في كل من الدخل والانتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز انتاجي مرن يستجيب للزيادة في الانفاق بزيادة الانتاج .

المطلب السابع : الأنفاق الحكومي والتضخم:

يعد الأنفاق الحكومي شرطاً مهماً ورئيساً لعملية النمو والتنمية وان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تمثل المحصلة الرئيسة للنمو وان هذه الزيادة في الناتج تدل على مدى فاعلية الأنفاق الحكومي ، ولاسيما النفقات الاستثمارية التي تعمل على زيادة الناتج وتغير هيكل الاقتصاد القومي النامي وإبعاده عن خصائص الاقتصاد الأحادي الجانب الذي يعتمد على تصدير مادة أولية (استخراجية أو زراعية) ، فالاقتصاد العراقي يعتمد في مسيرته التنموية على تصدير النفط ، فقد تجاوز الأنفاق الحكومي مستوى الناتج المحلي الإجمالي في عقد السبعينيات ، لكن الزيادة في أسعار النفط بعد عام (1973) وزيادة العوائد المتأتية من النفط أدى إلى عدم ظهور فجوة بين العرض والطلب المتزايد المتمثل بالأنفاق الحكومي حيث غطى هذا الأنفاق عن طريق إيرادات النفط .

إن العلاقة بين التضخم وفجوة فائض الطلب يمكن الحصول عليها عن طريق تحديد فائض الطلب من سوق السلع الذي هو الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات ، فباستخدام متطابقة الدخل الأنفاقي فأن : -

$$Y=I + C + G + (X - M) \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$Y + M - X = I + C + G \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

أي أن الدخل Y ، هو متطابقة لمجموع الاستثمار I ، والاستهلاك C ، والنفقات الحكومية G مضافاً إليه الفرق بين الصادرات X ، والواردات M ، أي صافي الميزان التجاري .

أي أن فجوة فائض الطلب ممكن أن تقاس بالطريقة الأتية : -

فجوة فائض الطلب **(EDG)** = صافي العائدات **(NR)** مطروحاً منها النفقات الحكومية **(TE)** ، حيث إن صافي العائدات **(NR)** = صافي الناتج القومي **(Y)** + الواردات **(M)** – الصادرات **(X)** أما النفقات الكلية الحكومية فهي = نفقات عامة + النفقات الخاصة وهي **C+I +G** ..

أذن فجوة فائض الطلب هي **EDG = NR – TE**

EDG = (Y+M- X) – (C +I +G)

ففجوة فائض الطلب تكون مساوية إلى صافي العائدات (الدخل مضافاً إليه الفرق بين الصادرات والواردات) مطروحاً منها النفقات الكلية (الاستهلاك ، الاستثمار ، النفقات الحكومية) .

انه من الواضح أن هذه التوقعات استندت إلى أن التضخم يظهر كلياً من جانب الطلب وعلى هذا فان العلاقة بين النفقات الحكومية من جهة والوصول إلى الناتج القومي من جهة أخرى يمكن أن تحدد معدل التضخم ونسبة تسارعه [1] .

إن **التضخم** يعد ظاهرة خطيرة تهدد اقتصاديات البلدان لاسيما النامية منها ، وهي تختلف من اقتصاد إلى أخر وان علاجها ينطبق على اقتصاد دون أخر ، كما أن التضخم يعرقل مسيرة النمو لأنه يسبب اضطراباً في قوى الإنتاج .

١- ساطع عبد الله الأمير ، التضخم والأسعار وعوامل الطلب ، مجلة الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، العدد الثاني ، 1982 ، ص 229 - 230

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي واشكالية الفقر وتوزيع الدخل

شهدت العقود التي تلت الستينات والسبعينات جدلاً واسعاً حول عوائد النمو الاقتصادي في المجتمع على مستوى الدولة أي مدى استفادة أفراد المجتمع من النمو الاقتصادي من حيث التفاوت والمساواة من جهة ، وعلى مستوى العالم ككل أي مدى عدالة توزيع الدخل العالمي بين سكان العالم من جهة اخرى ، وفي كلتا الحالتين اتضح أن هناك تفاوت كبير بين أفراد المجتمع الواحد وبين سكان العالم بصفة عامة ، مما أدى الى بلورة فكرة جعل النمو الاقتصادي أكثر انصافاً عن طريق عدالة توزيع الدخل وهذا بدوره يؤدي الى الحد من الفقر .

وقد تركز الاهتمام في الدول الفقيرة على وجه الخصوص بعلاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل ، فكما أن التنمية تتطلب ناتج وطني اجمالي مرتفع ومعدل نمو سريع بشكل واضح ، فأن الموضوع الأساسي في ذلك ليس زيادة الناتج الوطني الاجمالي فقط ولكن أيضاً من سيستفيد من هذا النمو الاقتصادي ، هل هم كثير أم قليل ، فاذا كان الاغنياء هم الأكثر حظاً في الحصول على عوائد النمو فأن الفقراء يستمرون في اتجاههم للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل ، وبالمقابل اذا كان النمو الاقتصادي ذو أأثر ايجابي على اغلبية السكان فيكونوا هم المنتفعين الاساسيين ويقسم النمو الاقتصادي وثماره عليهم . لذلك فأن العديد من دول العالم الثالث التي شهدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نذهب في معظمها الى الاغنياء ، والقليل منها يذهب لمنفعة الفقراء ، ومن الناحية التاريخية نسجل أن هناك الملايين من الأفراد في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يعانون من مستويات معيشية تبدوا وكأنها ساكنة ، كما أن معدلات البطالة في الريف والحضر ترتفع ، وتوزيع الدخل يبدو أقل عدالة . كما أن معظم الأفراد تشعر بأن النمو الاقتصادي السريع قد فشل في تخفيض الفقر المطلق المنتشر .

يبدوا حالياً أن حالة توزيع الدخل وأوضاع الفقراء لاتتحسن تلقائياً ، انما تتطلب سياسات واجراءات لتوسيع فرص العمل وتمكين ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على حاجاتهم الأساسية من غذاء وصحة وتعليم ، فليس بالنمو الاقتصادي المرتفع يتم مواجهة الفقر والحد من البطالة ، انما العدالة في توزيع الدخل والحد من التفاوت الكبير كفيل بأن يخلف الآثار الايجابية للنمو الاقتصادي .

المطلب الأول : النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل [1]:

أشار سيمون كوزنتس (S.Kuznets) الى أن العلاقة بين دخل الفرد وعدم المساواة في توزيع الدخل تأخذ شكل مقلوب حرف U ، حيث أنه مع ارتفاع مستوى الدخل فأن عدم المساواة ترتفع في البداية حتى تصل الى نهاية عظمى عند مستويات الدخل المتوسطة ثم تبدأ في الانخفاض عندما يتم التوصل الى مستويات الدخل الموجودة في الدول الصناعية . وعلى الرغم من محدودية الدليل التجريبي لكوزنتس فأنه سلم بأن هناك دورة طويلة في عدم المساواة تميز هيكل الدخل في الأجل الطويل ، حيث تتسع في المراحل الاولى للنمو الاقتصادي عندما يكون الانتقال من الاقتصاد قبل الصناعي سريع جداً لتصبح مستقرة لفترة ما ، ثم تضيق في المراحل التالية . كما لاحظ كوزنتس أيضاً أن توزيع الحجم للدخل في البلاد الأقل نمواً كان أكبر من ناحية عدم المساواة بالمقارنة بالدول المتقدمة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية .

---

١. صقر أحمد صقر ، التنمية الاقتصادية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، ٢٠٠٧ .

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي والفقر[1]:

من الطبيعي أن يتجه الدخل المطلق الذي يحصل عليه الفقراء للارتفاع عندما يتجه نصيب الدخل الذي يحصلون عليه للارتفاع مع النمو ، اذ أنهم سيحصلون في هذه الحالة على نسبة أكبر من تزايد النمو . وحتى في حالة اتجاه نصيبهم من الدخل نحو الانخفاض في المراحل الاولى للتنمية ، فأن البيانات المتوفرة لدى المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي تشير الى أن الحد من الفقر يرتبط بشكل كبير بنصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي ، وهو الأمر الذي يعني أن زيادة دخل الفرد في الدول الفقيرة سيؤدي الى زيادة الدخل المطلق للفقراء ويحتمل أيضاً أن تؤدي الى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر .

ويمكن أن نضيف بأن مشكلة عدم توزيع الدخل والفقر ليستا نتاج جدلية النظرة الكمية للنمو الاقتصادي وقصور النظرة الاقتصادية على توفير آليات تطبيقية ذات صبغة علمية لضمان عدالة توزيع الدخل وانما طبيعة الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في العديد من الدول النامية ، وما تتسم به من تفاوت في نوزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، يضاف الى طبيعة العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والنامية والتي تتسم بتبعية قائمة على اللامساواة والاستغلال .

---

١. اسماعيل شعباني ، التنمية الاقتصادية ، دار هومة ، الجزائر ، ١٩٩٧ ، ص٥٣ .

الفصل الثاني

العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

العلاقة بين الأنفاق العام والنمو الاقتصادي :-

للأنفاق العام بقسميه الجاري والاستثماري دور في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد من هذا الدخل ، ويكون دور الأنفاق الاستثماري كبيراً ومؤثراً لتحقيق زيادة في الدخل القومي ورفع المستوى ألمعاشي للسكان على عكس الأنفاق الاستهلاكي الذي يكون دوره محدود في رفع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي .

وسنبين من خلال هذا الفصل دور كل من الإنفاق الاستهلاكي العام والإنفاق الاستثماري العام في زيادة الناتج والدخل القومي .

المبحث الاول : دور الأنفاق الاستهلاكي العام في تحقيق النمو الاقتصادي

قلنا أن الأنفاق الاستهلاكي العام يتكون من قسمين الأول يتضمن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وماتستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة حيث تشمل الأجور والرواتب ومشتريات الحكومة فضلاً عن نفقاتها العسكرية أما النوع الثاني فهو الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات وتسمى نفقات تحويلية .

إن هذه النفقات الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات وبذلك فهي تؤدي الى زيادة الإنتاج القومي من السلع والخدمات كنتيجة لمواجهة الزيادة في الاستهلاك وبذلك يزداد الناتج المحلي الإجمالي[1] ، علماً أن ذلك يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للطلب الاستهلاكي المتزايد أما من جهة النفقات الاستهلاكية العسكرية فينبغي التأكيد على أن تأثيرها على الإنتاج القومي يكون حسب طبيعة الاقتصاد القومي ففي البلدان المتقدمة يعد الأنفاق الاستهلاكي العسكري منتج ويفيد الاقتصاد لوجود صناعات عسكرية ضخمة تحتاج إلى استهلاك .

أما في البلدان النامية فيعد الأنفاق العسكري الاستهلاكي تبذيراً ويكون على حساب التنمية والرفاهية الاقتصادية وتزداد خطورته كلما زادت نسبة هذا الأنفاق إلى الدخل القومي حيث يتم استيراد السلاح من الخارج وبالتالي يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات نتيجة لصرف العملات الأجنبية وبذلك فأن هذه النفقات لا يستفيد منها الناتج القومي بل تذهب إلى اقتصاديات بلدان أخرى تستفيد منها [2].

---

١. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ١٩٩٠، ص١١٦ .
٢. طاهر الجنابي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤- ص١١٥ .

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة .

دالة الاستهلاك: وفق نظرية الدخل المطلق لكينز

للاستهلاك دالة موجبة في الدخل في الصيغة:

$$C = a + bY$$

(C) الإنفاق الاستهلاكي .

(Y) الدخل الحقيقي،

(a) الاستهلاك المستقل عن الدخل (Independent consumption of income)

(b) ميل دالة الاستهلاك ، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك (Marginal slope of consumption)

حيث أن: $(1> b >0)$

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

الانفاق الاستهلاكي C هو ماينفقه المجتمع (القطاع العائلي) من الدخل على السلع والخدمات .

الدخل الحقيقي Y = الدخل الكلي – الضريبة على الدخل (الدخل المتاح للانفاق) .

الاستهلاك المستقل عن الدخل a هو استهلاك لابد منه سواء دخلك كثير ام قليل (مثل الاستهلاك على الطعام والشراب) .

الميل الحدي للاستهلاك b هو التغير في الاستهلاك لاخر وحدة تقسيم التغير في الدخل لاخر وحدة.

وهو نسبة الانفاق الاستهلاكي من الدخل .. اذا كانت نسبة الانفاق على الاستهلاك كبيرة يعني ان الادخار قليل . واذا كانت نسبة الانفاق على الاستهلاك قليلة يعني ان الادخار كبير . لانك تستهلك جزء من الدخل والباقي تدخره .

الميل الحدي يكون بين الصفر والواحد .. كل ماقل الميل الحدي للاستهلاك كلما زاد الادخار .. والعكس صحيح .

➢ العلاقة بين الاستهلاك والدخل

العلاقة موجبة (طردية) كل مازاد الدخل زاد الاستهلاك .. واذا قل دخلك طبيعي يقل استهلاكك.

يقيس **الميل الحدي للاستهلاك** ، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

يقيس **الميل الحدي للادخار** ، التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\mathrm{MPS} = \mathrm{s} = \frac{\Delta \mathrm{S}}{\Delta \mathrm{Y}}$$

ونجد أن: **MPC+MPS = 1**

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١

الادخار والاستهلاك مكملان لبعض .. لان الدخل المتاح للانفاق Y هو الاستهلاك C + الادخار S

اذا كان دخلك ١٠٠٠ واستهلكت منه ٨٠٠ .. يبقى عندك ٢٠٠ ادخار .. واذا كان دخلك ١٠٠٠ واستهلكت ٦٠٠ يبقى عندك ٤٠٠ ادخار

اذا العلاقة عكسية بين الاستهلاك والادخار (قل الاستهلاك على حساب زيادة في الادخار).

الميل الحدي للاستهلك او الادخار يقيس التغيير في الاستهلاك او الادخار الناتج عن التغير في الدخل. (ميل حدي يعني التغيير في اخر وحدة)

MPC + MPS = 1 مجموع الميل الحدي للاستهلاك والادخار = ١ . لانه يقيس نسبة وتناسب.

مثال / الميل الحدي للاستهلاك هو ٠.٧٠ (سبعين في المئة) .. الباقي ٠.٣٠ للادخار (ثلاثين في المئة).... ٠.٧٠ + ٠.٣٠ = ١

واذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠.٦٠ (ستين في المئة) ..الباقي ٠.٤٠ للادخار (اربعين في المئة).... ٠.٦٠ + ٠.٤٠ = ١ اذا MPC + MPS = 1

جدول رقم (١) :العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار

عندما يزيد الدخل يزيد معه الاستهلاك ويزيد الادخار .. عندما يقل الدخل يقل معه الاستهلاك ويقل الادخار

(الميل موجب بين الدخل والاستهلاك ، والميل موجب بين الدخل والادخار)

ملاحظة/ ميل موجب يعني علاقة طردية - ميل سالب يعني علاقة عكسية.

(7) الميل الحدي للادخار $s=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ MPS	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ MPC	التغير في الادخار ΔS	التغير في الاستهلاك ΔC	التغير في الدخل ΔY	(3) الادخار S	(2) الاستهلاك C	(1) الدخل القابل للانفاق Y
0.30	0.70	———	———	———	-60	460	400
0.30	0.70	30-60 =-30	530-460= 70	500-400= 100	-30	530	500
0.30	0.70	0 - 30 =-30	600-530= 70	600-500= 100	0	600	600
0.30	0.70	30-0= 30	670-600= 70	700-600 = 100	30	670	700
0.30	0.70	60-30= 30	740-670= 70	800-700 = 100	60	740	800
0.30	0.70	30	70	100	90	810	900
0.30	0.70	30	70	100	120	880	1000
0.30	0.70	30	70	100	150	950	1100
0.30	0.70	30	70	100	180	1020	1200

التغيير في الدخل هو دخل الوحدة – دخل الوحدة التي قبلها

التغير في الاستهلاك هو استهلاك الوحدة – استهلاك الوحدة التي قبلها

التغيير في الادخار هو ادخار الوحدة – ادخار الوحدة التي قبلها (الإشارات السالبة لا تؤخذ في عين الاعتبار)

MPC + MPS = 1

المبحث الثاني : دور الأنفاق الاستثماري العام في تحقيق النمو الاقتصادي

يلعب الأنفاق الاستثماري دوراً كبيراً في تحديد معدل النمو الاقتصادي حيث أن كل زيادة في هذا الأنفاق تمثل أما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو أصلاح طاقة إنتاجية معطلة .

فهدف خطط التنمية الاقتصادية هو تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق معدل الزيادة السكانية حتى يرتفع المستوى ألمعاشي لعموم السكان غير أن زيادة متتالية وسريعة في الدخل القومي لايمكن أن تتحقق ألا بزيادة الناتج الكلي وهذا لا يحدث الا من خلال زيادة الأنفاق الاستثماري .

وبذلك ندرك الأهمية البالغة للانفاق الاستثماري حيث انه يعد محور عملية التنمية ومفتاح الموقف في تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي ولتوضيح العلاقة بين الأنفاق الاستثماري ومعدل نمو الدخل القومي سنستعرض إنموذجين مهمين يوضحان هذه العلاقة .

١- إنموذج هارود – دومار Harrod – Domar Model

يؤكد هذا الأنموذج على أن الزيادة في الدخل القومي تعود إلى الاستثمار من خلال التأكيد على راس المال حيث هو الأكثر ندرة بين عناصر الإنتاج الأخرى ، وعلى الرغم من أن إنموذج كل منهما يختلف عن الأخر ألا أنهما يتشابهان في الجوهر .

وفكرة هذا الأنموذج تقوم على أساس أن الاستثمار يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي يزيد من الدخل القومي ويسبب نمو الاقتصاد ، فمن اجل أن ينمو الاقتصاد القومي يجب أتباع احد الطريقين :-

أ- زيادة الاستثمارات (نسبة الادخار إلى الدخل) .

ب- تخفيض معامل رأس المال / الدخل .

وبالنسبة إلى البلدان النامية فان الطريقة الأولى غير ممكن زيادة نسبة الاستثمار إلى الدخل ألا بمعدلات بطيئة بسبب انخفاض الدخول وضعف القدرة على الادخار ، أما الطريقة الثانية فان معامل راس المال مرتفع في البلدان النامية وذلك لأسباب عديدة منها النقص في الخبرة الفنية ، الاستخدام غير الاقتصادي للموارد وقصور راس المال الاجتماعي بمختلف أشكاله في هذه الدول (النقل ، الإسكان ..)[١].

اعتقد أن هذا الأنموذج يؤكد على أن الاقتصاد كي ينمو فهو بحاجة إلى استثمارات جديدة يعبر عنها بإضافات إلى خزين راس المال الكلي (k) فإذا افترضنا أن هناك علاقة بين خزين راس المال (k) والدخل الكلي (y) أي انه يتطلب أنفاق ثلاثة دنانير لإنتاج دينار واحد من(y) فأن ذلك الأنفاق المتمثل بالإضافات الصافية إلى الخزين يشكل استثماراً صافياً سيجلب زيادات في الدخل القومي .

وبافتراض أن الاستثمار الصافي الكلي يتقرر بوساطة مستوى الاستثمارات الكلية فيتم بناء إنموذج مبسط للنمو كالآتي[٢] :-

١) S يمثل نسبة (s) من الدخل القومي Y $S = s.y$ .....①

٢) الاستثمار (I) يعرف بوصفه التغيير في خزين راس المال K ويمكن أن يعبر عنه

١. حسين عمر ، التخطيط الاقتصادي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٧ ، ص٢٤٩ .

٢. - Michaed .p. Todaro. "Economic Development the Third world" Longran . New York , 1988 , p.52-53

$I = \Delta K$ .....②

ولكن طالما أن خزين راس المال (k) يدخل في علاقة مباشرة بالدخل القومي (Y) كما يعبر عنه بمعامل راس المال (k) عندئذ ينتج ما يأتي : -

$k = K Y$ or $K/ Y= k$ or $\Delta k / \Delta Y =k$ or $\Delta k = k\Delta y$ or..... ③

٣) وأخيرا طالماً أن الادخار القومي (S) يجب أن يساوي الاستثمار الكلي (I) يمكننا كتابة هذه المساواة كآلاتي : $S= I$ .... ④

ولكـــن من المعادلة ① نعرف أن ($S = s . y$) ومن المعادلتيـــن ② و③ نعـــرف أن $I =\Delta K = k\Delta Y$ لذلك نستطيع أن نكتب متطابقة الادخار المساوي للاستثمار كآلاتي :

$S= s . y = k\Delta Y = I$ ..... ⑤

أي أن $s.y = k\Delta Y$..... ⑥

ومن خلال تقسيم جانبي المعادلة ⑥ أولا على Y ثم على K نحصل على الصيغة الاتية :

$s.y /y = K\Delta Y /Y$

$s = K\Delta Y/Y$

$S/K = K\Delta Y/Y /k = K\Delta Y/Y * I / K =$ .....⑦
$\Delta Y/ Y$

$S/K =\Delta Y/ Y$ ..... ⑧

وبهذا نلاحظ أن الجانب الأيمن من المعادلة $\Delta Y/ Y$ يعبر عن نسبة التغيير أو معدل النمو في الدخل القومي ، وهي تمثل الصيغة المبسطة لأنموذج (هارود – دومار) عن النمو الاقتصادي حيث يؤكد الانموذج على أن معدل نمو الدخل القومي يتقرر بشكل آني بنسبة الادخارات القومية (S) ومعامل راس المال (K) وبصيغة أكثر تحديداً ، أن معدل نمو الدخل القومي يرتبط مباشرة وايجابياً بنسبة الادخارات ، أي كلما كان الاقتصاد القومي أكثر قدرة على الادخار ثم الاستثمار كان معدل نمو الدخل اكبر ، أما إذا كان معامل راس المال مرتفعاً فأنه يعطي معدل نمو منخفض من الدخل القومي .

يمكن أن يوصف هذا الأنموذج بالحركية كونه لا يفترض ثبات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ويبحث في النتائج المترتبة على زيادة احد العوامل الاقتصادية الأساسية وهو عامل الاستثمار ، ولاهتمام هذا النموذج بالاستثمار الصافي أهمية بالنسبة للتحليل الاقتصادي حيث يركز على عامل قد يكون أهم عامل في النمو الاقتصادي ، وهو عملية تجميع راس المال ويدل تحليل هذا الأنموذج على أن النمو الاقتصادي ليس ظاهرة مرغوبة للاقتصاد المتقدم فقط بل هو ضرورة ماسة للاقتصاد إذا ما اريد له أن يتحاشى حدوث بطالة متزايدة في العمل والموارد الاقتصادية [١].

وهناك بعض المآخذ على هذا الأنموذج بصورة عامة وعلى معامل راس المـــال بصورة خاصـــة وهي :-

١- يفترض هذا الأنموذج وجود قيم معروفة ثابتة للعوامل الأساسية في النمو الاقتصادي مثل معامل راس المال ، الميل للادخار وفي الواقع فأن هذين العاملين يتغيران على الأمد البعيد وكذلك ضعف الإمكانية في تحديد قيمتهما الفعلية [٢].

٢- إن استعمال معامل راس المال لحساب معدل النمو لا يخلو من مصاعب منها ما يتعلق بتقدير هذا المعامل وتفاوته بين بلد وأخر ومن مدة إلى أخرى من مراحل النمو الاقتصادي ومن صناعة إلى أخرى [٣] .

إن دومار يؤكد أن نموذجه لايمكن أن يستعمل لتحديد معدل النمو اللازم للاقتصاد تحديداً دقيقاً ، بل أن هذا النموذج تم التوصل إليه لبيان أن الاقتصاد لابد أن ينمو ، أما إذا لم ينمو فقد يؤدي ذلك إلى ظهور أثار سلبية [٤].

٢- إنموذج كالسكي : Kalecki Model

يهدف هذا الانموذج إلى دراسة العلاقة بين تراكم راس المال ومعدل نمو الدخل القومي في اقتصاد مخطط حيث يأخذ بأسلوب التخطيط من اجل تحقيق عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي ، إذ يعرف كالسكي الدخل القومي على انه [٥](قيمة البضائع المنتجة خلال سنة بعد طرح المواد الأولية والنصف مصنعة المستخدمة في إنتاجه) أي أن مفهوم كالسكي للدخل القومي يقتصر على البضائع (السلع) المنتجـــة ولا يشمل الخدمات لذلك فقد صيغت معادلات الأنموذج في ضوء تحديد المعايير الضرورية لتحديد العلاقة بين زيادة الدخل القومي من جهة والاستثمارات الرأسمالية ومستوى الدخل من جهة ثانية ، وقد صيغت معادلات الانموذج وفق آلاتي :-

---

١. والاس بيترسون ، النمو الاقتصادي ، الجزء الثاني ، مؤسسة فرانكلين للطباعة ، ترجمة صلاح دبـاغ ، ١٩٨٦ ص ٣٦٠.
٢. مايروبولدين ، التنمية الاقتصادية ، ح١ ، تعريب يوسف عبد الله الصائغ ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص٢٠٤.
٣. راوية عبد الرحيم ن معدلات النمو الإجمالي والقطاعية في العراق ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٤٣.
4. Domar, E,D. " Essays in the Theory of Economic Growth " New York , Oxford university press , 1957 , p.8
٥. جمال داود سلمان ، العوامل المحددة لمعدل نمو الدخل القومي في اقتصاد اشتراكي ، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ، عدد ١ ، بغداد : ١٩٧٧ ، ص٢٤٥ .
٦. طالب حسن نجم ، الاستثمار وأهمية استخدام النماذج القياسية في تحليل العلاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد ١ ، ١٩٩٠ ، ص١٤٢ .

$$\Delta Y = \frac{1}{m} \ I \ \text{.....①}$$

حيث الدخل القومي : y

الاستثمار : I

معامل راس المال / الدخل : m

حيث يعتقد كالسكي انه بالامكان زيادة الدخل القومي ليس بزيادة الاستثمار فحسب وإنما بإدخال التحسينات المستمرة إلى الجهاز الإنتاجي القائم كتنظيم العمل ، الاقتصاد في استهلاك المواد الأولية ، تقليل الهدر والضياع ..... الخ .

وبالتالي يمكن زيادة الدخل القومي في ضوء ذلك بمقدار (uy) حيث تمثل (u) العامل الذي اعتمده كالسكي للتعبير عن اثر التحسينات على زيادة الدخل القومي ، كما بين كالسكي في إنموذجه اندثار راس المال الإنتاجي وأثاره على نقص الطاقة الإنتاجية وبالتالي انخفاض الدخل القومي بمقدار $\propto Y$ خلال مدة زمنية محددة (سنة عادة) وعليه فأن إنموذج كالسكي يصاغ كآلاتي :-

$$\Delta Y = \frac{1}{m} I - \propto Y + \upsilon Y \ \text{.....} \ ②$$

ولأجل تحديد معدل الزيادة في الدخل القومي يمكن أعادة كتابة النموذج كآلاتي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1}{m} \times \frac{I}{Y} - \propto + \upsilon \text{.....③}$$

ويعتقد كالسكي في إنموذجه هذا بإمكانية تسريع معدل نمو الدخل القومي من خلال زيادة الاستثمارات اللازمة لنمو الدخل القومي وهذا ما تعكسه معاملات الأنموذج (u ,Coefficients of Model) حيث أن التغييرات التي تحصل على هيكل الاستثمار والتقدم التكنولوجي تتوقف على (m) .

وحسب هذا الأنموذج فان معدل نمو الدخل يتغير بتغير العلاقة بين الدخل والتكوين الرأسمالي ، فقد لايؤدي معدل عال للادخار إلى زيادة نسبة الدخل المستثمر بصورة مناسبة إذا لم تكن هناك صناعة تساعد على رفع معدل الاستثمار .

المبحث الثالث : المقاييس والمؤشرات الكمية للنمو الاقتصادي

المطلب الأول : مقاييس النمو الاقتصادي : -

تبين لنا من خلال التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي انه يتضمن تغيرات كمية يمكن اخضاعها للقياس ، فضلاً عن تغيرات نوعية ، لذا لايمكن اخضاع جميع جوانبها للقياس الكمي ، اذ يصبح من الصعوبة التعبير عن كل ابعادها برقم واحد ، فلا بد اذن من التعرف على الوسائل الرياضية المعبرة عن النمو (مقياس النمو) ، ذلك لما يوفره علم الرياضيات امام الباحث من دوال رياضية تساعد الباحث على حساب الظاهرة فالنمو الاقتصادي قد يحصل بمعدل ثابت بين مدة واخرى وهو ما يسمى بالنمو الخطي وقد يحصل النمو بمعدل متزايد والظاهرة النامية تكون دالة متزايدة للزمن ، وبالعكس يحصل النمو بمعدل متناقص فتكون الظاهرة النامية دالة متناقصة للزمن .

وبوجه عام يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي ، او معدل نمو اي متغير من خلال القانون الاتي [1] :-

$$Pt = Po\ (1+ r)\ t$$

حيث أن :

Pt : الظاهرة في سنة الهدف.

Po : الظاهرة في سنة الاساس.

r : معدل النمو السنوي .

t : المدة الزمنية بين سنة الهدف وسنة الاساس .

أما إذا كان معدل النمو r مجهولا فيمكن ان يصاغ القانون كالاتي :

$$r = (Pt /Po)\ 1/ t\ - 1\ .\ 100$$

ان معدل النمو المقاس وفق القانون السابق يمكن ان يتخذ احد الانماط الاتية :-

١- نمط نمو ثابت :

هذا النمو يعكس لنا نمو الظاهرة بصورة منتظمة وبمعدل ثابت خلال الزمن ويسمى بنمط النمو الخطي ويمكن ان يعبر عنه بخط مستقيم . كما موضح بالشكل الأتي [2] :-

---

١. راوية عبد الرحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .

٢. وفاء جعفر المهداوي ، أنماط النمو الاقتصادي مجموعة الأقطار العربية النفطية ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٦٨- ١٧٠ .

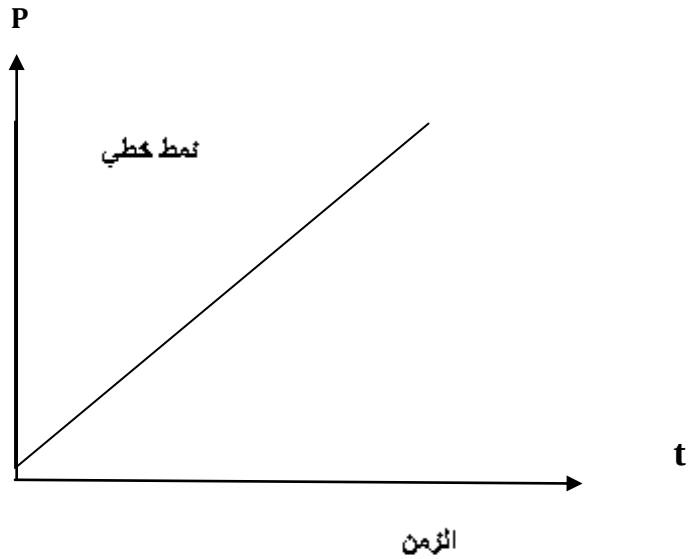

شكل رقم (٥)
نمط خطي (ثابت)

٢- نمط نمو متزايد :

ويعكس لنا نمو الظاهرة بمعدلات متزايدة ومتسارعة عبر الزمن ، ويعبر عن هذا النمط بالشكل البياني آلاتي [١] :

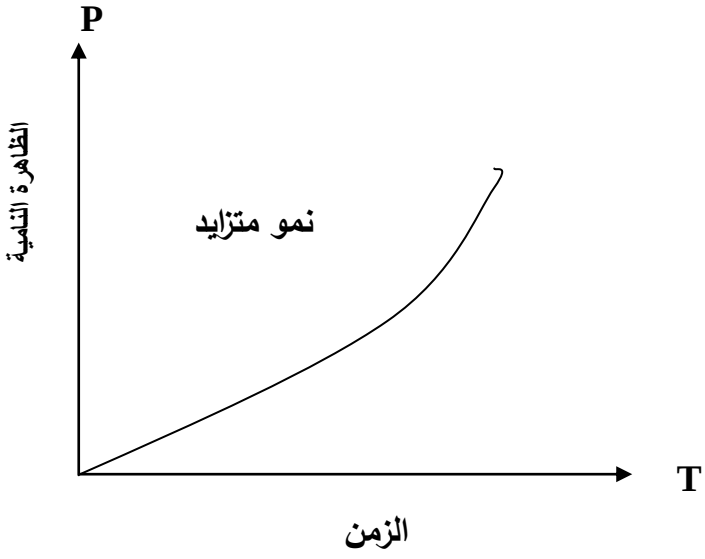

شكل رقم (٦)
نمط خطي (متزايد)

١. وفاء جعفر المهداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٩ .

٣- نمط نمو متناقص :

هذا النمط يعكس لنا نمو الظاهرة بمعدلات متناقصة عبر الزمن ، ويمكن التعبير عن هذا النمط بيانياً كالآتي [١] :

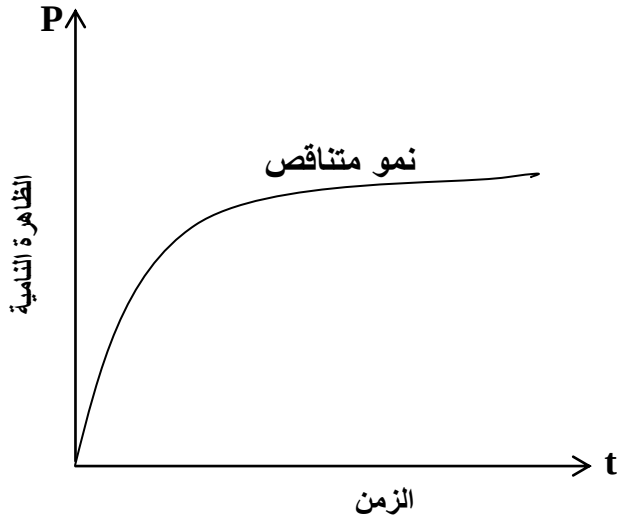

شكل رقم (٧)
نمط خطي (متناقص)

وفي الحقيقة يمكننا التعبيرعن أنماط النمو هذه وما تتضمنه في جوهرها من تغييرات في نسب العناصر المكونة للبنية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها من خلال عدد من الدوال الرياضية التي تصلح للتعبير عن ظاهرة النمو الاقتصادي ، ومن ابسط هذه الدوال هي الدالة الخطية Linear Function الدالة الاسية Exponential Function والدالة اللوجستك Function Logistics علما بان اختيار احدى أنواع الدوال الرياضية لتمثيل النمو يعتمد على النظرية الاقتصادية ومميزات الظاهرة قيد البحث وخصائصها .

وسنحاول الآن وبشـيء من الإيجاز إن نوضح كل من انـواع هذه الدوال مع تمثيلها بيانيا .

١- الدالة الخطية [٢] : Linear Function

وهي الدالة التي تتغير بمعدل ثابت مقابل متغيرها المستقل (t) ويكون رسمها البياني خطا مستقيما ومعادلتها تتخذ الصيغة التالية :

$$Y = a + bt \quad \ldots\ldots 1$$

---

١. وفاء جعفر المهداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٠ .
٢. عبد العزيز القطيفي ، النمو الاقتصادي ، المكتبة الوطنية ، بغداد : ١٩٩٩ ص ٧ .

وعندما يمر الخط المستقيم لهذه الدالة بنقطة الاصل تكون معادلتها :

$$Y = bt \ldots\ldots 2$$

ان الحرف (b) في المعادلة (١) يمثل نقطة تقاطع المستقيم مع المحور العمودي التي عندها تقرا قيمة الظاهرة النامية (Y) في بداية الملاحظة اي عندما تكون قيمتها ابتداء في الزمن t = صفر .

أما الحرف a من المعادلتين ١ و٢ فهو يمثل ميل الخط المستقيم ، وهو مقدار تزايد الدالة (Y) في كل وحدة زمنية ، والحرف t يمثل الزمن الذي خلاله تنمو الظاهرة (Y) بصورة منتظمة وبمعدل ثابت ، وهو ما يسمى بالنمو الخطي على النحو الذي بيناه في الشكل رقم (٥) .

٢- الدالة الاسية : Exponential Function

وهــي الدالة التي تتسم بوجود قيمة أسية فيها وهذه القيمة مؤشر للقوة التي تكون مرفوعة للمتغير X مثل X^2 وX^3 والأسس قد تكون ثابتة وقد تكون متغيرة ، وبذلك يمكن القول إن الدالة التي يظهر فيها متغير مستقل واحد يكون مرفوعا الى اس تسمى دالة اسية ، ممكن ان يكون ثابتا وممكن ان يكون متغيراً ويمكن تمثيل الدالة الاسية بالشكل الآتي [١] :

$$Y = x^b$$

حيث إن :
Y متغير تابع
X متغير مستقل
b أس للحد الثابت X

وقد تدل X على الزمن فتتخذ الدالة الشكل الاتي : $Yt = b^t$

وقد تتخذ الدالة اللوغارتم الطبيعي فيكون اساسها كالاتي : $Y = e^x$

e = اساس اللوغارتم الطبيعي

ومن سمات الدالة الاسية انها دالة متزايدة ، ومستمرة لذا فعند قياس معدل النمو الاقتصادي وفق هذه الدالة سوف نرى بان معدل النمو سيكون اعلى بكثير من انواع الدوال الاخرى ، لذا غالبا ما يسمى النمو المقاس وفق هذه الدالة بالنمو المتسارع ولاسيما اذا كانت b>١ ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني الاتي:

---

١. وفاء جعفر المهداوي ، مصدر سابق ، ص١٧٢– ص١٧٤ .

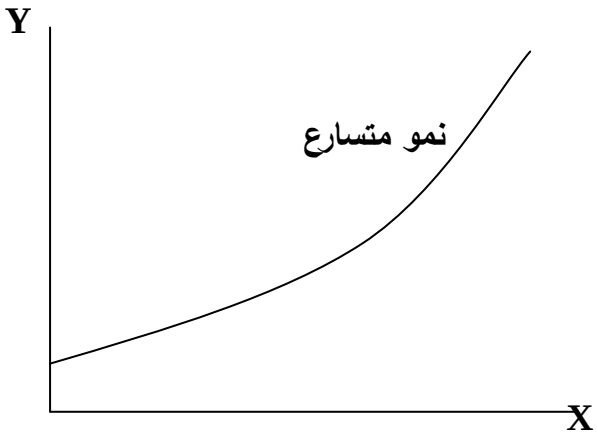

شكل رقم (٨)

النمو المتسارع

لقد شاع استخدام هذه الدالة من قبل الكثير من الاقتصاديين لقياس معدل النمو السكاني ، راس المال الحقيقي ، السلوك الانفاقي ، ولعل امكانية تحويل هذه الدالة الى دالة لوغارتمية هو الذي ساهم في شيوع استخدامها لتمثيل نمو الظواهر وتغيرها عبر الزمن ولقد اعتمد جنري كوزنتس بوجه خاص على الدوال اللوغارتمية لتمثيل التغيرات الحاصلة وقياسها في نسب وعلاقات العناصر المكونه للبنية الاقتصادية والاجتماعية لاستخلاص انماط النمو الاقتصادي لمجموعات مختارة من الدوال ، وتتخذ الدالة اللوغارتمية الصيغة الاتية[١] : Log . Y=X Log b

٣ ـ دالة اللوجستك : Logistics Function

استخدم معظم الاقتصاديين الدوال الخطية والاسية واللوغارتمية للتعبيرعن نمو ظاهرتهم ولكن لوحظ أن افضل دالة للتعبيرعن اتجاهات النمو ولمدة زمنية طويلة هي دالة اللوجستك ومن خصائص هذه الدالة انها تفترض إن النمو في البداية يتسم بالتزايد السريع ثم تبدا بالتناقص التدريجي حتى يصل الى نقطة تسمى بنقطة التشبع Saturation Point وعند هذه النقطة يقف النمو ثم يبدا بالهبوط . والتعبير الرياضي لهذه الدالة هو [٢] .

$$Y = \frac{K}{1 + e^{b-at}}$$

١. وفاء جعفر المهداوي ، مصدر سابق ، ص١٧٣ .

٢. وفاء جعفر المهداوي ، مصدر سابق ، ص١٧٠– ص١٧٦ .

حيث إن:
Y = الظاهرة النامية
K = الحد الاعلى للنمو خلال المدة الزمنية
e = اساس اللوغارتم الطبيعي
a,b = ثابت
t = الزمن.
أما الشكل البياني لها فيكون كآلاتي[1] :

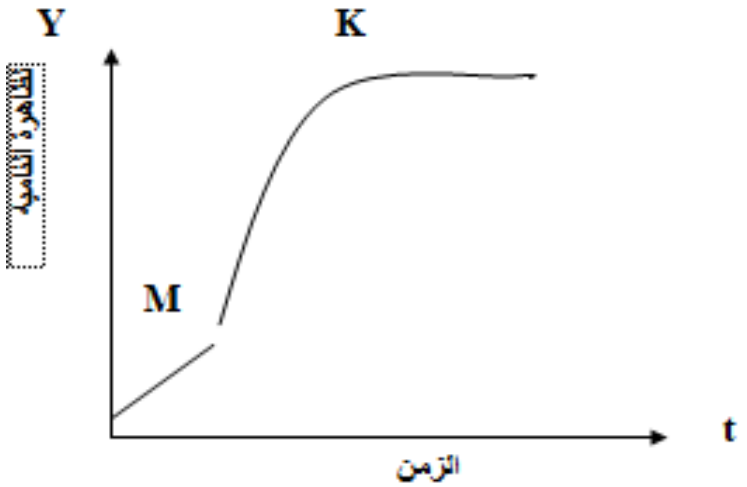

شكل رقم (٩)
دالة اللوجستيك

يظهر من الشكل اعلاه ان النقطة K هي نقطة التشبع حيث تبدا الظاهرة النامية بالهبوط ، لقد استخدمت هذه الدالة من قبل العديد من الاقتصاديين ومنهم كوزنتسن وجينري في دراستهم البنيوية لتمثيل التحول الحاصل في البنية الاقتصادية من بنية متخلفة الى بنية متطورة .

المطلب الثاني : مؤشرات النمو الاقتصادي :ـ

هناك مؤشرات كمية يمكن عن طريقها تحديد ظاهرة النمو ومن ابرز هذه المؤشرات هي :ـ

١. الدخل القومي ومعدل نموه :

عند قياس الدخل القومي عبر الزمن يميز بين مستوى الدخل القومي الحقيقي من جهة وبين معدل نموه من جهة أخرى . ولكل من هذين المقياسين مدلوله الخاص الذي يحدد مجال استخدامه فمستوى الدخل القومي الحقيقي يعبر عن قيمة مطلقة تمثل ما للدولة من قدرة اقتصادية معينة تشكل وزنا في دعم قوتها العسكرية او قدرتها التفاوضية في علاقاتها الدولية المختلفة ،

---

١. وفاء جعفر المهداوي ، مصدر سابق ، ص١٧٦ .

اما معدل نمو الدخل القومي فهو يعبر عن كفاءة النظام الاقتصادي من حيث قدرته في البلوغ بالدخل القومي مستوى معينا ، وتتقلص المدة الزمنية لبلوغ هذا المستوى كلما ارتفع المعدل السنوي للنمو ، فاذا كان معدل النمو السنوي (١%) فان الدخل القومي لكي يبلغ الضعف يحتاج الى حوالي ٧٠ سنة أما إذا كان معدل النمو (٣%) فان الدخل القومي يحتاج ٢٤ سنة كي يبلغ الضعف [١] .

لقد حظي معيار الدخل القومي كمؤشر للتطور الاقتصادي باهمية كبيرة من قبل العديد من الاقتصاديين ولاسيما أولئك الذين يتخذون من تعريف عملية النمو الاقتصادي دليلا للقياس ، فالنمو الاقتصادي يعرف أحيانا بأنه (عملية يرتفع خلالها الدخل القومي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة هي سنة في الغالب) .

٢- متوسط دخل الفرد :

نظرا الى أن مفهوم النمو الاقتصادي معقد ويشتمل على وجوه عدة يصبح من الصعب جدا ابتكار مؤشر مثالي يفوز لوحده بالتعبيرعن جوهر وحقيقة هذا المفهوم ويمكن استعماله كمقياس لحالة التطور الاقتصادي في اي بلد ، ولهذا السبب يقول ميردال [٢] Myrdal (اذا نحن توجهنا الى مؤشر يسهل قياسه بدلا من مؤشر مثالي فان موقفنا سوف يفهم ان معدل نمو حصة الفرد من الدخل القومي هو اختيار جيد) وبرر اختياره هذا بسبب ان الدخل الفردي يؤثر ويقرر مستوى المعيشة للسكان ، ونظرا لاعتماد حالات النظام الاجتماعي بعضها على البعض الاخر وتداخل التاثيرات فيما بينها فان تحسن مستوى المعيشة سيؤثر حتما على الانتاج وظروفه ونظرة السكان الى العمل ونشوء المؤسسات وهذا سيؤدي الى تحسن مستوى الانتاجية وبالتالي زيادة الدخل القومي مما سيؤثر على المستوى المعاشي لعموم السكان .

ومن البديهي ان متوسط دخل الفرد يتحصل عليه من قسمة الدخل القومي على عدد السكان ، ولكن مهما بلغت تبريرات ميردال من الاقناع باختيار هذا المؤشر كدليل للتطور فانه يبقى قاصرا في البلدان النامية لاسيما التي لاتترجم حكوماتها زيادات الدخل القومي الحقيقي إلى سياسات فاعلة في سبل رفع المستوى المعاشي للسكان ، كذلك ان هذا المؤشر استخدم كمعيار رئيس للتمييز بين البلدان المتقدمة والنامية في ستينات القرن العشرين لكنه لم يكن كافيا لوحده ليميز بين بلدان متقدمة واخرى نامية ، ففي عام ١٩٦٤ كانت حصة الفرد الفنزولي من الدخل القومي(٧٧٢) دولار

---

١. عبد العزيز القيطفي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨ .

2. [1]- Myrdal , G., Asian Drama , An Inquiry in to The Poverty of Nations , New York , P.186 .

بينما حصة الفرد الإيطالي (٧١٤) دولار من الدخل القومي وعلى الرغم من ذلك صنفت ايطاليا كبلد متطور وفنزويلا كبلد نامي واشتد التضارب حول هذا المعيار على اثر انفجار اسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ حيث زادت حصة الفرد في بلدان الخليج النفطية من الدخل القومي وفاقت البلدان المتقدمة مثل أمريكا ، فقد بلغت حصة الفرد من الدخل القومي في الامارات العربية (١٤٠٦٠) دولار بينما كانت حصة الفرد الأمريكي من الدخل القومي (٧٢٠٠) دولار لعام ١٩٧٥ . ويرى البنك الدولي للتنمية والاعمار ان زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي ليس مؤشر جيد للاوجه الاخرى من التطور ، حيث إن هذا المؤشر يخفي الكثير من التغيرات الحقيقية لاجزاء كبيرة من السكان ولاسيما الطبقة الفقيرة ، لذلك فان هناك مؤشرات اخرى تدل على التطور ، وسوف نأتي على ذكر بعضها ، ونلاحظ على المؤشرين اللذين ذكرناهما للتعبير عن النمو الاقتصادي وهما (الدخل القومي ، ومتوسط دخل الفرد) أنهما يعتمدان على الدخل القومي سواء تم التعبير عن الدخل القومي بالقيمة الكلية او عبرعنه بالمتوسط لدخل الفرد ، لذلك فهنالك بعض الملاحظات عليهما وهي :

١- إن أرقام الدخل عبارة عن إحصاءات وكل احصاء يحتوي على درجات متفاوتة من الخطا وقد تنتج هذه الاخطاء نتيجة لعمليات احصائية مختلفة مثل الترجيح بالارقام القياسية ، واستخدام ارقام قياسية مختلفة.

٢- إن ظاهرة النمو الاقتصادي تتضمن تغيرات نوعية فضلاً عن التغيرات الكمية فأرقام الدخل القومي لا تعكس التغيرات النوعية مثل المستوى التعليمي والثقافي للسكان .

٣- لاتعكس ارقام الدخل القومي كيفية توزيع هذا الدخل ، لذلك لايعد مؤشرا سليما للرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع ، حيث يعظم التفاوت في توزيع الدخول بين السكان او بين المناطق الجغرافية ونتيجة للملاحظات الواردة على الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد فقد نادى البعض بضرورة اضافة مؤشرات أخرى تدل على التطور ومن هذه المؤشرات :

١- دليل النوعية المادية للحياة : Guide to material quality of life

أن حصة الفرد من الدخل القومي وهي المعيار الاكثـر شيوعـا كمقياس للتطورلايمكن استعمالها كمقياس لمدى الاستجابة لحاجات الانسان الاساسية ، ذلك ان ارتفاع هذه الحصة لايتبعها بالضرورة تحسن في معدل العمر المتوقع او انخفاض الوفيات او انتشار معرفة القراءة والكتابة ، اذا كانت السياسة لاتعطي قدرا مهما لحاجات الإنسان الأساسيـة فقد تكون حصة الفرد من الدخل القومي عالية ولكن اين يذهب دخل البلاد ، فقد يخصص للانفاق العسكري او قد يصرف في شؤون مظهرية كالقصور والنصب والجداريات ، فضلاً عن غياب العدالة في توزيع الدخل القومي ، حيث هناك طبقة صغيرة ثريـة جدا ومترفة وبالمقابل هناك طبقة كبيرة وواسعة من المجتمع موغلة في الفقر لاحول لها بتدبير حتى ابسط الحاجات الانسانية .

ان ما ورد في اعلاه دفع الاقتصاديين الى ابتكار دليل النوعية المادية للحياة كمؤشرعلى التطور ويستند هذا الدليل إلى ثلاثة متغيرات هي [1] :

أ- طول العمر مقاسا بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة .

ب- التحصيل العلمي مقاسا بمزيج من معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسب التعليم الابتدائي والثانوي والعالي .

ج- مستوى المعيشة مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الدولار) .

ولبناء هذا الدليل حددت قيمتان قصــوى ودنيا وهما ثابتتان ولكل متغير من هذه المتغيرات الثلاث وكالآتي :

- العمر المتوقع عند الولادة ٢٥-٨٥ عاما .
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (١٥ سنة فاكثر) صفر% و ١٠٠% .
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار) وحسب تعادل القوة الشرائية مع العملة المحلية ١٠٠ دولار – ٤٠,٠٠٠ الف دولار .

وهنا يمكن حساب كل دليل على حدة وفق المعادلة الاتية :

$$\text{الدليل} = \frac{\text{القيمة المطلقة – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

فإذا كان العمر المتوقع عند الولادة في بلد ما هو ٦٥ عاما يكون دليل العمرالمتوقع هو كالآتي :

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{٦٥ - ٢٥}{٨٥ - ٢٥} = \frac{٤٠}{٦٠} = ٠,٦٦٧$$

وبعد الحصول على نتائج كل دليل على حده وفق هذه المعادلة تجمع النتائج الثلاث وتقسم على ثلاث ، فاذا كانت القيمة الناتجة عالية تدل على حركة عامة الى الاعلى في جميع نواحي الحياة في ذلك البلد ، وهي بدورها نتاج لعملية التطور الاقتصادي .

---

١. تقرير التنمية البشرية ، منشورة لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائي ، أمريكا ، ١٩٩٨ ، ص٢١٧- ص٢٦٩ .

٢- حصة الفرد من استهلاك الطاقة :

ترتبط حصة الفرد من استهلاك الطاقة بعلاقة ايجابية مع حالة التطـور الاقتصادي بمعنى إن الفرد تزداد حصته من استهلاك الطاقة مع تطور البلد الاقتصادي ، والعلاقة هذه متوقعة حيث ان الطاقة هي عنصر مهم من عناصر التكنلوجيا الحديثة كما هي المحرك الاساس لها ، فعملية التطور الاقتصادي تتضمن الانتقال تدريجيا من اقتصاد يعتمد على الزراعة الى اقتصاد يعتمد على الصناعة ، ولا يمكن خلق االقتصاد ذي قاعدة صناعية متطورة ما لم يصاحب ذلك توسع في تجهيز الطاقة واستهلاكها ، فالطاقة تتزايد كلما تطورت القاعدة الصناعية للبلد ومع تطور القاعدة الصناعية يتطلب ذلك تطور شبكات النقل والمواصلات كما ان عملية التطور الاقتصادي ينتج عنها زيادة الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على الطاقة لاغراض الطهي والانارة والتكييف وخدمات متنوعة اخرى .

وهناك العديد من المؤشرات الاخرى التي تدل على التطور الاقتصادي منها ، حصة الفرد من الأنفاق على التعليم ، حصة الفرد من تراكم راس المال الثابت ، مدى انتشار وسائل الاتصالات العامة ، الانتاجية وغيرها .

الفصل الثالث

معدلات النمو الإجمالية والقطاعية المتحققة في العراق

للمدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٥

تبين معدلات النمو للدخل والناتج القومي مدى التطور الحاصل في مجمل القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومي للعراق خلال مدة البحث وقد اعتمدت هذه الدراسة في احتساب معدلات النمو الإجمالية والقطاعية على ما توفر من بيانات صادرة عن دائرة الحسابات القومية التابعة للجهاز المركزي للإحصاء من وزارة التخطيط وجاء الاعتماد على بيانات الحسابات القومية بصورة مطلقة لأنها تقدم لنا صورة تقريبية عن مجمل النشاط الاقتصادي في القطر .

(فالحسابات القومية تعني الصورة الرقمية للنشاطات الاقتصادية والعلاقات التي تربط بعضها من خلال تدفق السلع والخدمات بين القطاعات وداخل القطاع الواحد)[١] أو هي (بيانات إحصائية تتعلق بمجموعة من الظواهر الاقتصادية الكلية التي من أهمها الناتج القومي ، الدخل القومي) . ولمعرفة أسباب التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي من مدة إلى أخرى ولغرض تسهيل عملية القيام بمقارنات بين معدلات النمو للدخل والناتج القومي كان لابد من استخدام الأسعار الثابتة من اجل استبعاد تأثير تقلبات الأسعار عن القيمة وعليه فقد استخدمت الأسعار الثابتة لسنة (٢٠٠٧) لقياس النمو للدخل والناتج الإجمالي والقطاعي .

وقد جرى تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول معدلات نمو الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منها أما المبحث الثاني فيتناول معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو قطاعاته أما المبحث الثالث فقد جاء ليقيس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

١- هناء عبد الحسين ، محاضرات في الحسابات القومية ألقيت على طلبة المرحلة الثانية ، قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٩٨

المبحث الأول

معدلات النمو الإجمالية للدخل القومي ومعدلات نمو نصيب الفرد في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ــ ٢٠١٥

المطلب الأول : معدلات النمو الإجمالية للدخل القومي العراقي للمدة ٢٠٠٤ ــ ٢٠١٥

على الرغم من أن الدخل القومي لا يمثل ألا تقديراً تقريبياً للقيمة الكلية من السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع في سنة معينة ، وعلى الرغم من كونه لا يعكس بالضرورة صورة حقيقية عن مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ، ولا عن الطريقة التي يتم فيها توزيع هذا الدخل ، ألا انه يعد أهم مؤشر للنمو الاقتصادي .

وتؤكد معدلات النمو المتأرجحة بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث على مدى الإهمال الذي أصاب الاقتصاد العراقي مما أدى إلى تخلفه مقارنة بالبلدان النفطية المجاورة .

ومن ملاحظة الجدول رقم (٢) نلاحظ أن الدخل القومي في العراق انخفض من (128,9) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (١٠٠,١) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧ حيث بلغ الانخفاض (٢٨,٨) مليار دينار ومتوسط انخفاض سنوي بلغ (٧,٢) مليار دينار للمدة المذكورة .

وهناك أسباب عدة لانخفاض الدخل القومي للمدة المذكورة ولعل في مقدمتها ضعف الجهاز الانتاجي وعدم كفايته مما يؤدي الى انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه ووجود عدد كبير من الثروات غير المستغلة وفي حالة استغلالها لاتستغل الاستغلال الامثل وتدمير الكثير من الطاقة الانتاجية في العراق والبنى الارتكازية نتيجة للحرب العراقية الامريكية مما أدى الى انخفاض معدلات النمو للدخل القومي .

في حين نلاحظ زيادة الدخل القومي من (١٣١,٠) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (١٤٥,٥) مليار دينار عام ٢٠١١ وبزيادة بلغت (١٤,٥) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٣,٦) مليار دينار للمدة نفسها .

وهناك أسباب عدة لزيادة الدخل القومي خلال المدة المذكورة أهمها نمو الاقتصاد العراقي وشهد انفتاحاً دبلوماسياً واقتصادياً اذ تعززت العلاقات مع الدول والدعوة لعقد اتفاقيات شراكة اقتصادية وزيادة حجم التبادل الاقتصادي وتوسيع منافذ التصدير عبر تركيا فتدفق النفط العراقي الى العالم مما ساعد على زيادة النفقات النقدية فأدى الى زيادة الدخل القومي .

أما خلال المدة ٢٠١٢ – ٢٠١٥ فقد انخفض الدخل القومي من (١٦٢,٢) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١٢٧,٧) مليار دينار عام ٢٠١٥ حيث بلغ الانخفاض (٣٤,٥) مليار دينار وبمتوسط انخفاض سنوي بلغ (٨,٦) مليار دينار للمدة المذكورة .

ويشير الجدول رقم (٢) الى التغيرات في الدخل القومي بالأسعار الثابتة لعام (٢٠٠٧) وتأرجح معدلات النمو ارتفاعاً وانخفاضاً .

جدول رقم (٢)

معدلات نمو الدخل القومي في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥

مليون دينار **٢٠٠٧ = ١٠٠**

السنوات	الدخل القومي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧	معدل النمو السنوي %
2004	128910208	43.8
2005	131860855.3	2.3
2006	111821385.9	-15.2
2007	100100816.6	-10.5
2008	131003774.6	30.9
2009	98631676.66	-24.7
2010	117069119.5	18.7
2011	145523898.8	24.3
2012	162185475.5	11.4
2013	170650776.8	5.2
2014	162819763	-4.6
2015	127650385.5	-21.6

- تم حساب الدخل القومي بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

شكل رقم (١٠) معدلات نمو الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

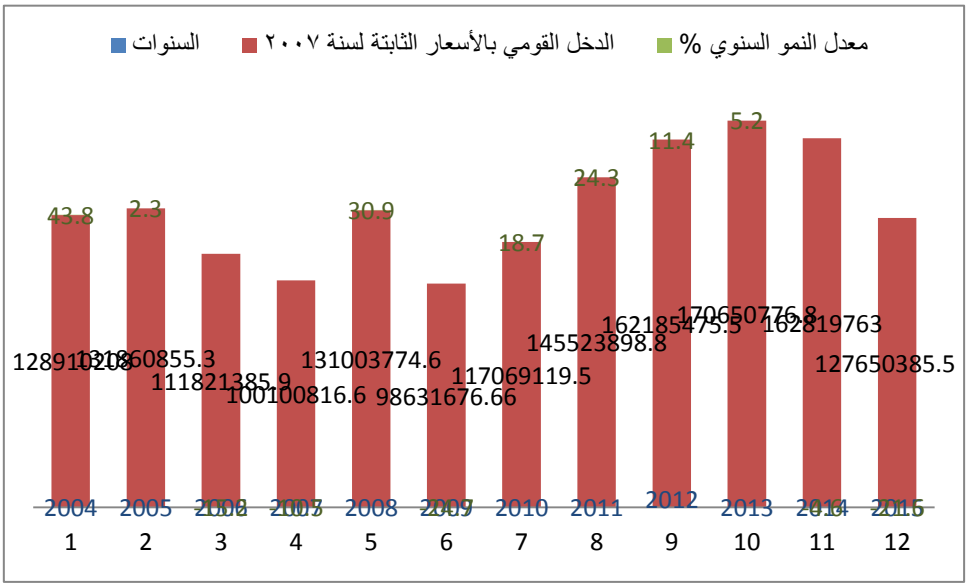

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢)

المطلب الثاني : معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل القومي العراقي للمدة ٢٠٠٤ ــ ٢٠١٥

ان الهدف الذي يسعى إليه أصحاب القرار من خلال السياسة الاقتصادية هو رفع المستوى المعاشي ومستوى الرفاهية الاقتصادية لجميع السكان داخل الاقتصاد القومي ، ويعد رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي احد المؤشرات الرئيسة لتطور الاقتصاد القومي .

ومن ملاحظة الجدول رقم (٣) فقد انخفض متوسط دخل الفرد من الدخل القومي من (٤.٧٤٩٨٩٦٠٦٤) دينار عام ٢٠٠٤ الى (٣.٣٧٢٤٣٢٥٦٦) دينار عام ٢٠٠٧ بانخفاض مقداره (١.٣٧٧٤٦٣٤٩٨) دينار وبمتوسط انخفاض قدره (٠.٣٤٤٣٦٥٨٧٥) دينار .

وازداد متوسط دخل الفرد من الدخل القومي من (٤.٢٨٤٢٧٧٥٨٧) دينار عام ٢٠٠٨ الى (٤.٣٦٥٠٠٦٧٣٣) دينار عام ٢٠١١ محققاً زيادة قدرها (٠.٠٨٠٧٢٩١٤٦) دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٠٢٠١٨٢٢٨٧) للمدة نفسها كما مبين في الجدول رقم (٣) .

وانخفض متوسط دخل الفرد من الدخل القومي من (٤.٧٤١٢٦٠٥٥١) دينار عام ٢٠١٢ الى (٣.٤٥٦٢٠٢٢٥٣) دينار عام ٢٠١٥ بانخفاض قدره (١.٢٨٥٠٥٨٢٩٨) دينار ومتوسط سنوي للانخفاض قدره (٠.٣٢١٢٦٤٥٧٥) دينار للمدة نفسها .

إن تقلبات معدلات النمو ارتفاعاً وانخفاضاً لمتوسط دخل الفرد ناتج عن التقلبات في حجم الدخل القومي أساسا .

جدول رقم (٣)

معدلات نمو متوسط دخل الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧

السنوات	متوسط دخل الفرد من الدخل القومي بالدينار	معدل النمو السنوي %	
		السكان	نصيب الفرد
2004	4.749896064	3.03	39.6
2005	4.715552917	3.03	-0.7
2006	3.88127991	3.03	-17.7
2007	3.372432566	3.03	-13.1
2008	4.284277587	3.02	27.0
2009	3.114900995	3.55	-27.3
2010	3.603238547	2.61	15.7
2011	4.365006733	2.61	21.1
2012	4.741260551	2.61	8.6
2013	4.862431201	2.60	2.6
2014	4.522199387	2.59	-7.0
2015	3.456202253	2.58	-23.6

- تم حساب معدلات النمو ومتوسط دخل الفرد من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية ودائرة الاحصاء السكاني .

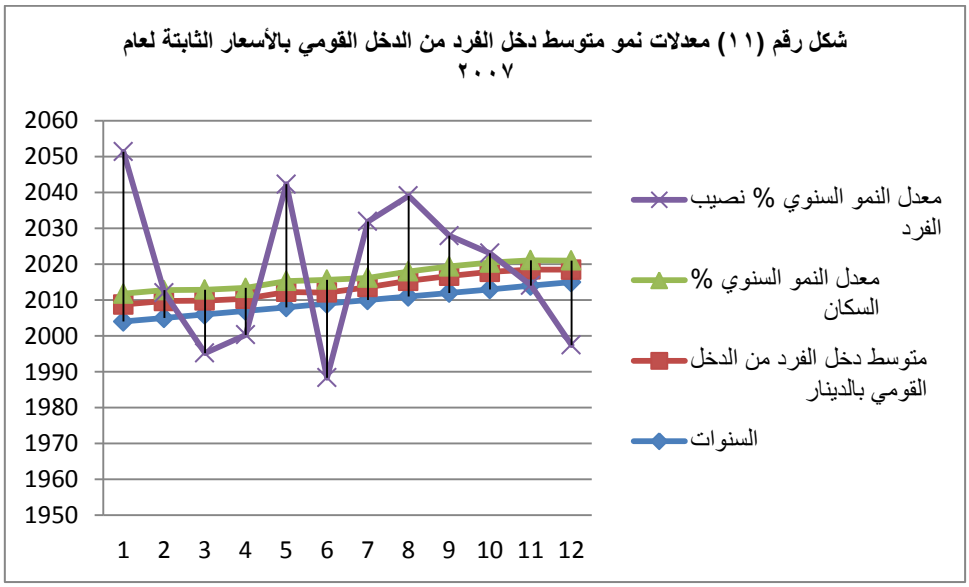

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٣)

المبحث الثاني

معدلات النمو الإجمالية والقطاعية

المطلب الأول :- معدلات النمو الإجمالية للناتج المحلي للمدة ٢٠٠٤ -٢٠١٥

إن الناتج المحلي الإجمالي هو احد أهم المؤشرات الاقتصادية وتستخدم في التحليل الاقتصادي وكلما تم معرفة الناتج على المستوى القطاعي بشكل دقيق كلما زادت أهمية هذا المؤشر ، إذ أن مثل هذه المؤشرات كالناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي تمثل فرصة مهمة لصانعي ومتخذي القرارات الاقتصادية بتوجيه وتحفيز الاقتصاد القومي نحو النمو والتطور وتشخيص الانحرافات بما يؤدي إلى تحسين الإنتاج لكافة القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال توفر هذه المؤشرات .

جدول رقم (٤)
معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥

مليار دينار **٢٠٠٧ = ١٠٠**

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧	معدل النمو السنوي %
2004	101.8	53.4
2005	103.6	1.7
2006	109.4	5.6
2007	111.5	1.9
2008	120.6	8.2
2009	124.7	3.4
2010	132.7	6.4
2011	142.7	7.5
2012	162.6	13.9
2013	175.0	7.6
2014	175.3	0.2
2015	183.2	4.5

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

شكل رقم (١٢) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥

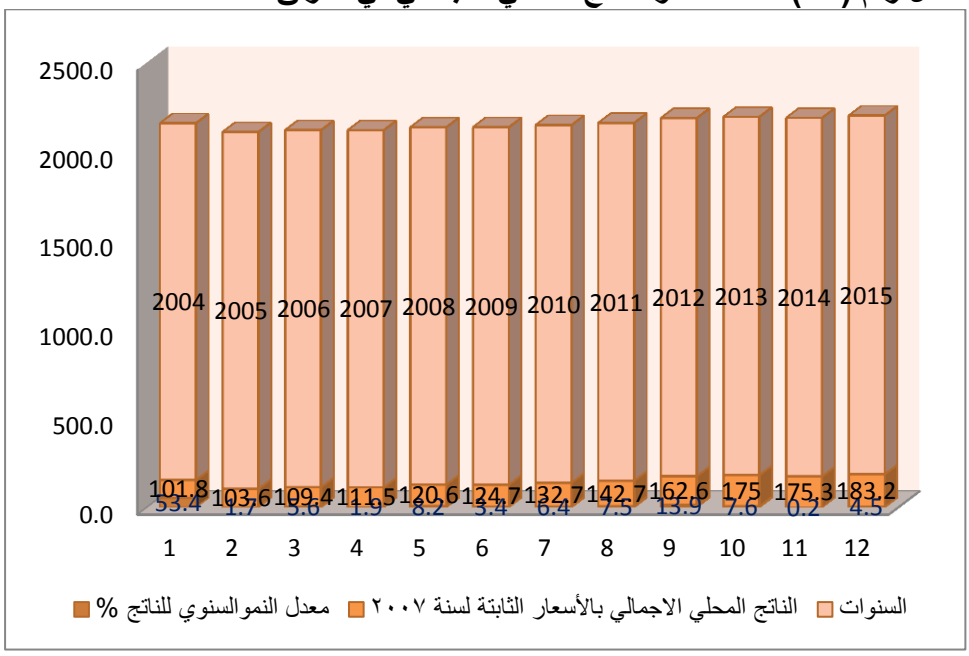

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٤)

ويبين الجدول رقم (٤) أن الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد من (١٠١,٨) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (١١١,٥) مليار دينار عام ٢٠٠٧ بنسبة زيادة كلية بلغت (٩,٦) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٢,٤) مليار دينار للمدة نفسها في حين حققت القطاعات الاقتصادية معدلات النمو التالية للمدة المذكرة أعلاه .

جدول رقم (٥)
معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

٢٠٠٧ = ١٠٠

القطاعات	معدلات النمو السنوية %				الأهمية النسبية %			
	معدل النمو عام 2004	معدل النمو عام 2005	معدل النمو عام 2006	معدل النمو عام 2007	الاهمية النسبية عام 2004	الاهمية النسبية عام 2005	الاهمية النسبية عام 2006	الاهمية النسبية عام 2007
القطاعات السلعية	40.0	0.2	5.5	3.3	65	64	64	65
القطاعات التوزيعية	71.7	2.3	-12.3	-6.7	19	19	16	14
القطاعات الخدمية	104.1	6.9	25.5	4.1	17	17	21	21

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

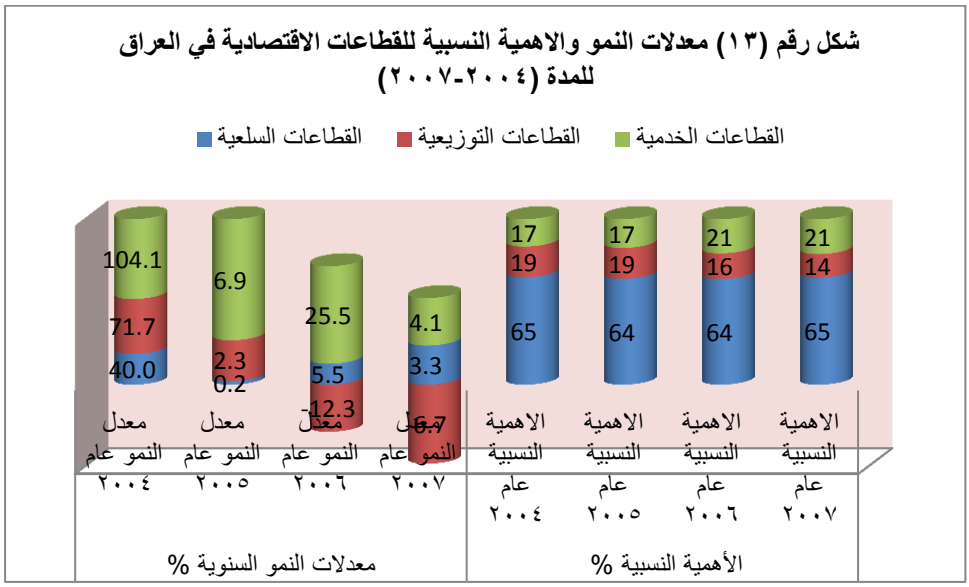

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٥)

أما خلال المدة من (٢٠٠٨- ٢٠١١) فحقق الناتج المحلي الاجمالي زيادة كبيرة عن المدة التي سبقت فقد ازداد حجم الناتج من (١٢٠,٦) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (١٤٢,٧) مليار دينار عام ٢٠١١ بزيادة كلية قدرها (٢٢,١) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٥,٥) مليار دينار للمدة نفسها بينما حققت القطاعات الاقتصادية معدلات النمو الآتية للمدة المذكورة أعلاه .

جدول رقم (٦)

معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)

٢٠٠٧ = ١٠٠

القطاعات	معدلات النمو السنوية %				الأهمية النسبية %			
	معدل النمو عام 2008	معدل النمو عام 2009	معدل النمو عام 2010	معدل النمو عام 2011	الاهمية النسبية عام 2008	الاهمية النسبية عام 2009	الاهمية النسبية عام 2010	الاهمية النسبية عام 2011
القطاعات السلعية	10.3	2.9	5.6	7.8	66	66	65	66
القطاعات التوزيعية	7.5	-0.9	12.8	8.1	14	14	14	14
القطاعات الخدمية	4.5	6.3	4.7	6.5	20	21	21	21

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

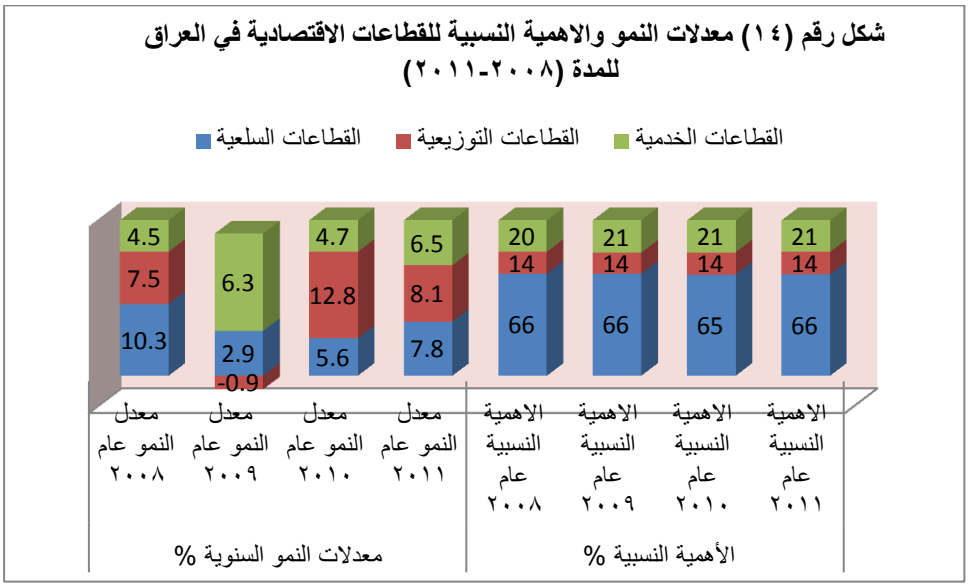

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٦)

أما خلال المدة مابين عام (٢٠١٢- ٢٠١٥) فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي زيادة كبيرة فقد ازداد الناتج من (١٦٢,٦) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١٨٣,٢) مليار دينار عام ٢٠١٥ محققاً زيادة قدرها (٢٠,٦) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٥,٢) مليار دينار للمدة نفسها أما القطاعات الاقتصادية فقد حققت معدلات النمو الآتية للمدة المذكورة اعلاه .

جدول رقم (٧)

معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٢- ٢٠١٥)

٢٠٠٧ = ١٠٠

القطاعات	معدلات النمو السنوية %				الأهمية النسبية %			
	معدل النمو عام 2012	معدل النمو عام 2013	معدل النمو عام 2014	معدل النمو عام 2015	الاهمية النسبية عام 2012	الاهمية النسبية عام 2013	الاهمية النسبية عام 2014	الاهمية النسبية عام 2015
القطاعات السلعية	14.1	6.8	2.1	5.0	66	65	66	67
القطاعات التوزيعية	32.8	11.9	-1.8	5.0	17	17	17	17
القطاعات الخدمية	-0.04	5.6	-5.3	2.9	18	18	17	16

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

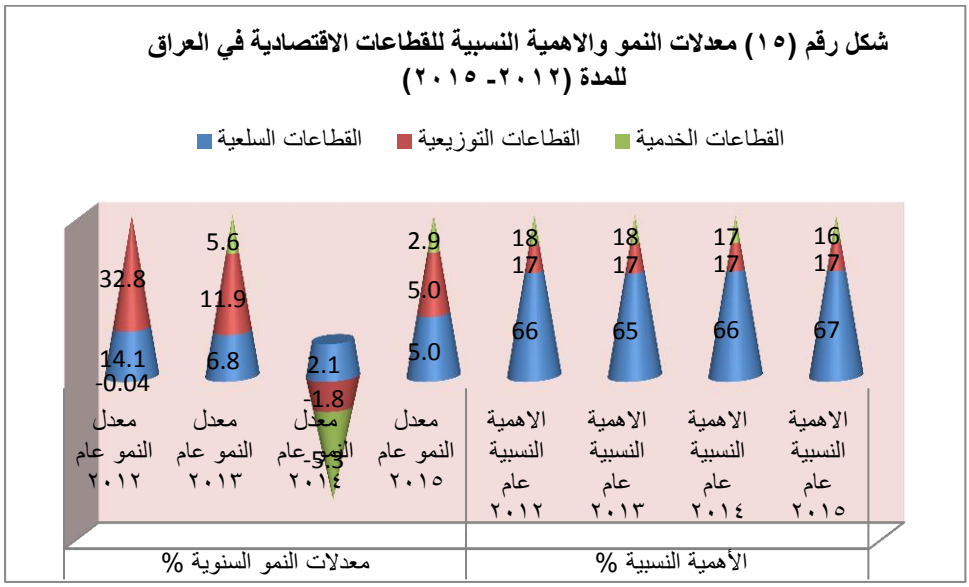

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٧)

المطلب الثاني / معدلات النمو القطاعية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٥)

يبين الجدول رقم (٢٠) معدلات النمو الإجمالية والقطاعية المتحققة للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥ ، وفيما يأتي ملخص لمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة :

١- القطاعات السلعية وتشمل :

أ- الزراعة والغابات والصيد .

ب- التعدين والمقالع ويشمل :

١- النفط الخام ٢- باقي التعدين والمقالع

جـ- الصناعة التحويلية .

د- الكهرباء والماء

هـ- البناء والتشييد

لقد استطاعت هذه القطاعات أن تحقق معدلات النمو العالية لبعض السنوات خلال مدة البحث وفي سنوات أخرى معدلات نمو منخفضة ، على الرغم أن نسبة الاستثمارات المالية فيها تكاد تكون ضئيلة من مجمل الأنفاق الحكومي ، حيث ساهمت الخبرة العراقية في معالجة الكثير من التوقفات والاختناقات التي حصلت في الأنشطة الاقتصادية مما مكنها من إدامة الحياة فيها .

جدول رقم (٨) معدلات النمو لمجموع الانشطة السلعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

مليار دينار ٢٠٠٧ = ١٠٠

السنوات	مجموع الانشطة السلعية بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧	معدل النمو السنوي %
2004	66.4	40.0
2005	66.5	0.2
2006	70.1	5.5
2007	72.5	3.3
2008	80.0	10.3
2009	82.3	2.9
2010	86.9	5.6
2011	93.7	7.8
2012	106.9	14.1
2013	114.2	6.8
2014	116.5	2.1
2015	122.4	5.0

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

شكل رقم (١٦) معدلات النمو لمجموع الانشطة السلعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

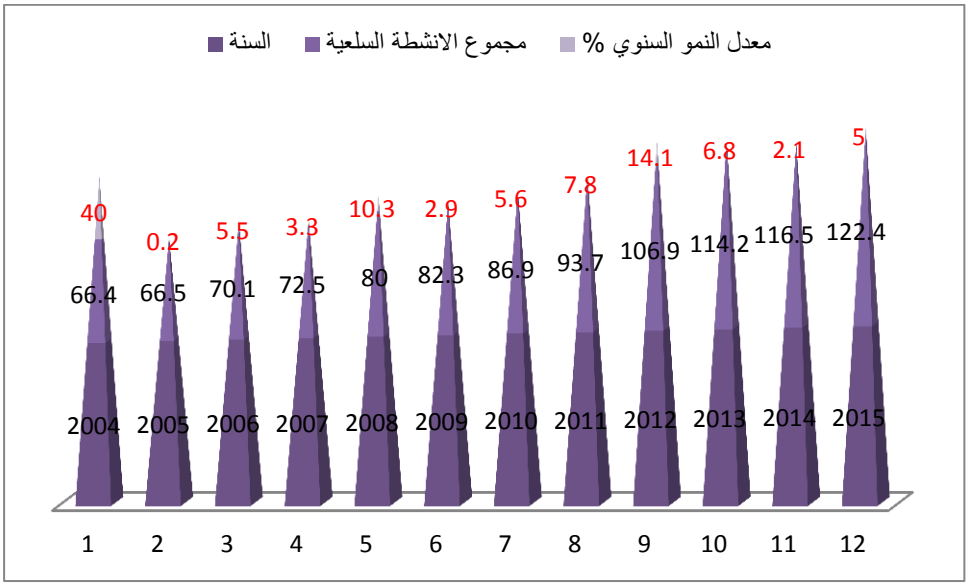

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٨)

ومن ملاحظة الجدول رقم (٨) فقد ازداد اجمالي ناتج القطاعات السلعية من (٦٦،4) مليار دينارعام ٢٠٠٤ الى (٧٢,٥) مليار دينارعام ٢٠٠٧ محققاً زيادة بلغت (٦,١) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (١,٥) مليار دينار وتبلغ نسبة مساهمة كل قطاع سلعي في ناتج القطاعات السلعية لهذه المدة كالآتي :

جدول رقم (٩) نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

١٠٠ = ٢٠٠٧

القطاعات	الاهمية النسبية لعام % 2004	الاهمية النسبية لعام % 2005	الاهمية النسبية لعام % 2006	الاهمية النسبية لعام % 2007
أ- الزراعة والغابات والصيد	8	11	11	8
ب- التعدين والمقالع	85	79	79	82
ج- الصناعة التحويلية	2	2	2	3
د- الكهرباء والماء	1	1	1	1
هـ- البناء والتشييد	3	7	7	7

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

شكل رقم (١٧) نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

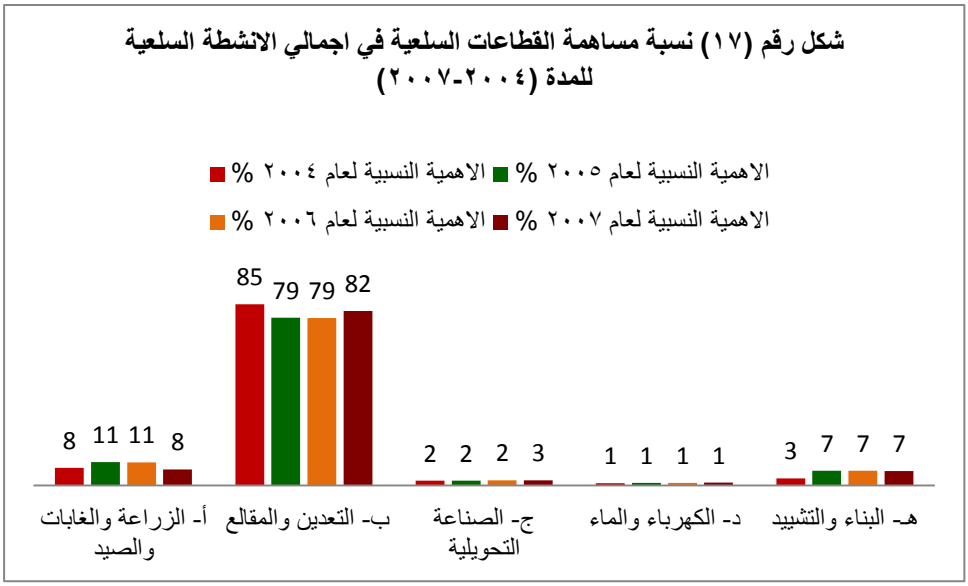

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٩)

وازداد الناتج الاجمالي للانشطة السلعية من (٨٠,٠) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (٩٣,٧) مليار دينار عام ٢٠١١ بزيادة بلغت (١٣,٧) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٣,٤) مليار دينار بينما كانت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي ناتج الانشطة السلعية كالآتي :

جدول رقم (١٠) نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)

١٠٠ = ٢٠٠٧

القطاعات	الاهمية النسبية لعام % 2008	الاهمية النسبية لعام % 2009	الاهمية النسبية لعام % 2010	الاهمية النسبية لعام % 2011
أ- الزراعة والغابات والصيد	6	6	6	7
ب- التعدين والمقالع	83	83	79	80
ج- الصناعة التحويلية	2	3	3	3
د- الكهرباء والماء	1	1	1	1
هـ- البناء والتشييد	7	7	10	9

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

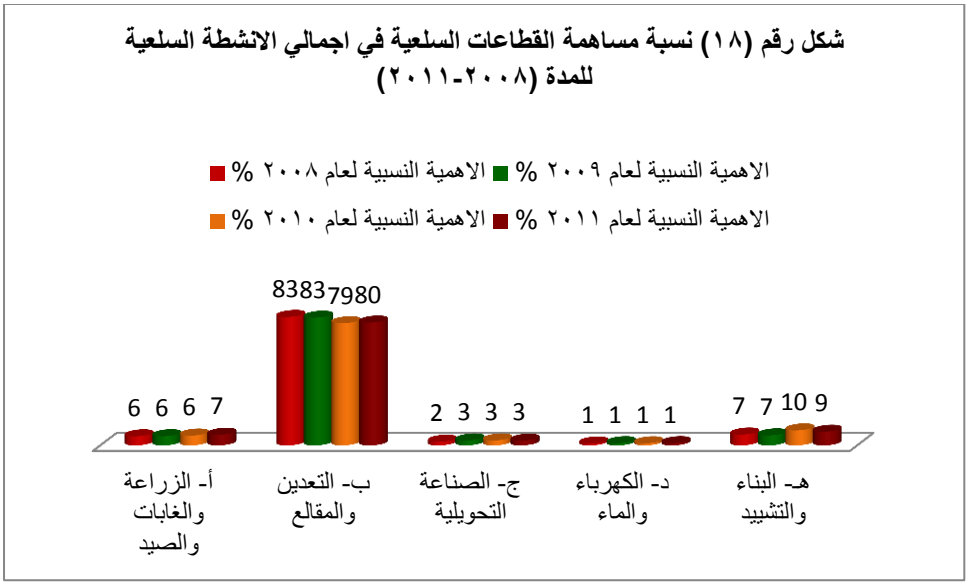

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٠)

وازداد الناتج الاجمالي للانشطة السلعية من (١٠٦,٩) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١٢٢,٤) مليار دينار عام ٢٠١٥ بزيادة مقدارها (١٥,٥) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٣,٩) مليار دينار للمدة نفسها في حين كانت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في مجمل ناتج الانشطة السلعية كالآتي :

جدول رقم (١١) نسبة مساهمة القطاعات السلعية في اجمالي الانشطة السلعية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

١٠٠= ٢٠٠٧

القطاعات	الاهمية النسبية لعام % 2012	الاهمية النسبية لعام % 2013	الاهمية النسبية لعام % 2014	الاهمية النسبية لعام % 2015
أ- الزراعة والغابات والصيد	6	7	6	3
ب- التعدين والمقالع	79	76	78	83
ج- الصناعة التحويلية	3	2	2	1
د- الكهرباء والماء	2	2	2	2
هـ- البناء والتشييد	11	13	12	11

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

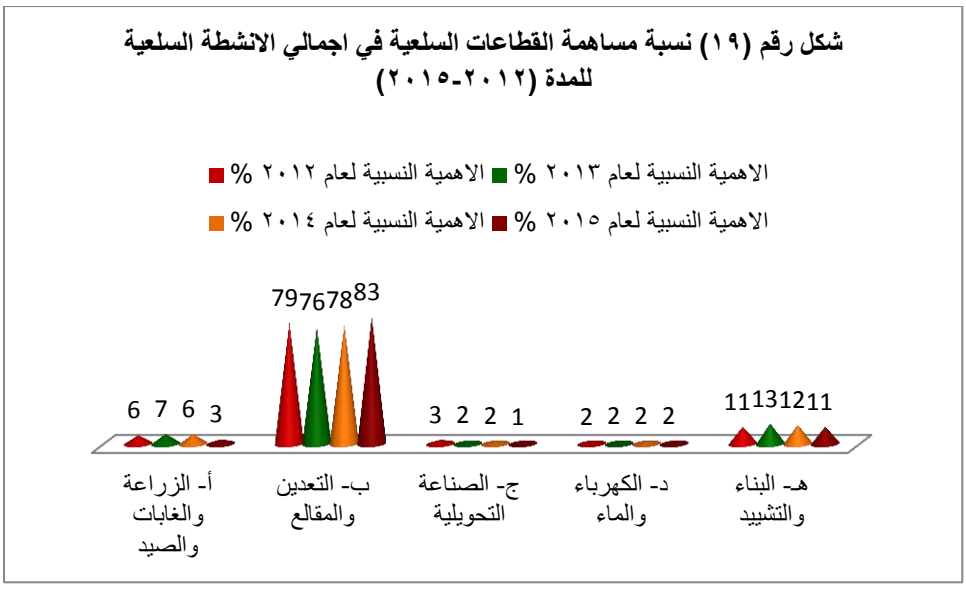

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١١)

ويلاحظ من خلال البيانات أن قطاع التعدين والمقالع بضمنها (النفط الخام ، وانواع اخرى من التعدين) قد احتل المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية على حساب بقية القطاعات السلعية الاخرى ، لأن هذا القطاع يمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي والذي يتم الاعتماد عليه في تمويل مصروفات الحكومة الاستثمارية والاستهلاكية وعمليات الاستيراد التي شهدت توسعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٤ حيث تتأثر قيمة الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير بقيمة ناتج هذا القطاع أكثر من غيره في القطاعات الاقتصادية الاخرى وفيما يأتي معدلات نمو كل قطاع ضمن الأنشطة السلعيـــة خلال مدة الدراسة وكالآتي :

أ- <u>نشاط قطاع الزراعة :</u>

انخفض ناتج هذا القطاع من (٥,٥) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (٥) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبانخفاض بلغ (٠.٥) مليار دينار ومتوسط سنوي للانخفاض بلغ (٠.١) مليار دينار للمدة نفسها .

ويعود الانخفاض الى عدة أسباب أهمها أن هذا القطاع الحيوي لايزال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات منها شحة المياه وارتفاع ملوحة الاراضي نتيجة تدهور شبكات الري والبزل عبر عقود من الزمن كذلك انتشار الامراض والاوبئة وعدم استخدام التقنيات الحديثة ... الخ .

وازداد ناتج هذا القطاع من (٤,٧) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (٦,٥) مليار دينار عام ٢٠١١ بزيادة بلغت (١.٨) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٤) مليار دينار للمدة نفسها .

وتعزى هذه الزيادة الى المساهمة الجادة من قبل الحكومة في اصلاح الواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ودعم الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة لتنمية وتطوير هذا القطاع بما يخدم الأمن الغذائي من خلال التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الستراتيجية من الحنطة والشعير والرز والتي تشكل نسبة مرتفعة من انتاج المحاصيل الحقلية في القطر اضافة الى دعم جهود وزارة الموارد المائية في عملها الساند للانتاج الزراعي .....الخ .

في حين انخفض ناتج هذا القطاع خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٥) حيث انخفض من (٦) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (٣,٧) مليار دينار عام ٢٠١٥ وبانخفاض بلغ (٢,٣) مليار دينار ومتوسط سنوي للانخفاض بلغ (٠.٦) مليار دينار للمدة نفسها .

ويعود الانخفاض الحاصل في نشاط هذا القطاع الى الانخفاض الكبير في انتاج المحاصيل الستراتيجية (الحنطة ، الشعير) والذي يعزى الى انخفاض المساحة المزروعة بهذين المحصولين وعدم شمول كل من المحافظات (نينوى ، الانبار ، صلاح الدين) الخاضعة لسيطرة داعش بعملية المسح الزراعي .

ب- <u>نشاط قطاع التعدين والمقالع :</u>

يمثل النفط للعالم الصناعي عصب الحياة ويمثل النفط للعراق المورد الرئيس للايرادات المالية والتي تساهم في تطوير الاقتصاد القومي حيث يمثل العراق المرتبة الخامسة عالمياً من حيث الانتاج ، ويملك ثاني أكبر احتياطي في العالم وفيما يأتي ايجاز بمعدلات النمو لهذا القطاع خلال مدة البحث .

فقد ازداد ناتج هذا القطاع من (٥٦,٤) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (٥٩,٣) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبزيادة بلغت (٢,٩) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٧) مليار دينار للمدة نفسها .

وازداد ناتج هذا القطاع من (٦٦,٧) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (٧٤,٦) مليار دينار عام ٢٠١١ بزيادة بلغت (٨) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٢) مليار دينار للمدة نفسها .

ونلاحظ أيضاً زيادة ناتج هذا القطاع خلال المدة من (٢٠١٢-٢٠١٥) حيث ازداد من (٨٤,٣) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١٠١,٣) مليار دينار عام ٢٠١٥ بزيادة قدرها (١٧) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٤,٢) مليار دينار للمدة نفسها .

وتعود الزيادة الحاصلة في هذا القطاع الى ارتفاع صادرات النفط الخام خاصة بعد عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً .

ج- <u>نشاط قطاع الصناعة التحويلية :</u>

للقطاع الصناعي أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي فهو القطاع الأساسي في بناء القاعدة الإنتاجية اللازمة لتطوير بنية الاقتصاد القومي وتحويله إلى اقتصاد متنوع بدلاً من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد في تصديره على مادة أولية كأن تكون زراعية أو استخراجية ، في حين توفر الصناعة الكثير من متطلبات نمو وتوسيع القطاعات الأخرى كالزراعة والنقل ... الخ وذلك من خلال الكثير من العلاقات المتداخلة بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى كما يساهم القطاع الصناعي بتوفير الكثير من الأموال عن طريق تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وزيادة إنتاجية العمل وراس المال وفيما يأتي أيجاز بمعدلات نمو هذا القطاع خلال مدة البحث .

فقد ازداد ناتج هذا القطاع من (١,٦) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (١,٨) مليار دينار عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها (٠.٢) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٠٥) مليار دينار للمدة نفسها .

وازداد الناتج من (١,٩) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (٢,٩) مليار دينار عام ٢٠١١ بمقدار زيادة بلغ (١) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٢٥) مليار دينار للمدة نفسها .

ويعزى ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة لبعض الصناعات التحويلية مثل (الصناعات الكهربائية ، الكيمياوية ، النسيجية ، الآثاث ، الصناعات المعدنية والهندسية وصناعة الاسمنت ... الخ .

وانخفض ناتج هذا القطاع من (٢,٩) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١,٥) مليار دينار عام ٢٠١٥ بمقدار انخفاض بلغ (١,٤) مليار دينار ومتوسط سنوي للانخفاض بلغ (٠.٣٥) مليار دينار للمدة نفسها .

ويعزى هذا الانخفاض الى قيام وزارة الصناعة بدمج وتقليص شركاتها لتصل الى (٣٢) شركة بعد أن كانت (٣٧) شركة وتوقف الانتاج ببعض المعامل والشركات مثل معامل سمنت الفلوجة ، حمام العليل ، وسمنت سنجار والشركة العامة لصناعة الاسمدة المنطقة الشمالية ، والشركة العامة للفوسفات بسبب الوضع الأمني وانقطاع التيار الكهربائي ولفترات طويلة مما انعكس في توقف عملية الانتاج انهيار البنى التحتية الى جانب تردي الوضع الأمني في المناطق المسيطر عليها من قبل عصابات داعش ، توقف أغلب عمليات الاستثمار في هذا القطاع بسبب العجز في موازنة الدولة واتخفاض الانفاق الاستثماري والغاء بعض المشاريع وتأجيلها لسنوات لاحقة .

د- <u>نشاط قطاع الكهرباء والماء :</u>

ازداد ناتج هذا القطاع من (٠.٧) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (٠.٩) مليار دينار عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها (٠.٢) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٠٥) مليار دينار للمدة نفسها .

وازداد الناتج من (١) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (١,٤) مليار دينار عام ٢٠١١ بزيادة بلغت (٠.٤) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.١) مليار دينار للمدة نفسها .

ونلاحظ أيضاً زيادة ناتج هذا القطاع للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥) حيث ازداد من (١,٦) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (٢,١) مليار دينار عام ٢٠١٥ بزيادة قدرها (٠.٥) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.١) مليار دينار للمدة نفسها .

وتعزى تلك الزيادة الى اضافة وحدات انتاج جديدة ضمن محطات التشغيل الرئيسية والتي ساهمت الى حد ما في رفع مستوى الانتاج .

هـ- <u>نشاط قطاع البناء والتشييد :</u>

ازداد ناتج هذا القطاع من (٢,٢) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (٤,٩) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبزيادة بلغت (٢,٧) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٧) مليار دينار للمدة نفسها .

وازداد الناتج من (٥,٦) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (٨,٣) مليار دينار عام ٢٠١١ وبزيادة قدرها (٢,٧) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٧) مليار دينار للمدة نفسها .

وكذلك ازداد ناتج هذا القطاع من (١٢,٠) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١٣,٨) مليار دينار عام ٢٠١٥ بزيادة قدرها (١,٨) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٤٥) مليار دينار للمدة نفسها .

نلاحظ استمرار زيادة ناتج هذا القطاع حيث شهد قطاع البناء والتشييد تحركاً واضحاً على أثر التحسن النسبي للوضع الأمني المتمثل في بناء دور السكن والدكاكين والتوسع في أبنية المستشفيات والمستوصفات ويؤمل التوسع في نشاط هذا القطاع مستقبلاً من خلال توفير البيئة المناسبة للتوسع في عمليات البناء والاعمار وجذب واستقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية .

٢- القطاعات التوزيعية وتشمل : -

أ- النقل والمواصلات والخزن .

ب- تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه .

جـ- البنوك والتأمين .

جدول رقم (١٢) معدلات النمو لمجموع الانشطة التوزيعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

مليار دينار **٢٠٠٧ = ١٠٠**

السنوات	مجموع الأنشطة التوزيعية بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧	معدل النمو السنوي %
2004	18.9	71.7
2005	19.4	2.3
2006	17.0	-12.3
2007	15.8	-6.7
2008	17.0	7.5
2009	16.9	-0.9
2010	19.0	12.8
2011	20.6	8.1
2012	27.4	32.8
2013	30.6	11.9
2014	30.0	-1.8
2015	31.6	5.0

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

شكل رقم (٢٠) معدلات النمو لمجموع الانشطة التوزيعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

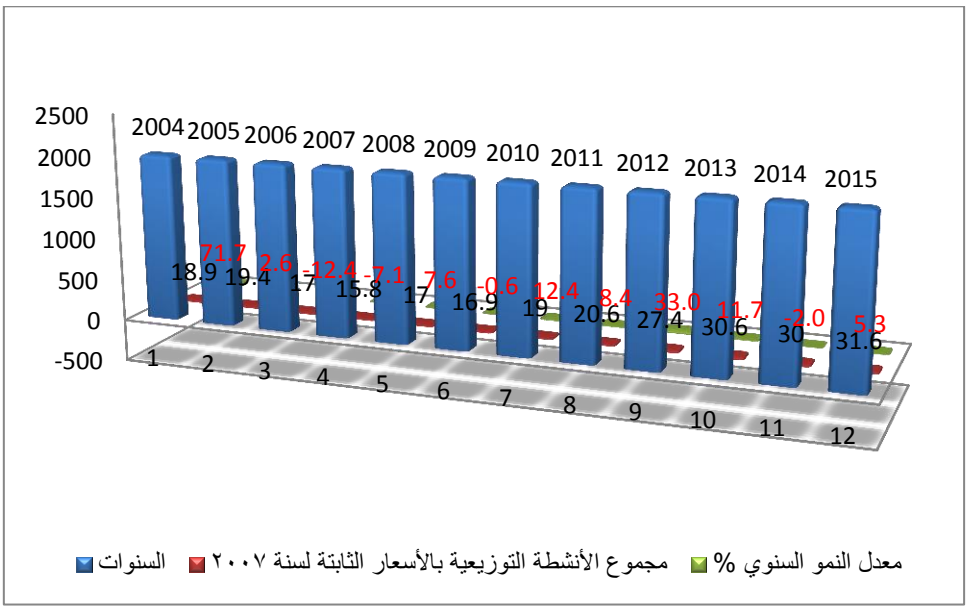

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٢)

ومن ملاحظة الجدول رقم (١٢) فقد انخفض اجمالي ناتج القطاعات التوزيعية من (١٨,٩) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (١٥,٨) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبانخفاض قدره (٣,١) مليار دينار ومتوسط سنوي للانخفاض بلغ (٠.٨) مليار دينار لهذه المدة بينما كانت نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية من اجمالي الناتج للأنشطة التوزيعية كالآتي :

جدول رقم (١٣) نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في اجمالي الانشطة التوزيعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

٢٠٠٧ = ١٠٠

القطاعات	الاهمية النسبية لعام % 2004	الاهمية النسبية لعام % 2005	الاهمية النسبية لعام % 2006	الاهمية النسبية لعام % 2007
أ- النقل والمواصلات والخزن	64	61	52	46
ب-تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	33	36	44	44
ج- البنوك والتأمين	2	3	4	10

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

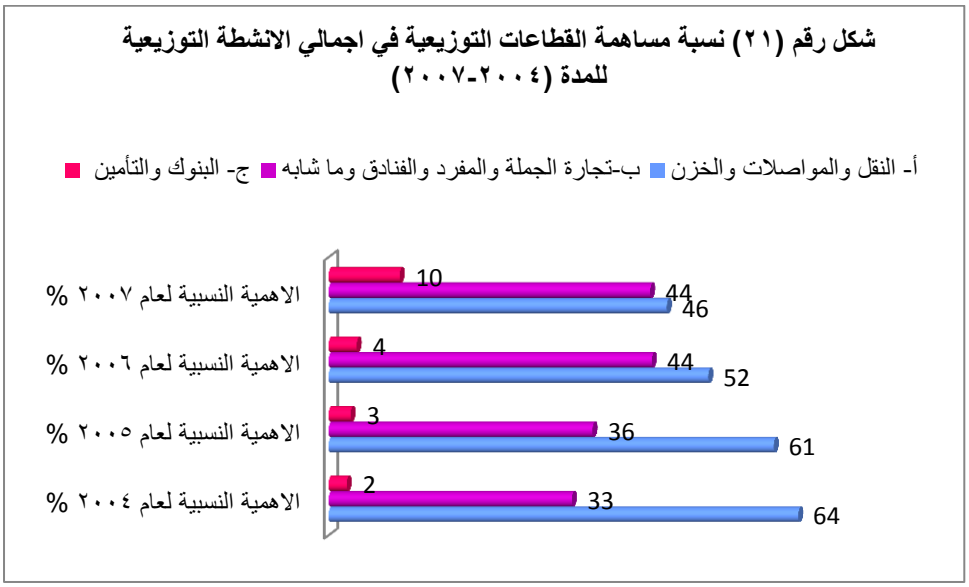

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٣)

وازداد اجمالي ناتج القطاعات التوزيعية من (١٧,٠) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (٢٠,٦) مليار دينار عام ٢٠١١ وبزيادة بلغت (٣,٦) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠,٩) مليار دينار للمدة نفسها بينما كانت نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية من اجمالي الناتج للأنشطة التوزيعية كالآتي :-

جدول رقم (١٤) نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في اجمالي الانشطة التوزيعية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)

٢٠٠٧ = ١٠٠

القطاعات	الاهمية النسبية لعام % 2008	الاهمية النسبية لعام % 2009	الاهمية النسبية لعام % 2010	الاهمية النسبية لعام % 2011
أ- النقل والمواصلات والخزن	45	41	40	37
ب-تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	44	50	53	54
ج- البنوك والتأمين	11	9	8	9

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

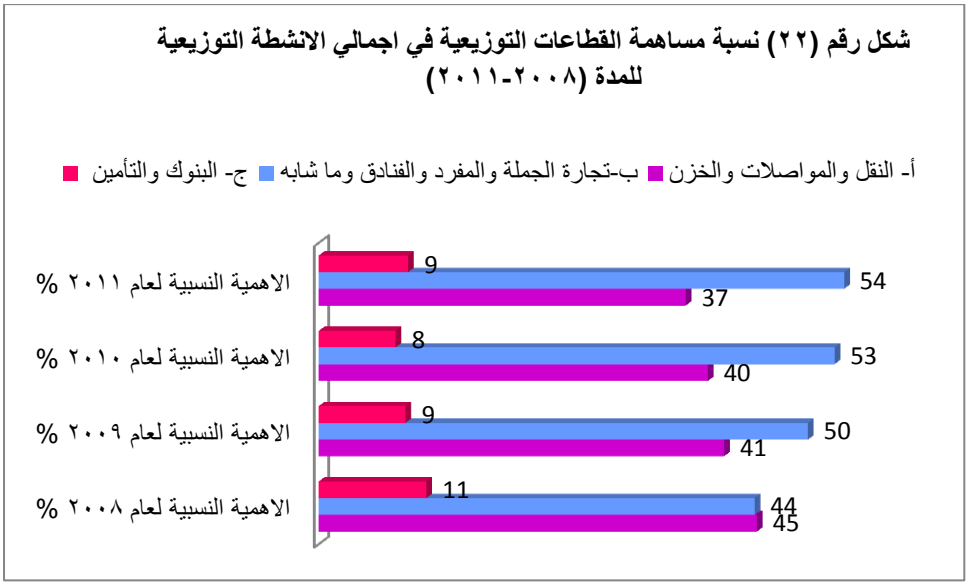

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٤)

وازداد الناتج الاجمالي لهذه القطاعات من (٢٧,٤) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (٣١,٦) مليار دينار عام ٢٠١٥ وبزيادة قدرها (٤,٢) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (١,٠٥) مليار دينار للمدة نفسها ، في حين كانت نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية من اجمالي الناتج للأنشطة التوزيعية كالآتي :-

جدول رقم (١٥) نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في اجمالي الانشطة التوزيعية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

١٠٠ = ٢٠٠٧

القطاعات	الاهمية النسبية لعام % 2012	الاهمية النسبية لعام % 2013	الاهمية النسبية لعام % 2014	الاهمية النسبية لعام % 2015
أ- النقل والمواصلات والخزن	38	41	45	45
ب-تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	53	49	49	47
ج- البنوك والتأمين	10	10	6	7

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

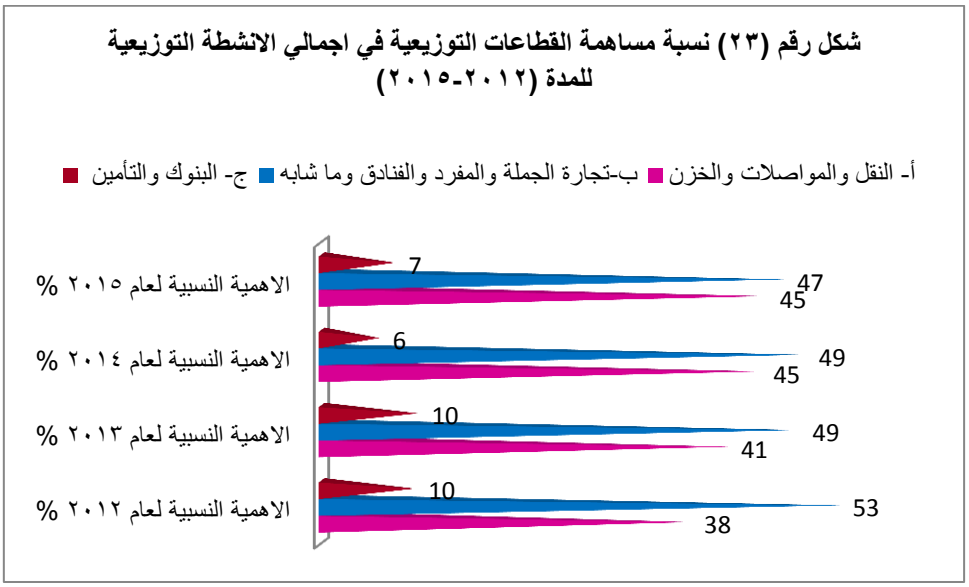

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٥)

نشاط قطاع النقل والمواصلات والخزن :

يلعب قطاع النقل والمواصلات دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وهو يشكل مكوناً مهماً من البنية الاساسية للاقتصاد الوطني لما له من تأثير على القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل قطاع الصناعة ، التجارة وقطاع السياحة وغيرها من القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة حيث أن هنالك علاقة طردية بين التطور

الاقتصادي والاجتماعي للبلد ومستوى نمو وتطور قطاع النقل كون النمو الاقتصادي يتأثر بصورة مباشرة بكفاءة قطاع النقل ومرونته ، وفيما يأتي ايجاز بمعدلات نمو هذا القطاع .
فقد انخفض ناتج هذا القطاع من (١٢,٢) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (٧,٣) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبانخفاض قدره (٤,٩) مليار دينار ومتوسط سنوي للانخفاض بلغ (١,٢) مليار دينار للمدة نفسها .
ويعود سبب الانخفاض الى الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ كان لها الأثر الكبير في تدمير الكثير من الطرق سواء الداخلية أو الخارجية بما فيها سكك الحديد .
وازداد ناتج هذا القطاع من (٧,٦) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (٧,٧) مليار دينار عام ٢٠١١ وبزيادة قدرها (٠,١) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠,٠٢٥) مليار دينار للمدة نفسها .
وكذلك ازداد الناتج من (١٠,٣) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١٤,٣) مليار دينار عام ٢٠١٥ وبزيادة بلغت (٤) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (١) مليار دينار للمدة نفسها .
ويعود ذلك الى التحسن الكبير في أداء نشاط هذه القطاع المهم والحيوي سيما في مجال اتساع شبكة خطوط النقل الجوي وزياة نشاط شركات القطاع الخاص للنقل البري وفتح شبكات الاتصال الحديثة .

أ- <u>نشاط قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق :</u>

يعتبر قطاع التجارة من القطاعات المهمة الداعمة للقاعدة الاقتصادية .
ازداد ناتج هذا القطاع من (٦,٣) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (٧,٠) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبزيادة قدرها (٠,٧) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠,٢) مليار دينار للمدة نفسها .
وازداد الناتج من (٧,٦) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (١١,٠) مليار دينار عام ٢٠١١ وبزيادة بلغت (٣,٤) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠,٨٥) مليار دينار للمدة نفسها .
وكذلك ازداد ناتج هذا القطاع من (١٤,٤) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١٤,٩) مليار دينار عام ٢٠١٥ وبزيادة قدرها (٠.٥) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠,١) مليار دينار للمدة نفسها .
وتعود أسباب الزيادة الى اتساع دور قطاع التجارة على مستوى الجملة والمفرد .

ج- <u>نشاط قطاع البنوك والتأمين :</u>

يلعب نشاط هذا القطاع دوراً مهماً في تحفيز ودفع عملية النمو الاقتصادي حيث تساهم المصارف في تقدم ورخاء الاقتصاد من خلال فرص العمل والوظائف التي تخلقها ، فضلاً عن توفير الائتمان للافراد والشركات في ادارة مشاريعهم والتي تساهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي مما يعني خلق سوق مالية متطورة تساهم في تحفيز الاستثمارات سواء المحلي أو الأجنبي .

ازداد ناتج هذا القطاع من (٠,٥) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (١,٥) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبزيادة قدرها (١) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٢٥) مليار دينار للمدة نفسها .

وازداد الناتج من (١,٨) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (١,٩) مليار دينار عام ٢٠١١ وبزيادة بلغت (٠.١) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٠٢٥) مليار دينار للمدة نفسها .

وتعود أسباب الزيادة لما شهده هذا القطاع من تطور واسع وكبير على مستوى فعالياته ونشاطاته .

وانخفض ناتج هذا القطاع من (٢,٦) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (٢,٤) مليار دينار عام ٢٠١٥ وبانخفاض قدره (٠,٢) مليار دينار ومتوسط سنوي للانخفاض بلغ (٠,٠٥) مليار دينار للمدة نفسها ، ويعزى ذلك الى انخفاض معدل نمو قطاع البنوك والتأمين.

٣- القطاعات الخدمية وتشمل :

أ- ملكية دور السكن .

ب-خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية .

جدول رقم (١٦) معدلات النمو لمجموع الانشطة الخدمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

مليار دينار ٢٠٠٧ = ١٠٠

السنوات	مجموع الانشطة الخدمية بالاسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧	معدل النمو السنوي %
2004	16.٩	104.1
2005	18.٠	6.9
2006	22.٧	25.5
2007	23.٦	4.1
2008	24.٧	4.5
2009	26.٣	6.3
2010	27.٥	4.7
2011	29.٣	6.5
2012	29.3	0.0
2013	30.9	5.6
2014	29.3	-5.3
2015	30.1	2.9

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

شكل رقم (٢٤) معدلات النمو لمجموع الانشطة الخدمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

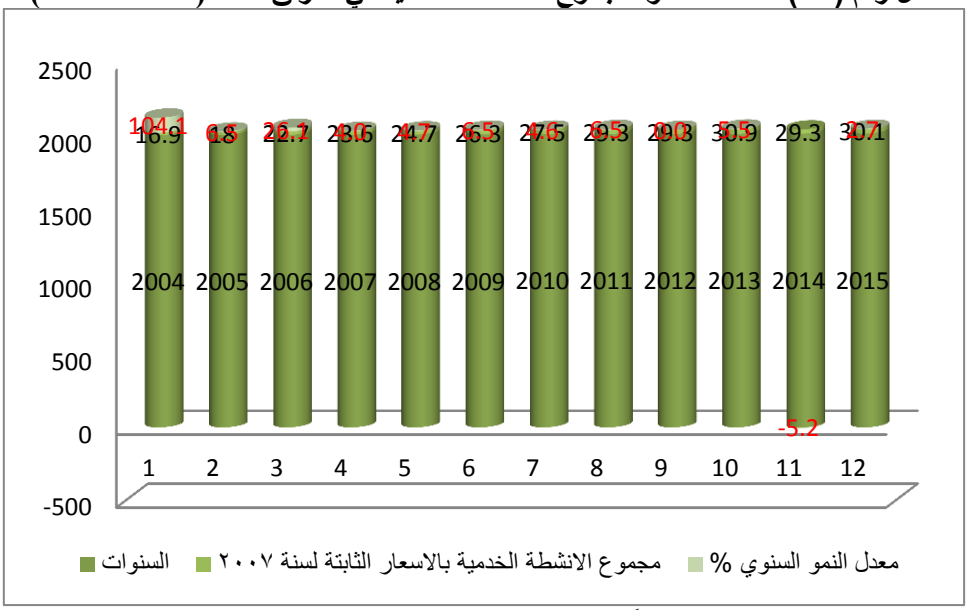

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٦)

ومن ملاحظة الجدول رقم (١٦) فقد ازداد اجمالي ناتج القطاعات الخدمية من (١٦,٩) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (٢٣,٦) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبزيادة قدرها (٦,٧) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (١,٧) مليار دينار للمدة نفسها وكانت نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي ناتج هذه القطاعـــــات كالآتي :ـ

جدول رقم (١٧) نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي الانشطة الخدمية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

٢٠٠٧ = ١٠٠

القطاعات	الاهمية النسبية لعام % 2004	الاهمية النسبية لعام % 2005	الاهمية النسبية لعام % 2006	الاهمية النسبية لعام % 2007
أ- ملكية دور السكن	48	46	40	39
ب- خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	52	54	60	61

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

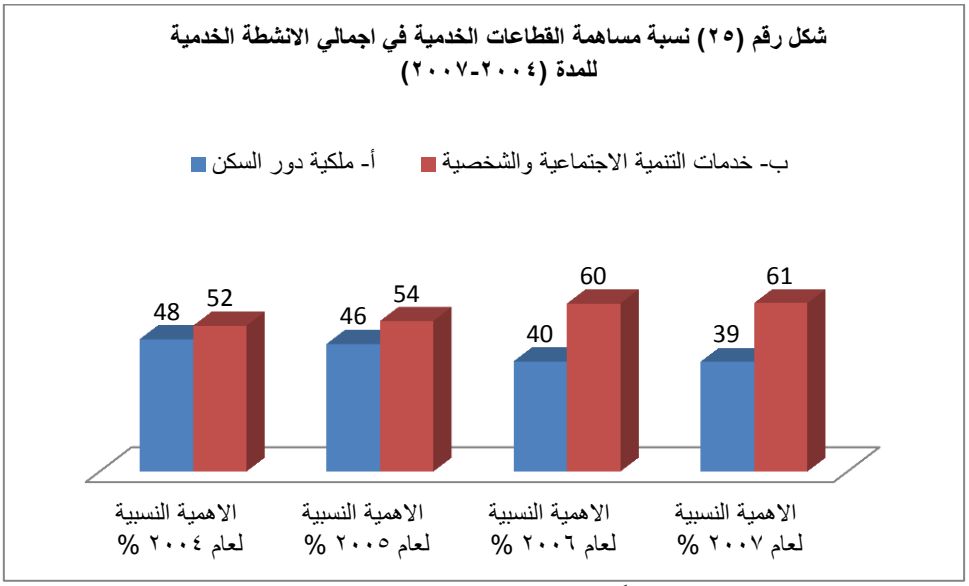

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٧)

وازداد الناتج الاجمالي لهذه القطاعات من (٢٤,٧) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (٢٩,٣) مليار دينار عام ٢٠١١ وبزيادة بلغت (٤,٦) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (١,١) مليار دينار للمدة نفسها بينما كانت نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي ناتج هذه القطاعات كالآتي :ـ

جدول رقم (١٨) نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي الانشطة الخدمية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)

٢٠٠٧ = ١٠٠

القطاعات	الاهمية النسبية لعام % 2008	الاهمية النسبية لعام % 2009	الاهمية النسبية لعام % 2010	الاهمية النسبية لعام % 2011
أ- ملكية دور السكن	39	38	36	35
ب- خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	61	62	64	65

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

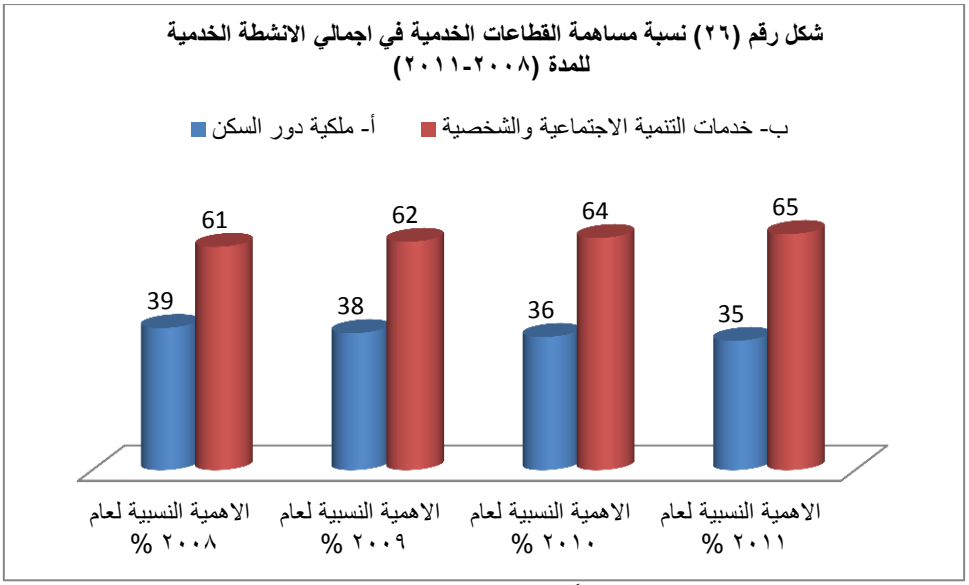

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٨)

وكذلك ازداد اجمالي ناتج القطاعات الخدمية من (٢٩,٣) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (٣٠,١) مليار دينار عام ٢٠١٥ وبزيادة قدرها (٠.٨) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٢) مليار دينار للمدة نفسها وتبلغ نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي ناتج هذه القطاعات كالآتي :-

جدول رقم (١٩) نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في اجمالي الانشطة الخدمية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

٢٠٠٧ = ١٠٠

القطاعات	الاهمية النسبية لعام % 2012	الاهمية النسبية لعام % 2013	الاهمية النسبية لعام % 2014	الاهمية النسبية لعام % 2015
أ- ملكية دور السكن	32	31	33	34
ب- خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	68	69	67	66

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

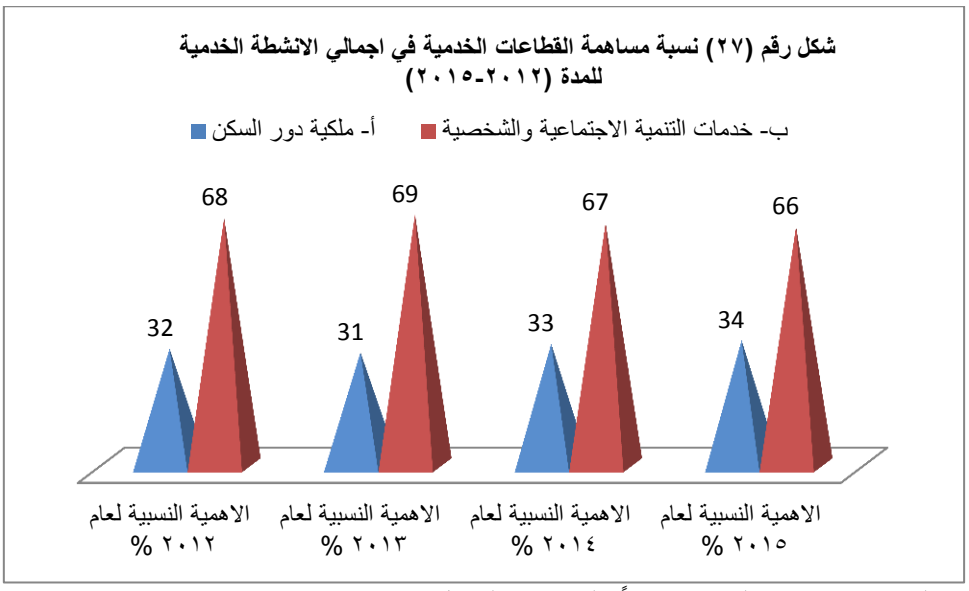

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٩)

أ- <u>نشاط قطاع ملكية دور السكن :</u>

ازداد ناتج هذا القطاع من (٨,١) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (٩,٣) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبزيادة قدرها (١.٢) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٣) مليار دينار للمدة نفسها .

وازداد الناتج من (٩,٦) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (١٠,٤) مليار دينار عام ٢٠١١ وبزيادة بلغت (٠.٨) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٢) مليار دينار للمدة نفسها .

وأيضاً ازداد ناتج هذا القطاع خلال المدة (٢٠١٢- ٢٠١٥) حيث ازداد من (٩,٤) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١٠,٤) مليار دينار عام ٢٠١٥ وبزيادة قدرها (١) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٢٥) مليار دينار للمدة نفسها.

وتعود هذه الزيادة الى دور المصرف العقاري وصندوق الاسكان لمنح القروض المجزية ومن خلال مبادرة البنك المركزي العراقي المتمثلة بدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة لغرض تمكينها من تقديم القروض للصناعيين والزراعيين الى جانب تقديم القروض الاسكانية والعقارية والتي ساهمت في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخول المنخفضة وتمكينهم من تشييد وحداتهم السكنية وشراء الدور فضلاً عن انخفاض أسعار المواد الانشائية نوعاً ما .

ب- نشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية :

احتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد نشاط قطاع النفط الخام في سلم ترتيب الأهمية النسبية لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالنظر لما يوفره هذا القطاع من ايرادات مالية للدولة لذا يعد من الضروري تفعيل نشاط هذا القطاع وتحديده كقطاع منافس لقطاع النفط في ظل الظرف الحالي الذي يعيشه البلد (حالة الركود الاقتصادي) وتعزيز دور القطاع الخاص في ادارته.

حيث ازداد ناتج هذا القطاع من (٨,٩) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (١٤,٣) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبزيادة بلغت (٥,٤) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (١,٣٥) مليار دينار للمدة نفسها .

وازداد الناتج من (١٥,١) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (١٨,٩) مليار دينار عام ٢٠١١ وبزيادة قدرها (٣,٨) مليار دينار ومتوسط سنوي للزيادة بلغ (٠.٩٥) مليار دينار للمدة نفسها .

ويعزى الارتفاع الحاصل في نشاط هذا القطاع الى القروض الميسرة والمدرة للدخل والتي منحتها وزارة العمل لفئات الشباب وخريجي الكليات والمعاهد والمهجرين من أهالي بغداد وأصحاب المحال التجارية المتضررة بغية رفع القدرة الشرائية للمواطنين والحد من البطالة.

في حين انخفض ناتج هذا القطاع خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٥) حيث انخفض من (١٩,٩) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١٩,٨) مليار دينار عام ٢٠١٥ وبانخفاض قدره (٠.١) مليار دينار ومتوسط سنوي للانخفاض بلغ (٠.٠٢٥) مليار دينار للمدة نفسها .

ونود أن نشير في نهاية هذا المبحث الى أسباب تقسيم المدة الزمنية الى ثلاث فترات :

(٢٠٠٤- ٢٠٠٧) سنوات غير طبيعية بسبب سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ وما رافقها من عدم استقرار سياسي وتوقف النشاط الاقتصادي بسبب أعمال الحرق والتدمير والنهب للمنشآت الاقتصادية .

(٢٠٠٨- ٢٠١١) سنوات غير طبيعية بسبب عدم الاستقرار السياسي وسنوات الحرب الطائفية .

(٢٠١٢- ٢٠١٥) ذسنوات متباينة من حيث الآثار الاقتصادية التي تراوحت بين الميزانية الانفجارية والازمة الاقتصادية الناجمة عن ظهور تنظيم داعش الارهابي .

وفيما يلي جدول رقم (٢٠) يبين معدلات النمو السنوية لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ وبالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧%

جدول رقم (٢٠)

معـدلات النمــو السنوية لكافـــة الأنشطـــة والقطـاعات الاقتصاديـة والناتـج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٥ وبالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧%

الأنشطة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة والغابات والصيد	17.5	31.4	4.3	-27.7	-13.9	3.6	13.5	16.3	-6.9	23.9	-2.0	-49.3
التعدين والمقالع	42.5	-7.2	5.4	7.5	12.5	2.3	1.0	8.4	12.9	3.2	4.1	11.9
الصناعة التحويلية	-22.2	-1.1	10.5	6.2	6.7	36.0	6.3	2.3	2.1	-9.5	-22.2	-25.7
الكهرباء والماء	111.8	15.6	9.7	11.3	3.8	19.8	1.0	13.5	18.4	14.0	11.8	1.8
البناء والتشييد	178.6	107.3	5.6	1.9	14.6	-4.6	57.0	-1.6	44.5	26.8	-4.6	-5.3
مجموع الانشطة السلعية	40.0	0.2	5.5	3.3	10.3	2.9	5.6	7.8	14.1	6.8	2.1	5.0
النقل والمواصلات والخزن	52.9	-3.0	-25.2	-16.9	3.7	-8.3	8.3	2.0	33.8	23.0	6.1	6.5
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	117.2	11.0	7.4	-7.2	8.5	11.3	18.9	10.1	31.0	3.2	-0.5	0.3
البنوك والتأمين	179.6	24.2	12.3	135.9	21.1	-20.0	-0.4	26.0	38.9	15.9	-41.2	33.3
مجموع الانشطة التوزيعية	71.7	2.3	-12.3	-6.7	7.5	-0.9	12.8	8.1	32.8	11.9	-1.8	5.0
ملكية دور السكن	442.6	3.1	8.3	3.7	3.0	2.5	1.7	3.4	-9.5	2.3	1.9	5.9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	30.3	10.3	40.1	4.3	5.5	8.7	6.5	8.3	5.1	7.2	-8.5	1.4
مجموع الانشطة الخدمية	104.1	6.9	25.5	4.1	4.5	6.3	4.7	6.5	0.0	5.6	-5.3	2.9
الناتج المحلي الاجمالي	53.4	1.7	5.6	1.9	8.2	3.4	6.4	7.5	13.9	7.6	0.2	4.5

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

شكل رقم (٢٨)معـدلات النمــو السنوية لكافـــة الأنشطـــة والقطـاعات الاقتصاديـة والناتـج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٥ وبالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧%

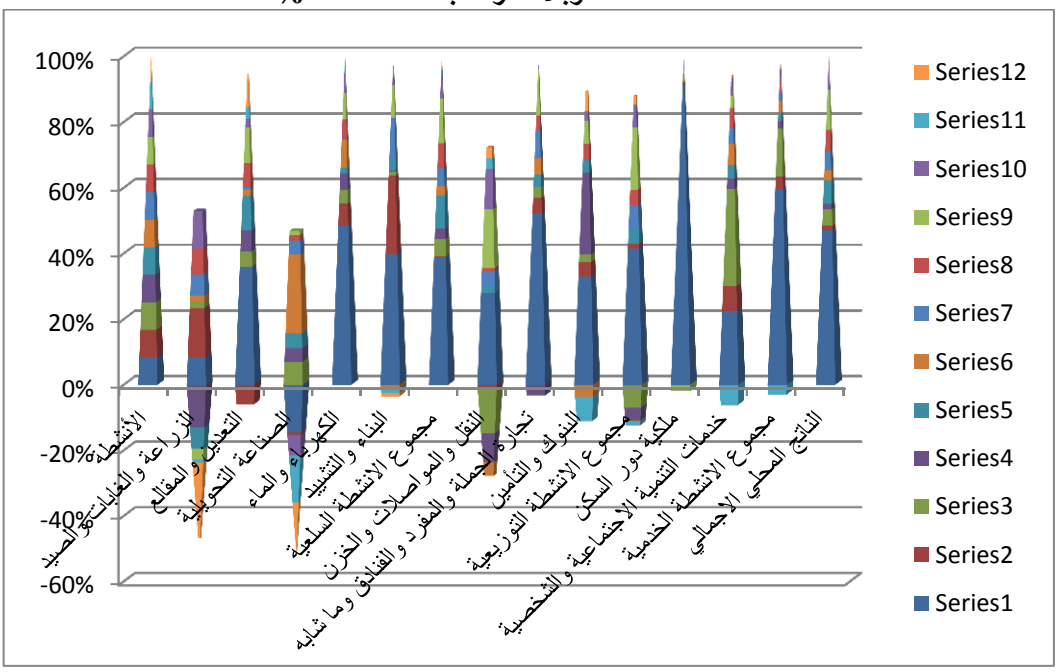

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢٠)

المبحث الثالث
تقدير وتحليل إنموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول : مراحل بناء الأنموذج القياسي Specificationific stage

١- مرحلة توصيف النموذج :

في هذه المرحلة يتطلب تحديد المتغيرات الاقتصادية بدقة التي تدخل في الأنموذج القياسي وهذه المرحلة تعد من أهم وأدق المراحل التي تتطلبها عملية بناء الأنموذج والمتغيرات المستقلة التي جرى إدخالها في إنموذج الانحدار الخطي المتعدد هي **(الأنفاق الاستثماري العام والخاص ، الأنفاق الاستهلاكي العام والخاص).**

٢- مرحلة التقدير :

وفي هذه المرحلة يجري تقدير معلمات المتغيرات الاقتصادية التي دخلت في المعادلة الرياضية . ويجري الاستعانة بإحدى الطرائق الإحصائية لتقدير هذه المعلمات وقد جرى استخدام **طريقة (Enter) بأسلوب خطي (Linear)** لأنها من أفضل الطرائق المستخدمة للحصول على نتائج قياسية جيدة للوصول إلى أفضل إنموذج قياسي لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد واستخدمت أيضا في الكثير من المجالات الاقتصادية [١].

٣- مرحلة الاختبار:

ويجري خلال هذه المرحلة اختبار دقة تقدير المعلمات من خلال المعايير الآتية .

أ- **المعيار الاقتصادي Economic Criterion.**

ووفقا لهذا المعيار تجري مقارنة أشارات وقيم المعلمات المقدرة مع منطق النظرية الاقتصادية وفي ضوء ذلك تتحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ب- المعيار الإحصائي .

وهذا المعيار يتم من خلاله الكشف عن أمكانية الاعتماد على المعلمات التي تم تقديرها في الأنموذج ومن هذه الاختبارات الإحصائية .

١- اختبار T :

ويكشف هذا الاختبار عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في الانموذج فإذا كانت قيمة T المحتسبة اكبر من قيمة T الجدولية دل ذلك على معنوية المعلمة المقدرة ، أي وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع [٢].

---

[1] -A.koutsoyinnise ,"theory of Econometrice " 2Editon Macmillan ,1977,p.89.

[2] - A.koutsoyiannise, op, cit, p.72.

٢- اختبار F (Fisher test)

ومن خلال هذا الاختبار فان معلمات النموذج المقدر تكون مقبولة إذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية أي معنوية المعادلة ككل .

٣- اختبار معامل التحديد R^2 Coefficient of Determination

وتجري من خلال معرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة وتتراوح قيمته (٠ < R^2 < ١) وكلما زادت قيمة R^2 دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع [١] .

جـ المعيار القياسي

ويشمل الاختبارات الآتية :

١- اختبار دوربن واتسون Durbin – Watson

وتتراوح قيمة دوربن واتسون بين الصفر و **4** فإذا كانت قيمة **D-W** قريبة من **2** فهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي ونعني بوجود الارتباط الذاتي إلى الحالة التي يكون فيها حد الخطأ في مدة زمنية معينة على علاقة مع حد الخطأ في أية مدة زمنية أخرى .

٢- اختبار كلاين Klein Test

ويمكن من خلال هذا الاختبار معرفة وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج فإذا كانت قيمة $R^2 \geq r\,(x_1 x_2)^2$ فلا توجد مشكلة في الأنموذج ويشير تعدد العلاقات الخطية إلى وجود ترابط بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في الأنموذج بحيث يصعب عزل تأثيراتها الفردية عن المتغير التابع .

٤- مرحلة التنبؤ :

وفي هذه المرحلة يجري الاستفادة من تقدير معلمات الأنموذج لغرض التنبؤ المستقبلي أو تحليل – الأنفاق العام – موضوع البحث وتقويمه.

١- عادل عبد الغني محبوب ، أصول الاقتصاد القياسي ، شركة الاعتدال للطباعة الفنية المحدودة ، بغداد : الطبعة الأولى ١٩٨٠ ، ص ١٧ .

المطلب الثاني : تقدير الأنموذج القياسي

لقد قام الباحث باستخدام **أنموذج الانحدار الخطي المتعدد ذو المعادلة الواحدة** بالاستناد إلى فرضياتها المتمثلة بعدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة وخلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي الذي يعزى إلى العلاقة بين القيم المتتابعة للمتغير العشوائي . وقد جرى تطبيق ثلاث صيغ في حل الأنموذج القياسي للوصول إلى أفضل التقديرات وهذه الصيغ هي :

١- الصيغة الخطية Lineat Formation .
٢- الصيغة اللوغارتمية المزدوجة Double logarithmic formation .
٣- الصيغة الشبه اللوغارتمية Semi -logarithmic formation .

ويضم الانموذج المتغيرات المستقلة التي لها اكبر تأثير على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) من بين المتغيرات الأخرى التي ادخلها الباحث في محاولة للوصول إلى أفضل أنموذج بالاستفادة من البرنامج الإحصائي **spss** أكثر برامج الكومبيوتر شيوعاً [١] **(statistical package the social sciences)** .

والانموذج المقدر للصيغ الثلاث أعلاه كالأتي :

$$Y= b_0 + b_1X_1 + b_2 X_2 + u$$

حيث إن : -
Y : الناتج المحلي الإجمالي
X_1 : الأنفاق الاستثماري العام والخاص .
X_2 : الأنفاق الاستهلاكي العام والخاص .

وكانت نتائج الصيغ الثلاث للوصول إلى الانموذج القياسي المقدر كالأتي بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (٢١)

١- الصيغة الخطية :

$$Y= ٦٣٧٣٤٣١٨.٢٥+ 1.356 X_1 + 0.436 X_2$$

S.E: (19139589.11) (0.276) (0.273)

t : (3.330) (4.907) (1.596)

$R^2 = 0.91$, $R^{-2} = 0.89$, $F = 47.022$, $D-W = 1.833$

[١] - دومنيك سلفادور – ترجمة د. سعدية حافظ ، ملخصات ، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي ، ماكجروهيل للنشر ، ١٩٨٢، ص ١٨٣ .

٢- الصيغة اللوغارتيمة المزدوجة :

$Lny = 7.619 + 0.176 \ Ln \ X_1 + 0.446 \ Ln \ X_2$

S.E: (2.323) (0.035) (0.142)

t : (3.280) (5.075) (3.141)

$\mathbf{R^2} = 0.89$, $\mathbf{R^{-2}} = 0.87$, $\mathbf{F} = 38.155$, $\mathbf{D\text{-}W} = 1.922$

٣- الصيغة الشبه اللوغارتمية :

$Y = -1.510 + 22878315.35 \ Ln \ X_1 + 69072246.34 \ Ln \ X_2$

S.E:(317200697.7) (4722825.715) (19373751.34)

t : (-4.759) (4.844) (3.565)

$\mathbf{R^2} = 0.89$, $\mathbf{R^{-2}} = 0.87$, $\mathbf{F} = 39.601$, $\mathbf{D\text{-}W} = 1.87$

المطلب الثالث : عرض نتائج الأنموذج القياسي وتحليلها

يتبين من نتائج الصيغ الدالية الثلاث أن الصيغة الخطية هي أفضل إنموذج قياسي تحقق استناداً إلى المعايير الإحصائية الاقتصادية والقياسية حيث كانت كالأتي :

$Y = ٦٣٧٣٤٣١٨.٢٥ + 1.356 \ X_1 + 0.436 \ X_2$

S.E: (19139589.11) (0.276) (0.273)

t : (3.330) (4.907) (1.596)

$\mathbf{R^2} = 0.91$, $\mathbf{R^{-2}} = 0.89$, $\mathbf{F} = 47.022$, $\mathbf{D - W} = 1.833$

وطالما إن الدالة المقدرة خطية فعليه يمكن حساب المرونات من خلال قسمة قيمة :

$$\frac{b_1}{\overline{X_1}} = \frac{1.356}{16.82} = 0.081$$

$$\frac{b_2}{\overline{X_2}} = \frac{0.436}{18.27} = 0.024$$

تعبر نتائج المرونات أعلاه عن مدى استجابة المتغير التابع (y) للتغير الحاصل في قيمة المتغيرات المستقلة (x_1 , x_2) ، فالتغير بنسبة (١٠٠%) في المتغير المستقل (X_1) يؤدي إلى تغير بمقدار(0.081) في قيمة المتغير التابع (y) الناتج المحلي الإجمالي مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

والتغير بنسبة (١٠٠%) في المتغير المستقل (X_2) يؤدي إلى تغير بنسبة(٠.٠٢٤) في المتغير التابع (y) مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

ويظهر اختبار معامل التحديد(R^2)على أن المتغيرات المستقلة (X_2 و X_1) تفسر ما نسبته (0.91) من التأثيرات على المتغير التابع وان (9%) من التأثيرات تكون بفعل عوامل أخرى .

ويظهر اختبار**(F= ٤٧.٠٢٢)** معنوية الانموذج ككل حيث إن قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (1%) و (5%) عند درجات حرية (N-K-1) لذا فأن اختبار(F) معنوي ومقبول كذلك فأن اختبار **(D-W)** يبين أن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي حيث إن قيمة **(D-W = 1.830)** تقع في منطقة القبول ، كما أن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد حسب اختبار **Klein** .

جدول رقم (٢١) بيانات (الناتج المحلي الاجمالي ، الانفاق الاستثماري الكلي ، الانفاق الاستهلاكي الكلي)
بالأسعار الثابتة (2007=١٠٠) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي Y	الانفاق الاستثماري الكلي (خاص +عام) X_1	الانفاق الاستهلاكي الكلي (خاص +عام) X_2	INY	INX_1	INX_2
2004	**101845262.4**	**3682390.5**	**91065165.7**	18.44	15.12	18.33
2005	**103551403.4**	**11788961.4**	**84722705.4**	18.46	16.28	18.25
2006	**109389941.3**	**17831126.8**	**66113604.5**	18.51	16.7	18.01
2007	**111455813.4**	**7530500.0**	**63834497.3**	18.53	15.83	17.97
2008	**120626517.1**	**21263968.0**	**66752903.0**	18.61	16.87	18.02
2009	**124702847.9**	**12418985.2**	**78438945.9**	18.64	16.33	18.18
2010	**132687028.6**	**26558090.2**	**82083987.0**	18.7	17.09	18.22
2011	**142700217**	**27379586.9**	**86610262.4**	18.78	17.13	18.28
2012	**162587533.1**	**35033925.9**	**102397041.6**	18.91	17.37	18.44
2013	**174990175**	**50285093.8**	**107868062.2**	18,98	17.73	18.5
2014	**175335399.6**	**54701738.7**	**109159789.0**	18.98	17.82	18.51
2015	**183232930.7**	**42212462.3**	**108984619.1**	18.03	17.56	18.51

- تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .

اولاً / الاستنتاجات

١. يعد الأنفاق العام بقسميه الاستهلاكي والاستثماري وسيلة الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي ، ولاسيما النفقات الاستثمارية وقد شهد هذا الأنفاق تذبذباً كبيراً صعوداً وهبوطاً بحيث حقق أعلى مستوى من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري (١٠٩.١) مليار دينار و(٥٤.٧) مليار دينار على التوالي عام ٢٠١٤ وأقل مستوى من الانفاق الاستهلاكي (٦٣.٨) مليار دينار عام ٢٠٠٧ ومن الانفاق الاستثماري (٣.٧) مليار دينار عام ٢٠٠٤ خلال مدة البحث مما ترك أثاراً سلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

٢. يتميز الاقتصاد العراقي بسمة أحادية الجانب أي تصدير سلعة أولية استخراجية وهذه السلعة تمثل المصدر الرئيس لتمويل الأنفاق العام ، لذلك فإذا ما تعرض قطاع النفط إلى أي ظرف طارىء فان الأنفاق العام يتأثر بذلك كثيراً وبالتالي تتأثر عملية النمو الاقتصادي ، حيث فشلت السياسات التنموية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تغيير هيكل الاقتصاد العراقي بتطوير الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها من القطاعات من اجل زيادة نسبة مساهماتها في الدخل القومي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط .

٣. أكدت النتائج التي تم التوصل إليها على أهمية الأنفاق العام مع الأنفاق الخاص على تحقيق النمو للاقتصاد العراقي .

٤. أدت الحروب إلى تعطيل الكثير من القطاعات الاقتصادية وإصابتها بالشلل شبه التام في أحيان كثيرة من مدة البحث مما أدى إلى توقف الإنتاج في قطاعات كثيرة والى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي كنتيجة لذلك وكما هو مبين في الجدول رقم (٢٠) ص٨٣ .

٥. إن تزايد الأنفاق العام بالأسعار الجارية وبنسبة كبيرة أدى إلى خلق ضغوط تضخمية كبيرة عانى منها الاقتصاد العراقي حيث يؤدي التضخم المتسارع وبمعدلات كبيرة إلى زيادة تكاليف الإنتاج من جهة وانخفاض القدرة الشرائية للنقود من جهة أخرى مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب وبالتالي تباطؤ معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي .

٦. يبين التحليل العام للسياسة الانفاقية ان قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية حصل على اكبر أهمية نسبية من اجمالي الانشطة الخدمية خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠١٥) حيث بلغت (٦٩%) عام ٢٠١٣ وأقل نسبة بلغت (٥٢%) عام ٢٠٠٤ .

٧. يلاحظ تباين معدلات النمو للانشطة الاقتصادية بين مدة وأخرى حيث حققت الانشطة الخدمية أعلى معدل نمو يتراوح بين (١٠٤.١%) كحد أعلى عام ٢٠٠٤ وأدنى معدل (٥.٣-%) كحد أدنى عام ٢٠١٤ ويعود ذلك إلى عدم التوازن في التخصيص المالي للقطاعات الاقتصادية وإنما توجيه الموارد المالية إلى القطاعات الاقتصادية وفق أهميتها في دعم المجهود الحربي وسياسات الدولة لمواجهة الظروف الطارئة على الاقتصاد القومي .

٨. لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة) ولايتحقق ذلك الا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساساً على بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة ، محطات المياه ، شبكات الطرق ، المؤسسات التعليمية والصحية ...الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة .

٩. يلاحظ تذبذب معدلات نمو الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي بين مدة وأخرى ارتفاعاً وانخفاضاً حيث بلـــغ أعلى معدل نمو للدخل القومي (٤٣.٨%) عام ٢٠٠٤ وأدنى معدل (٢٤.٧-%) عام ٢٠٠٩ في حين بلغ أعلى معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي (٥٣.٤%) عام ٢٠٠٤ وادنى معدل (٠.٢%) عام ٢٠١٤ وهذا عائد إلى التذبذب في معدلات الناتج للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي ولاسيما قطاع النفط الذي يشكل المصدر الرئيس للموارد المالية المتأتية للعراق .

١٠. يلاحظ أن النفقات الحكومية لا تخصص لتعديل وتطوير هيكل الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط ، بل تخصص لإعادة اعمارماتدمره الحروب ومعالجة الاندثارات دون أن تصب في بناء وتوسيع القطاعات الاقتصادية وتطويرها لزيادة نسبة مساهمتها في تكوين الدخل القومي .

١١. يلاحظ أن اتجاهات السياسة الانفاقية للدولة كانت زيادة نسبة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية وكما هو موضح في بيانات الجدول رقم (٢١) ص٨٨ ، وهذا ضد عملية النمو الاقتصادي إذ إن ذلك أدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكي مع عدم تزايد قدرة الجهاز الإنتاجي فادى إلى خلق اتجاه غير مرغوب فيه وهو زيادة الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي المتزايد .

ثانياً / التوصيات

١. لابد أن تكون السياسة الانفاقية للدولة قائمة على أساس زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة اكبر من النفقات الاستهلاكية لان ذلك يؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية ويسارع الى زيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي .
٢. توجيه الأنفاق العام الاستثماري نحو تنويع هيكل الاقتصاد العراقي بتطوير القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والنقل والمواصلات ... الخ ، حيث يؤدي ذلك إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية وبالتالي ضمان استمرار التمويل للأنفاق العام إذا ما تعرض قطاع النفط إلى أي ظرف طارىء.
٣. المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي من خلال سياسات وإجراءات اقتصادية فاعلة ومؤثرة لان ذلك من شانه أن يساعد على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودفع وزيادة عملية الإنتاج .
٤. الاهتمام بمشاريع التربية والتعليم لما لهما من أهمية في رفع كفاءة الاستثمار من خلال تطوير وتطويع التكنولوجيا التي تعمل على زيادة الإنتاج وتحسن نوعيته ، إذ لو بقينا نعتمد على استيراد المكائن والآلات المتطورة من الخارج فان ذلك يمثل عامل تقييد لأرادتنا ويؤثر على أمننا القومي ، فمن خلال التعليم الجامعي والدورات العلمية المتطورة يؤدي الى توفير كوادر علمية تساهم في عملية التقدم العلمي والتقني وبالتالي زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية .
٥. عند فرض الضرائب والرسوم على الإنتاج ينبغي أن لا تفرض بشكل كيفي دون مراعاة نوعية السلعة المنتجة ومقدار الطلب عليها ومرونته لهذه السلعة ، ففرض الضرائب بشكل تخميني وعشوائي ساهم في ارتفاع التكاليف للسلع المنتجة وارتفاع أسعارها وانخفاض الطلب عليها مما أدى إلى انخفاض وانكماش حجم الإنتاج وبالتالي تأثر عملية النمو الاقتصادي بذلك .
٦. تبني مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ppp) من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة تضمن تلك الشراكة لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية بما ينمي ويطور الواقع الاقتصادي والمعاشي للمجتمع العراقي الذي حرم من ابسط حقوقه في التمتع بالموارد التي يزخر بها العراق .
٧. أن يركز الاقتصاديون على تنمية القطاعات السلعية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة نظراً لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وأن عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق تمثل المشكلة الاولى ، فاذا ما حصل مثل هذا التركيز فأنه بلا ريب سيساهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال التأكيد على تنويع بنية الاقتصاد المعتمد على القطاع النفطي في تمويل الانفاق العام بجانبيه التشغيلي والاستثماري .

قائمة المراجع والمصادر

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١. د. فاضل شاكر الو اسطي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٣.
٢. د. رفعت المحجوب ، المالية العامة ، الكتاب الأول ، سنة ١٩٧١.
٣. د. صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة العاني بغداد : ١٩٨١.
٤. د.احمد زهير شامية ود. خالد الخطيب (المالية العامة) عمان : ١٩٩١.
٥. أكرام عبد العزيز عبد الوهاب (دور السياسة المالية في معالجة المديونية الخارجية) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد سنة ١٩٩٦.
٦. حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة ٢٠٠١ .
٧. حامد عبد المجيد دراز ، مباديء المالية العامة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ .
٨. محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٣ .
٩. علي خليل سليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ .
١٠. مرسي السيد حجازي ، مباديء المالية العامة ، الدار الجامعية بيروت ، ٢٠٠٢ .
١١. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الاسكندرية.
١٢. د. خالد شحادة الخطيب ، د. احمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٧ .
١٣. محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، مباديء المالية العامة ، دار المسيرة ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧ .
١٤. الصديق نصر الشائبي ، مقال بعنوان الانفاق العام ودور الدولة في الماضي والحاضر ، مصر منشور على الموقع التالي: http:www.ceolibya.com/inc/print.php?id=3135
١٥. يونس احمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤.
١٦. د. نوازد عبد الرحمن الهيتي ، د. منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في المالية العامة ، دار المناهج ، عمان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ .
١٧. سميرة بو خالفة ، السياسة الميزانية في اطار برامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٩ .
١٨. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الخامسة ، ٢٠٠٥ .
١٩. مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ .
٢٠. ابراهيم مشورب ، الاقتصاد السياسي – مباديء – مدارس – انظمة ، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٢ .
٢١. محمد دويدار ، مباديء الاقتصاد السياسي مطبعة التونى ، الاسكندرية ، ١٩٩٣ .
٢٢. بلقاسم رابح ، محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد (معهد العلوم الاقتصادية) ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٩ .
٢٣. د. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ .
٢٤. باسل البستاني ، المصاريف والإيرادات والتطور الاقتصادي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الثاني ، ١٩٨٢.
٢٥. حمدية شاكر الايدامي ، العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق العام في العراق للمدة من ١٩٧٠- ١٩٩٥ ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد سنة ٢٠٠١ .

٢٦. سلام عبد الجليل ، الأنفاق الحكومي والتغيرات البنيوية في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٧٠ - ١٩٩٠، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة ، ١٩٩٥ .
٢٧. فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة الإرشاد ، بغداد : ١٩٨٨ .
٢٨. محمد عبد العزيز عجمية ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة ، بيروت : ١٩٨٣.
٢٩. مصطفى مهدي حسين ، صندوق النقد والبنك الدولي سياسات التكيف في البلدان النامية ، مجلة آفاق اقتصادية عدد ٦٩ ،١٩٩٧.
٣٠. يودخدخ كريم ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (٢٠٠٩- ٢٠١٠) ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٩- ٢٠١٠ .
٣١. يسرى ابو العلاء ، ماجد شلبي وأخرون ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، بدون تاريخ نشر .
٣٢. ماصمى أسماء ، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر (١٩٧١ – ٢٠١١) مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد كلي ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١٣- ٢٠١٤ .
٣٣. دردوري لحسن ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية (العدد ١٤ ديسمبر ٢٠١٣) جامعة بسكر (الجزائر) .
٣٤. سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
٣٥. محمد الصغير بعلي ، د يسري أبو العلى ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٣ .
٣٦. ب. برنييه ، أ سيمون ، اصول الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين ، الطبعة الاولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ١٩٨٩ .
٣٧. ساطع عبد الله الأمير ، التضخم والأسعار وعوامل الطلب ، مجلة الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، العدد الثاني ، ١٩٨٢ .
٣٨. المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" (دراسة مقارنة) خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٠ ، اطروحة مقدمة من قبل الطالب "وعيل ميلود" لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، للسنة الجامعية (٢٠١٣ - ٢٠١٤) .
٣٩. "أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر" مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تحصص ماليو ونقود ، للطالبة "مشتة كريمة" ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، السنة الجامعية ٢٠١٤- ٢٠١٥ .
٤٠. صقر أحمد صقر ، التنمية الاقتصادية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، ٢٠٠٧ .
٤١. جمال حلاوة ، علي صالح ، مدخل الى علم التنمية ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠١٠ .
٤٢. ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٤٣. اسماعيل شعباني ، التنمية الاقتصادية ، دار هومة ، الجزائر ، ١٩٩٧.
٤٤. حسين عمر ، التخطيط الاقتصادي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٧ .
٤٥. هناء عبد الحسين ، محاضرات في الحسابات القومية ألقيت على طلبة المرحلة الثانية ، قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٩٨.
٤٦. عادل عبد الغني محبوب ، أصول الاقتصاد القياسي ، شركة الاعتدال للطباعة الفنية المحدودة ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ .
٤٧. دومنيك سلفادور – ترجمة د. سعدية حافظ ، ملخصات ، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي ، ماكجروهيل للنشر ، ١٩٨٢ .
٤٨. جلال خشيب ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، مقالات متعلقة ، شبكة الالوكة ثقافة ومعرفة ، ادارة واقتصاد تاريخ الإضافة: ٢٠١٤/١١/١١
رابط الموضوع: http://www.alukah.net/culture/0/78320/#ixzz4f0UbgqHR
٤٩. والاس بيترسون ، النمو الاقتصادي ، الجزء الثاني ، مؤسسة فرانكلين للطباعة ، ترجمة صلاح دباغ ، ١٩٨٦ .

٥٠. مايروبولدين ، التنمية الاقتصادية ، ح١ ، تعريب يوسف عبد الله الصائغ ، بيروت ، ١٩٦٤ .
٥١. راوية عبد الرحيم ، معدلات النمو الإجمالي والقطاعي في العراق ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ .
٥٢. جمال داود سلمان ، العوامل المحددة لمعدل نمو الدخل القومي في اقتصاد اشتراكي ، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ، عدد ١ ، بغداد : ١٩٧٧ .
٥٣. طالب حسن نجم ، الاستثمار وأهمية استخدام النماذج القياسية في تحليل العلاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد ١ ، ١٩٩٠ .
٥٤. وفاء جعفر المهداوي ، أنماط النمو الاقتصادي مجموعة الأقطار العربية النفطية ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ .

٥٥. عبد العزيز القطيفي ، النمو الاقتصادي ، المكتبة الوطنية ، بغداد : ١٩٩٩ .
٥٦. تقرير التنمية البشرية ، منشورة لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائي ، أمريكا ، ١٩٩٨ .
٥٧. وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الحسابات القومية .
٥٨. وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الارقام القياسية .
٥٩. وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / دائرة الاحصاء السكاني .

ثانياً : المراجع باللغة الانكليزية :

[1] International monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990, pp 177,182 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf), consulter le 24/02/2010.

[٢] D. LABARONNE: **Macroeconomie-les fonctions économiques**-édition SEUIL ; PARIS ;1999

[٣] PEACOCK A.T andJ.WISEMAN," The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom " U.S.A , 1966

[4] A.koutsoyinnise ,"theory of Econometrice " 2Editon Macmillan ,1977

[٥] Michaed .p. Todaro. "Economic Development the Third world" Longran . New York , 1988

[6] Domar, E,D. " Essays in the Theory of Economic Growth " New York , Oxford university press , 1957

[7] Myrdal , G., Asian Drama , An Inquiry in to The Poverty of Nations , New York .